قاسيون

العدد 460
السبت 3 تموز 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (14.902.282) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

متظاهرون ضد قمة العشرين يملؤون شوارع تورنتو الكندية..

الافتتاحية

تحالفات للتجذير وآفاق للتثمير..

في الوقت الذي تشهد فيه منطقتنا أقصى درجات التوتر بفعل مخططات واعتداءات التحالف الإمبريالي- الصهيوني، تأتي جولة الرئيس بشار الأسد إلى أهم بلدان أمريكا اللاتينية؛ وخاصة فنزويلا وكوبا، استجابةً طبيعيةً لضرورات المرحلة الحالية..

إن التعاون والتحالف بين الذين يعيشون هماً واحداً كان ضرورياً دائماً.. والهم الواحد يبدأ من مواجهة محاولات الهيمنة والعدوان الإمبرياليين ولا ينتهي بمحاولة الانعتاق الاقتصادي.. وإذا كانت هذه العلاقات ضرورة تاريخية، إلاّ أن تحقيق هذه الضرورة اليوم أصبح ممكناً ومناسباً..لماذا؟

لأن بلدان المراكز الإمبريالية، باعتبارها كما تعتقد، مركز الكون.. كانت لديها القدرة على منع تطور أية علاقات ثنائية أو جماعية بين البلدان المستهدفة بعدوانها ونهبها.. أولاً، لأن العلاقات بين هذه البلدان تخفض دور المراكز الإمبريالية في التبادل، وبالتالي حصتها من السوق العالمية، وثانياً، لأن انفتاح هذه العلاقات بين البلدان المستضعفة تاريخياً، يمكن أن يخلق نموذجاً جديداً لتبادل متكافئ يحل بديلاً مكان التبادل اللامتكافئ الذي تحاول الإمبريالية العالمية فرضه كخيار وحيد للعلاقات الاقتصادية الدولية..

وهي إن استطاعت حتى الآن أن تمنع الانفتاح بين البلدان الأضعف اقتصادياً منها، إلاّ أنها في اللحظة الراهنة، أصبحت أضعف من أن تستطيع استمرار فرض ذلك..

إن علاقات سورية مع أهم بلدان أمريكا اللاتينية التي أخذت اندفاعة جديدة وهامة في الزيارة الأخيرة، هي نموذج لعلاقات جديدة في النظام الدولي ولكنها ليست النموذج الوحيد، لأن علاقات من هذا النوع تشق وستشق طريقها صعوداً وسريعاً في كل العالم الذي عانى كثيراً من الاستعمارين القديم والجديد.

إن ذلك أصبح ممكناً ومناسباً اليوم تحديداً بسبب ارتفاع منسوب مقاومة الشعوب من جهة، وبسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية من جهة أخرى، والتي تفرض معطيات جديدة على الأرض، فهي قد أضعفت قبضة الإمبريالية العالمية وقدرتها على فرض توجهاتها، كما تدفع البلدان التي لا ذنب لها بأسباب هذه الأزمة إلى البحث عن نماذج لا تتسبب بتحميلها أعباء هذه الأزمة كما تريد أن تفعل المراكز الأمريكية..

وكما في كل الأزمات الكبرى، فإن تجارب التاريخ تعلمنا أنه الوقت المناسب لإحداث اختراقات كبرى رغم أنف الرأسمالية العالمية لتغيير ميزان القوى ورسم خرائط عالمٍ جديد.

والأمر هكذا، يصبح مفهوماً تحذيرات الثوري الكبير فيدل كاسترو في تأملاته الأخيرة من حماقات كبرى يمكن أن ترتكبها الإمبريالية الأمريكية في هذه اللحظات بالذات، للحفاظ على هيمنتها ودورها العالمي المهدد بالتراجع والزوال..

إن مثال كوبا البطلة في المقاومة جدير بالدراسة، فهو يعلمنا أنه رغم الحصار الذي تعاني منه منذ عشرات السنين استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، كما استطاعت أن تتفوق حتى على الولايات المتحدة- الدولة التي تحاصرها- في مؤشرات هامة للتنمية الاجتماعية، من وسطي العمر المحتمل، إلى عدد الأطباء بالنسبة إلى السكان، مروراً بعدد وفيات الأطفال الذي يعد من الأقل في العالم.. والسبب؟

إنها الاشتراكية، أي العدالة الاجتماعية التي تمنع تمركز الثروة بين أيدي قلة قليلة، مانعةً إياها من خدمة الدولة والمجتمع..

لقد برهنت التجربة الكوبية حتى اليوم، والتجربة الفنزويلية اليوم، مع أخواتها الأخرى من أمريكا اللاتينية، أنه يمكن استمرار المقاومة بنجاح وتحقيق نجاحات هامة في آنٍ واحد على صعيد التقدم الاجتماعي الذي يعني تحقيق ذلك النمو الذي يخدم أكثرية المجتمع الساحقة.. وإلاّ لما كان لهذه البلدان أن تصمد وأن تنتصر حتى اليوم دون هذا النموذج الذي أمن مستوى عالياً من اللحمة الداخلية..

إن تاريخ منطقتنا وبلدنا يشابه في نقاط كثيرة تاريخ شعوب أمريكا اللاتينية في مقاومة الاستعمار قديمه وجديده، بمن فيه الرموز الاستشهادية الكبرى التي تلهم كفاحنا اليوم، من يوسف العظمة إلى تشي غيفارا..

إن هذه الزيارة ونتائجها التي يجب أن تظهر تباعاً لاحقاً، متجاوزةً كل العراقيل والحواجز السابقة بما فيها رهان بعض الليبراليين على العلاقات غير المتكافئة مع الغرب.. هذه الزيارة هي تأسيس لمفهوم جديد للمجتمع الدولي، أساسه كل أشكال المقاومة للظلم والاستغلال، ويسير نحو النفي المطلق لذلك المفهوم السائد للمجتمع الدولي الذي يبرر، بل ويدعم كل الجرائم التي ترتكب من جانب واشنطن وتل أبيب..

إن التقارب والتحالف بين سورية والدول المتحررة في أمريكا اللاتينية يلاقي كل الارتياح لدى أحرار العالم، ومن الطبيعي أن يلاقي كل الغضب والانزعاج لدى الغرب الإمبريالي، ولكنه كما قال الرئيس تشافيز: إنه محور الشجعان والشعوب الأحرار والعالم الجديد.. إن توطيد تحالفات كهذه هو من ضمانات توطيد كرامة الوطن والمواطن..

■■

◄ تأملات الرفيق فيديل كاسترو:
الحرب حتمية.. وكم أتمنى أن أكون مخطئاً.. 3

◄ في المجلس العام لاتحاد الفلاحين..
حضور قوي للقضايا الزراعية الساخنة .. 6

◄ د. عابد فضلية لـ«قاسيون»:
يجب إعادة النظر بتثقيلات سلة الاستهلاك.. 7

◄ شوارع تورنتو تفضح الرأسمالية المنهارة..
قمة العشرين تطلب من الفقراء إنقاذ الأغنياء .. 8

فنزويلا تؤمّم منصات تنقيب نفطية

أيد البرلمان الفنزويلي أواسط الأسبوع الماضي تأميم ١١ منصة نفطية مملوكة لشركة أمريكية، في أحدث خطوة لتعزيز سيطرة الدولة على قطاع النفط.

وبمقتضى قرار التأميم، ستستحوذ على منصات التنقيب التابعة لشركة «هلمريش آند باين» والواقعة في ولايتي أنزواتيغي وزوليا، شركة النفط الحكومية بتروليوس دي فنزويلا، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الرسمية.

واستصدرت الشركة الفنزويلية قرار التأميم بعدما امتنعت الشركة الأمريكية عن التفاوض على عقد رسوم وخدمات جديد، في حين أن ٣٢ شركة أجنبية أخرى قبلت عرضاً من الحكومة للتفاوض.

وقال وزير الطاقة والتعدين الفنزويلي رافائيل رامريز قبل أيام، إن الشركة الأمريكية كانت ضمن مالكين رفضوا مناقشة عرض بشأن رسوم وخدمات مع الحكومة، وفضّلوا تخزين منصات التنقيب لمدة عام.

واتهم رامريز الشركات التي رفضت دخول منصاتها في الإنتاج بأنها كانت تعمل في إطار خطة لإضعاف حكومة الرئيس هوغو شافيز التي أممت في السنوات القليلة الماضية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، وعلى رأسها القطاع النفطي الذي يعتمد عليه اقتصاد هذه الدولة اللاتينية اعتمادا كبيرا.

بتراوس إلى المستنقع الأفغاني.. بحذر!

على الرغم من تجاوز حجم الخسائر في صفوف قوات حاملي جنسية بلاده عتبة المائة قتيل في شهر حزيران الفائت في أفغانستان، قلل الجنرال ديفيد بتراوس الذي اختير لقيادة الحرب الأمريكية في ذاك البلد من حجم التوقعات في تحول سريع لدفة المعارك هناك، متعهداً بما وصفه مراجعة قواعد الاشتباك التي كثيراً ما تتعرض للانتقاد، ومعرباً في القوت ذاته عن تأييد «حذر» لموعد اختاره الرئيس باراك أوباما لبدء ما يوصف أمريكياً بـ«الانسحاب المسؤول» من أفغانستان بعد عام من الآن، أي في تموز ٢٠١١.

ورغم ارتفاع منسوب تكبد القوات الأمريكية والأطلسية للخسائر البشرية والمادية في أفغانستان، زعم بتراوس- في جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ لتأكيد تعيينه- أن قوات التحالف بأفغانستان «حققت تقدماً بالعديد من المواقع» هذا العام بما فيها ولاية هلمند الجنوبية. وأردف ذلك بالتشديد على «التزام بلاده بمهمتها» في أفغانستان، معرباً عن اعتقاده بأن «قوات الأمن الأفغانية لن تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها بشكل كامل إلا بعد سنوات عدة»...!

وتذكر شهادة بتراوس الحالية بشهادته أمام الكونغرس عام ٢٠٠٧ عندما كانت القوات الأميركية تمر بمخاض عسير في العراق، وكان التأييد الشعبي للحملة العسكرية هناك في تراجع.

وقد رفع مناهضو الحرب الذين حضروا جلسة استماع بتراوس اليوم لافتات كتب عليها «جنرال جديد وحرب قديمة»، «توقفوا عن تمويل الحرب»..!

يُذكر أن أوباما عيّن بتراوس خلفاً للجنرال ستانلي ماكريستال بعد مقابلة لهذا الأخير مع إحدى الصحف انتقد فيها بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية، بمن فيهم جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي، في خطوة متعمدة منه فيما يبدو، وربما أراد تبعاتها تفادياً للمضي في تحمل المسؤولية أمام الأمريكيين عن مسار الحرب في أفغانستان والخسائر المترتبة عليها وميل إدارة أوباما لتوسيع دائرتها.

■■

بصراحة

مؤتمر العمل الدولي... قرارات وتوصيات ولكن؟

◄ عادل ياسين

عقد مؤتمر العمل الدولي اجتماعاً في دورته التاسعة والتسعين ضم ممثلين عن العمال والحكومات وأرباب العمل، وقد شارك الوفد السوري بممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة.

ولعل من أبرز المواضيع التي جرى نقاشها أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة وموقف العدو الصهيوني من قافلة الحرية والأزمة الاقتصادية العالمية وما خلفته من أزمة إضافية للعمال من حيث ازدياد نسب البطالة وتسريح الآلاف من العمال وزيادة سن التقاعد لخمس سنوات، حيث عمت الإضرابات والمظاهرات العمالية معظم دول أوروبا احتجاجاً على الإجراءات التعسفية التي تقوم بها الحكومات لتقليص حقوق العمال استناداً لما يطرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع هذه الحكومات من أجل تقليص آثار الأزمة العالمية على مصالح الرأسماليين وللخروج منها بأقل الخسائر، وهذا لن يتم من وجهة نظر هؤلاء الرأسماليين وحكوماتهم إلا بالهجوم السافر على حقوق العمال ومكاسبهم التي تحققت بفعل النضال الطويل الذي خاضوه من أجل هذه الحقوق.

واللافت للنظر في هذا المؤتمر موقف الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي الرفيق جورج مافريكس وخصوصاً تأكيده على أن (الطبقة الحاكمة تحاول إقناع الشعوب بأن الأزمة والصعوبات مؤقتة»، مضيفاً «إننا كاتحاد نقابات عالمي لا نؤمن بهذا التحليل، ونستند إلى التحليل الذي قام به ماركس حول الأزمات الدورية التي تتكرر، لأن الأزمات مزروعة في الحمض النووي للرأسماليين».

الغريب المدهش أن هذا المؤتمر، وما طرح فيه من قضايا، يعكس واقع العلاقات الحميمية بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وهذا تؤكده مجموعة التوصيات والقرارات التي صدرت في ختام أعماله التي لم تظهر أي صراع بين هذه الأطراف!!، ولا يغير من الأمر شيئاً موقف بعض القيادات النقابية التي تعي أبعاد الأزمة الرأسمالية العميقة ومخاطرها على مصالح العمال، كما أشار إلى ذلك أمين عام اتحاد النقابات العمالي.

وما نود أن نسأل عنه بهذا الصدد هو: هل الوفود العمالية المشاركة في هذا الاجتماع السنوي بتزكية من الحكومات نفسها ومن أرباب العمل، كانت قادرة على اتخاذ قرار المواجهة مع أرباب العمل سواء في القطاعات العامة أو الخاصة دفاعاً عن حقوق العمال ومكاسبهم؟؟ بالتأكيد لا!، خاصةً وأن معظم الحكومات المشاركة وفودها في هذا الاجتماع قد وافقت على اتفاقيات العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي هي واجبة التطبيق كاتفاقية تشغيل الأحداث وخدم المنازل وحرية العمل النقابي والحريات الديمقراطية واستقلالية عمل النقابات بما فيها الحق بممارسة الإضرابات العمالية.. إلخ من الاتفاقيات، ولكنها لا تلتزم بذلك على الإطلاق.

إن الأموال الطائلة التي تصرف من أموال العمال من أجل تغطية تكاليف حضور هذه الاجتماعات لا توازي أبداً الجهود التي تبذلها النقابات من أجل الدفاع عن حقوق العمال، حتى أصبح التساؤل على كل لسان عن جدوى حضور مثل هذه الاجتماعات، وعن جدوى صرف الأموال لمهمات لأعضاء الوفود طالما لا يجري عكس التوصيات والقرارات التي تصدر عن مثل هذه الاجتماعات في برامج عمل النقابات، التي بدورها تحدد أشكال النضال المفترضة للدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم.

إن ما نشهده الآن هو تراجع واضح في دور النقابات من حيث دفاعها عن المطالب العمالية، ومن حيث توافقها إلى حد بعيد مع برامج حكوماتها الاجتماعي المستند إلى تعليمات صندوق النقد الدولي، ولهذا نشهد نهوضاً عمالياً في بعض البلدان العربية خارج المظلة النقابية التابعة للعدو للطبقي، كما حدث في الإضرابات التي يخوضها العمال في مصر بعيداً عن النقابات ومشاركاتها وحتى بعيداً عن أي دور حقيقي للأحزاب، حيث بدأت الحركة العمالية بصفع قياداتها من داخلها ومن داخل المعارك التي تخوضها في مواجهة الرأسماليين الجدد والمستثمرين الذين يحظون بالرعاية الكاملة من الحكومات وعلى حساب حقوق العمال الذين وعوا أبعاد هذه التوجهات وآثارها الكارثية على مستقبلهم وعلى مستوى معيشتهم، لذا أخذوا ينظمون أنفسهم وراحوا يبتدعون الأشكال المناسبة التي تساعدهم على تحصيل حقوقهم كحق الإضراب والتظاهر، وهذا ما دعا إليه الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي في كلمته أمام المؤتمر في جنيف، حيث أكد على أن أمل العمال يكمن في النضال، وفي اشتراك الشباب والنساء والمهاجرين والسكان الأصليين في هذه المعارك، ونبه أيضاً على ضرورة ألا يدفع العمال ثمن هذه الأزمة وأن يحظر الفصل من الخدمة ووقف الإنفاق على المعدات العسكرية وتخصيص هذه الأموال للعاطلين عن العمل والفقراء.

فهل سيكون لهذا الكلام صدىً في بلادنا؟؟

■■

رسالة من عامل في القطاع الخاص إلى جريدة قاسيون:

ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء..

بعث إلينا عامل في القطاع الخاص هذه الرسالة ننشرها كاملة، مع التدخل في بعض صياغاتها لضرورات فنية..

يقول العامل في بداية رسالته متسائلاً:

«ماذا تعني كلمة الاتحاد؟ ليجيب أن كلمة الاتحاد تعني اتحاد مجموعة قوى أو أفراد من أجل أهداف واحدة، ولكل عضو في هذا الاتحاد ميزات ومواصفات يجب أن يتمتع بها كافة الأعضاء، ولكن هذا لا ينطبق على الاتحاد العام لنقابات العمال من حيث التمييز بين أعضائه، بينما نرى القطاع العام يتمتع بكافة الحقوق ولو «بالتقسيط» وحقوقه محفوظة على «قلتها» لا نجد شيئاً من هذا في القطاع الخاص، بل إنه ليس إلا مجرد حامل لصفة العضوية، ولا ينطبق عليه أي من المزايا المعطاة للأعضاء المماثلين من القطاع العام، وكأنه عنصر أجنبي أو دخيل ليس له أي وجود.

فإذا كان كل هذا يجري على صعيد الاتحاد، وإذا كانت جميع حقوق عمال القطاع الخاص مهضومة بهذا الشكل في الاتحاد الممثل للعمال، فلماذا يتم تسييب عمال هذا القطاع للاتحاد؟ وما هو الهدف من ذلك؟.

أما على صعيد مطالبنا الملحة والتي أعلناها أثناء تعديل قانون العمل الموحد /٩١/ لعام ٥٩، والتي مع الأسف تمت الاستجابة للنتائج ليس لمطالبنا، ولكن الحقيقة لحاجة المستثمرين الجدد تم هذا التعديل، وتم نسف حقوق عمال القطاع الخاص بالكامل، ولم يستجب لأي من مطالبنا في هذا التعديل، وقد أعطي العامل فيه ميزات لا يمكن القول إلا أنها جاءت جيدة في المظهر فقط، ولكن في المضمون هي صعبة المنال، ولا يستطيع العامل حتى الحلم بها لعدة أسباب يعرفها الجميع.

فالعقد الذي جاء تسميته بعقد العمل المثالي هو محدد المدة يمتد من ثلاثة أشهر إلى الموسمي والسنوي، أما بالنسبة لعقود العمل التي من المفترض أننا اكتسبناه تم تسليط المادة /٦٥/ من هذا القانون عليها وأخذ كل شيء بطريقه.

ففي هذا القانون تم إطلاق يد صاحب العمل على العامل، وتم إذلال العامل من صاحب العمل دائماً لكي يرضى عنه، ولا يحرمه فرصة العمل التي حصل عليها بشق الأنفس، والتي لا تؤمن له سوى قوت أطفاله، وإذا غضب رب العمل منه لأي سبب كان يرميه في الشارع، ويقول له: هكذا تقول روح القانون.

لكن السؤال ما الذي حدث بعد التعديل العظيم؟.

إننا نقول لهم ودون أي خوف، ما هذا الذي فعلتموه بنا؟ وهل هذا ما كنا نطالب به؟ لقد بدا واضحاً أنهم تآمروا على لقمة عيشنا حتى أصبحت تأتي بالذل والمهانة بعدما كانت تأتي مع قليل من الكرامة وحفظ ماء الوجه.

– لقد ازدادت أعداد العاطلين عن العمل بعد صدور القانون، وقريباً جداً سيصبح /٩٠٪/ من عمال القطاع الخاص ضمن صفوف جيش العاطلين عن العمل، ويأخذون إجازات على مدى عام كامل، وليس /٣٠/ يوماً حسب المواثيق الدولية، وسيأخذون الترفيعات الدورية على أرصفة الشوارع، حتى أصبحت أشك في التعويض الذي نأخذه من أرباب العمل والذي تم تقليصه من أربعة أشهر إلى شهرين، ولم يتم تفسير ذلك لنا، والسؤال هنا: لماذا تراجع الاتحاد عن مدة أربعة أشهر بعد الاتفاق على ذلك على ضوء التسريبات التي حصلنا عليها؟ وما هي الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من هذا القانون؟ وما هي الأسباب الموجبة لهذا التعديل؟ وهل ترونه يحقق الحد الأدنى من هذه الأسباب بعد هذه الكوارث التي حققها وحصدها؟.

ما دور النقابات في هذا القانون، خاصة وأنه لا يوجد شيء يذكر بالنسبة إلى التنظيم النقابي؟ وكيف يتم تسييب العمال إلى النقابة ولا يوجد أي حافز لهؤلاء العمال، ولا تستطيع النقابة تقديم أية خدمة لهم سوى صرف المساعدات؟.

وهل تستطيع النقابة حماية أعضائها قبل عمالها في ظل هذا القانون الجديد؟.

ما مصير النقابات بعد العمل وفق هذا القانون وبعد تلاشي مؤسسات القطاع العام وإغلاقها وتخسيرها واحدة تلو الأخرى؟ وهل تستطيع أن تشكل لجاناً نقابية في المنشآت في ظل العقد السنوي الذي تم تمريره؟ وهل تنال أصلاً ثقة عمال هذا القطاع حيث يعدون بالملايين؟ وهل سيدفعون الاشتراكات بعد إفلاسهم وتحجيم العمل النقابي في المفاوضات فقط والحوارات التي تنتهي دون تقديم أية نتائج ايجابية؟ وهل ما تم تعديله في هذا القانون يشكل أي رادع لأي صاحب عمل لكي يصغي إلى النقابة؟ أظن أن جميع حقوقنا أصبحت في خبر كان، ولا تجوز عليها سوى الرحمة.. فيا أولي الأمر، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

■ عامل مصدوم من القطاع الخاص

المتعهدون وأرباب العمل يكشرون عن أنيابهم:

مصالح الشركات والمتعهدين قبل مصالح العمال!

يبدو أن بعضاً من أرباب العمل بدؤوا بالتكشير عن أنيابهم شيئاً فشيئاً، بعد الإعلان عن قانون العمل الجديد، حيث بدأ البعض منهم برفع دعاوى قضائية على العاملين في منشآتهم قبل صدور التعليمات التنفيذية للقانون.

فقد رفع عدد من العاملين في الشركة السورية للنفط كتاباً إلى نقابة النفط يبينون فيه قيام المتعهد (م. خ. س) برفع دعوى شخصية على بعض العاملين في الشركة لدى محكمة بداية الجزاء الأولى يدعي فيها بإساءة استعمال السلطة من العمال، والإخلال بالواجبات الوظيفية، مما تسبب له حسب إدعائه بتأخير الاستلام النهائي المكلف به أولاً، وبإضرار مادية ثانياً. وقد أكد العاملون في كتابهم بطلان الدعوى وأوضحوا للنقابة ما يلي:

«إن هذه الدعوى غير صحيحة كون المدعى عليهم يعملون في ظل الإدارة العامة للشركة السورية للنفط، ووفق نظامها الداخلي، وقد عملوا استناداً إلى أحكام العقود والمرسوم /١٩٥/ لعام ١٩٧٤، ولدفتر الشروط العامة الصادر بالقرار الوزاري رقم /٣٤٩/ تاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤، الفصل الرابع منه، المادة /٤٧/ المتضمنة الاستلام المؤقت والنهائي، ودفاتر الشروط الفنية الخاصة بالعقد، وهذه الوثائق والأحكام تنظم إجراءات العمل، وإن أي خلاف ينشأ عن تنفيذ العقد فيما بين الإدارة والمتعهد هو من اختصاص القضاء الإداري، وهذا ما تضمنه العقد المبرم بين الطرفين بموجب المادة /٣٠/ منه موضوع تسوية الخلافات والمتضمنة (تحل جميع الخلافات التي تنشأ بين الفريقين عن طريق القضاء الإداري السوري وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية)، وبناء على ذلك فإن إقامة المدعي لدعواه هو عبارة عن إدعاء كيدي يرغب به المتعهد إرباك الإدارة وعامليها لما له من تأثير سلبي على أداء العاملين وإنتاجيتهم.

علماً بان المتعهد قام بالإدعاء على رئيس وبعض أعضاء هذه اللجنة فقط، واستثنى بعضهم الآخر، ومنوهين أن اللجنة تقوم بعملها كفريق عمل متكامل مشترك، وأن أعمال اللجنة كانت موزعة على كامل أعضاء اللجنة وفق مجموعات عمل حسب اختصاصهم، ولا يمكن لمجموعة أن تحل في المسؤولية مكان مجموعة أخرى، وجميع المجموعات قد وقعت على محضر الاستلام النهائي رقم ٢٤١٨/ق تاريخ ٢٠١٠/٢/١٥ دون أية ملاحظة أو تحفظ من أحد، وتم التوقيع على المحضر من قبل مدير الشؤون الفنية، وتم اعتماده من قبل المدير العام وفق الأصول.

وبالنتيجة، توصل العمال إلى تأكيد حقهم كالآتي: إن ما تضمنه الإدعاء عبارة عن أقوال واتهامات جاءت خالية من أي دليل أو إثبات، وهي عبارة عن إدعاءات باطلة لا سند لها في الحقيقة أو القانون، الأمر الذي تنتفي معه أركان الجرم المسند للمدعى عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ما جاء في الإدعاء إنما يتمثل بخلاف بين فريقين (المدعي من جهة والشركة السورية للنفط من جهة أخرى)، كون العقد مبرماً بينهما، وجميع ما ورد في الإدعاء إنما يتعلق بالعقد، وهو ذو طبيعة إدارية، ولا يصح أن يأخذ صفة شخصية جزائية بحق بعض موظفي الشركة السورية للنفط الذين قاموا بمهامهم وفقاً لما يمليه القانون، الأمر الذي لم يتفق ورغبات المدعي لأنه لم يكن قد نفذ الأعمال وفقاً للشروط المتفق عليها مما استوجب قيام اللجنة بإجراء المقتضى القانوني، وحسم جزء من المبالغ بما يساوي قيمة الأعمال، والإصلاحات الواجب تنفيذها من قبل الشركة السورية للنفط كونها غير مطابقة في التنفيذ لما ورد في ملاحق العقد الفنية والتقديرات المالية الناتجة عن مخالفة بعض الأعمال والمواد المنفذة لوثائق العقد وهذا النزاع ناجم عن هذا العقد ذي الطبيعة الإدارية.

وفي نهاية الكتاب طالب العمال المتضررون من الدعوى المرفوعة بتدخل نقابة عمال النفط بشكل مباشر وسريع، وتقديم المساعدة للدفاع عن العمال ورد الاعتبار لهم تجاه هذه الدعوى الكيدية، والاحتفاظ بحقهم القانوني لقاء هذا الادعاء. ونحن بدورنا في صحيفة قاسيون، نضم صوتنا إلى صوت العمال، ونؤكد أن نقابة عمال النفط لن تتنازل قيد أنملة عن حقوقهم، وان غداً لناظره قريب.

■■

نقابة عمال النفط تلتقي /٦٠٠٠/ عامل

ضمن عملها الدؤوب ونشاطها المتزايد وتمثيلها لأهم القطاعات في سورية، قامت نقابة عمال النفط في دمشق بجولات ميدانية إلى مواقع العمل في الشركات والمؤسسات التابعة لها، التقت خلالها ما يقارب ستة آلاف عامل في مختلف القطاعات الحيوية والشركات والمؤسسات، وطالب مكتب النقابة في لقاءاته من جميع العمال تقديم كل الطروحات التي يرونها صحيحة وإبداء الجرأة في طرحها أمام إداراتهم، والتي تخدم العمل وتخدم مصالحهم ومصالح العملية الإنتاجية.

وقد أكد علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط لقاسيون أن اللقاءات أثمرت عن نتائج إيجابية وخاصة الوقوف إلى جانب العمال، وتسليط الضوء على الأوضاع والأجواء التي يعيشونها في مواقع العمل، وتقديم ما يلزم لهم من أجل تطوير العمل.

وقد اتخذ مكتب النقابة في نهاية الجولة قراراً بتقديم مكافآت وتكريم المنتجين المميزين لكي ينعكس ذلك إيجاباً على أوضاع العاملين المعيشية، وتشجيعهم على المنافسة، ومن أجل تحفيز باقي العاملين على الاجتهاد والعمل كباقي زملائهم. وأكد مرعي أن من أهم النتائج التي حققتها الجولات الميدانية تأمين الوجبة الغذائية للعاملين في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، والتقيد بمذكرة مجلس الوزراء بهذا الخصوص، التي خصصت لهم ذلك، ومتابعة الطلبات التي قدمت من أجل العمل بالإجازات الساعية، وإنشاء فرع مركزي لاتحاد عمال دمشق ليضم جميع العاملون من أجل تسهيل عمليات المراجعة اليومية التي يقوم بها العاملين من حيث المراجعات والكتب والإسراع في تنفيذ تلك الإجراءات في إنجاز العمل. وأوضح رئيس مكتب النقابة أن مطالبات أخرى ركزت على قضية تثبيت عقود العمل للعمال المؤقتين، والإسراع بالتالي في إصدار الملاك العددي لشركة المحروقات، والذي سيسمح بدوره بتقديم كل ما يلزم وحل المشكلات العالقة بين الشركة والعمال، كما تم أثناء الجولة تكريم عمال غاز دمشق وريفها الذين استطاعوا خلال دقائق إخماد الحريق الذي نشب بوحدة تعبئة الغاز قبل وصول سيارات الإطفاء، معرضين أنفسهم لمخاطر الحريق والانفجارات المتوقعة، ومن ثم إعادة تأهيل ما تم حرقه خلال /٢٤/ ساعة بالخبرات الوطنية نفسها دون مساعدة أية جهات أجنبية.

وأكد علي مرعي في نهاية تصريحه لقاسيون: إن ما قام به مكتب النقابة هو أقل عمل يمكن تقديمه لهؤلاء العمال الذين يضحون بأنفسهم في خدمة الوطن، مؤكداً أن مكتب النقابة يفتح أبوابه لكل عامل وفي أية لحظة لحل ما يواجهه من معوقات.

■■

تأملات الرفيق فيدل كاسترو:

الحرب قاب قوسين أو أدنى.. وكم أتمنّى أن أكون مخطئاً!

ما انفك قائد الثورة الكوبية، والزعيم التاريخي للجمهورية الكوبية الرفيق فيدل كاسترو، يحذّر منذ وقت ليس بالقصير من الحرب العدوانية الوشيكة التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية وربيبها الكيان الصهيوني بشنها في مكان ما من الشرق، وقد كان يميل بدايةً لحدوث هذه الحرب في أقصى شرق آسيا ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لكنه اليوم، لديه معطيات ومؤشرات كثيرة دفعته لاستشراف اندلاعها «الحتمي» قريباً جداً في الشرق الأوسط، وتحديداً ضد إيران، والتي سرعان ما ستتوسع لتشمل رقعة جغرافية أوسع بكثير في المنطقة ذاتها، وستمتد أضرارها لتطال العالم بأسره..

وقد نشر الرفيق فيدل أكثر من مقال بهذا الخصوص، قامت قاسيون بنشر بعضها في الموقع الإلكتروني وفي الصحيفة الورقية، وها نحن اليوم نجمع مقالين من هذه المقالات على درجة عالية وخاصة من الأهمية، ونقدمهما لقرائنا، على أمل أن يتعامل الجميع مع المعلومات والتحليلات الواردة فيهما بالقدر الذي تستحقه من الأهمية..

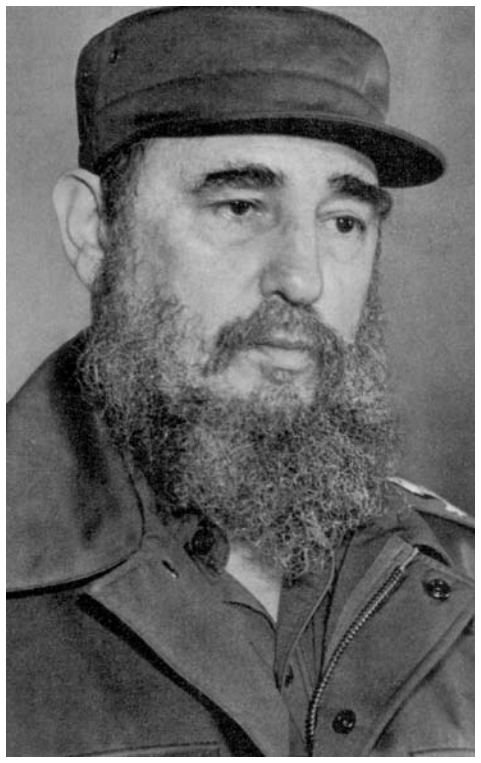

يقول الرفيق كاسترو في المقال الأول، المعنون بـ«كم أتمنّى أن أكون مخطئاً»:

عندما تُنشر هذه السطور في صحيفة «غرانما» يوم الجمعة، سيغدو يوم السادس والعشرين من تموز/يوليو، وهو الموعد الذي نحتفل فيه بمجد بشرف مقاومتنا لاعتداءات الإمبراطورية، بعيداً، رغم أنه لا يفصلنا عنه إلا ٣٢ يوماً.

أولئك الذين يقررون كل خطوة يقوم بها أسوأ عدو للبشرية –وهي إمبريالية الولايات المتحدة، ذلك المزيج من المصالح المادية البائسة واحتقار باقي الأشخاص الذين يقطنون الكوكب والاستخفاف بهم– حسبوا كل شيء بدقّة رياضية.

في تأمّل السادس عشر من حزيران/يونيو كتبت: «بين مباراة وأخرى من مباريات كأس العالم لكرة القدم، تنزلق الأخبار الشيطانية شيئاً فشيئاً، على نحو لا يعبأ بها أحد».

لقد دخل المحفل الرياضي الشهير في أكثر لحظاته إرهافاً وإثارة للمشاعر. على مدى ١٤ يوماً، تنافست الفرق المكونة من أفضل لاعبي كرة القدم من ٣٢ بلداً في سبيل الوصول إلى مرحلة الثمانية؛ ثم ستأتي بعدها تباعاً الرباعية وشبه النهائية ثم النهائية من المحفل.

التعصّب الرياضي ينمو بشكل متواصل، ويأسر مئات وربما آلاف الملايين من الأشخاص في كل أصقاع المعمورة.

يجدر التساؤل بالمقابل كم منهم بلغه أنه اعتباراً من العشرين من حزيران/يونيو شرعت قطع بحرية عسكرية أمريكية، بما فيها حاملة الطائرات «هاري س. ترومان»، بحراسة غواصة واحدة أو غوّاصتين نوويتين وغيرها من السفن الحربية التي تحمل صواريخ ومدافع أشدّ قوة من صواريخ ومدافع السفن القديمة التي استُخدمت في الحرب العالمية الأخيرة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥، بالتحرك باتجاه السواحل الإيرانية عبر قناة السويس.

إلى جانب القوات البحرية اليانكية أبحرت أيضاً سفن عسكرية إسرائيلية، وعلى متنها أسلحة حديثة أيضاً، وذلك من أجل تفتيش كل سفينة تحمل صادرات أو واردات من السلع التجارية التي يحتاجها عمل الاقتصاد الإيراني.

باقتراح من الولايات المتحدة، ودعم كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وافق مجلس الأمن التابع لمنظمّة الأمم المتحدة، على قرار بالغ القسوة لم تنقضه أي من الدول الخمس صاحبة هذا الحق.

قرار آخر أشدّ قسوة صدر عن مجلس شيوخ الولايات المتحدة.

في وقت لاحق، صدر قرار ثالث، أشد قسوة بعد من سابقيه، عن بلدان المجموعة الأوروبية. كل ذلك حدث قبل العشرين من حزيران/يونيو، مما دفع الرئيس الفرنسي، نيكولاس ساركوزي، إلى القيام بزيارة عاجلة لروسيا، حسبما أوردت التقارير الإخبارية، ليتقابل مع رئيس دولة تلك القوة العظمى، دميتري ميدفيديف، على أمل التفاوض مع إيران وتفادي ما هو أسوأ.

المسألة الآن هي مسألة تقدير الموعد الذي ستنتشر فيه القطع البحرية الأمريكية والإسرائيلية قبالة السواحل الإيرانية، واحتشاد حاملات الطائرات هناك وإلى جانبها باقي السفن الحربية الأمريكية التي تقوم بالحراسة في تلك المنطقة.

أسوأ ما في الأمر هو أنه، وعلى غرار الولايات المتحدة، تملك «إسرائيل»، ربيبتها في الشرق الأوسط، طائرات هجومية حديثة جداً وأسلحة نووية بالغة التطور زوّدتها بها الولايات المتحدة، مما حوّلها إلى سادس قوة نووية على وجه الأرض من حيث قدرتها الهجومية، بين القوى الثماني المعروفة، ومن بينها الهند وباكستان.

كان شاه إيران قد مني بالهزيمة على يد آية الله روح الله الخميني في عام ١٩٧٩ من دون استخدام قطعة سلاح واحدة. بعد ذلك، فرضت الولايات المتحدة الحرب على ذلك البلد باستخدام أسلحة كيماوية، زوّدت العراق بمكوّناتها إلى جانب المعلومات التي تحتاجها وحداتها القتالية والتي استخدمتها هذه الوحدات ضد الحرس الثوري. تعرف كوبا ذلك لأنها كانت آنذاك، كما سبق وشرحنا في مناسبات سابقة، رئيسةً لحركة عدم الانحياز. نعرف تماماً الأضرار التي حلّت بمواطنيها.

رئيس الدولة الإيراني الحالي، محمود أحمدي نجاد، كان قائداً للجيش السادس من جيوش الحرس الثورية وقائداً لقوات الحرس الثوري في الأقاليم الغربية من البلاد، والتي تحمّلت العبء الرئيسي لتلك الحرب.

بعد ٣١ سنة من ذلك الموعد، تستخف الولايات المتحدة و«إسرائيل» على حد سواء اليوم، ٢٠١٠، بالمليون رجل الذين تتكون منهم القوات المسلحة الإيرانية وبقدرتهم القتالية البرية، وبالقوات الجوية والبحرية والبرية للحرس الثوري.

يضاف إلى هؤلاء عشرون مليوناً من الرجال والنساء، بين ١٢ و١٦ سنة، ممن تم اختيارهم وتدريبهم بشكل منتظم على يد مختلف المؤسسات العسكرية من بين السبعين مليون نسمّة سكّان ذلك البلد.

لقد أعدّت حكومة الولايات المتحدة خطة للقيام بتحرك سياسي يتكفل بتقسيم الصف الإيراني والإطاحة بالنظام، استناداً إلى النزعة الاستهلاكية الرأسمالية.

هذا الأمل أصبح فارغاً من مضمونه. فمن المضحك الاعتقاد أنه بالسفن الحربية الأمريكية، وإلى جانبها الإسرائيلية، يمكن تحقيق تعاطف مواطن إيراني واحد.

من جهتي، عند تحليلي للوضع الراهن، كنت أعتقد في البداية أن من شأن الحرب أن تبدأ في شبه الجزيرة الكوريّة، وأن يكون هناك صاعق تفجير الحرب الكورية الثانية التي تؤدي من جهتها وعلى الفور إلى الحرب الثانية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

الآن يتغير واقع الأمور باتجاه معاكس: حرب إيران هي التي من شأنها أن تفتح فوراً حرب كوريا.

قيادة كوريا الشمالية، التي تم اتهامها بإغراق البارجة «شيونان»، وتعرف تماماً بأنه قد تم إغراقها بلغم تمكّنت الخدمات التجسسية الأمريكية من وضعه في جسم تلك القطعة البحرية، لن تنتظر ثانيةً واحدة للتحرك حالما بدأ الهجوم على إيران.

إنه من العادل أن يستمتع المتعصّبون لكرة القدم كما يحلو لهم بمباريات كأس العالم. إنما فقط أقوم بواجبي دعوة شعبنا لعدم ترك الأحداث تفاجئنا على الإطلاق من دون أخذ حيطتنا، وأنا أفكّر بشكل أساسي بشبابنا المليئين بالحياة والأمل، وبشكل أخص بأطفالنا الرائعين.

يؤلمني التفكير بالكثير من الأحلام التي تراود أبناء البشر وبالإبداعات المدهشة التي تمكّنوا من تحقيقها خلال آلاف قليلة من السنوات.

وبينما تتحقق الأحلام الأكثر ثورية وينتعش الوطن بخطى ثابتة، كم أتمنى أن أكون مخطئاً».!

٢٤ حزيران/يونيو –٢٠١٠ الساعة: ٩:٣٤ مساءً.

ويضيف كاسترو في المقال الثاني:

معرفة الحقيقة في الوقت المناسب

حين كتبتُ كل واحد من تأملاتي السابقة، مع الاقتراب المتسارع لكارثة بالنسبة للبشرية، كان همّي الأكبر القيام بالواجب الأساسي المتمثل بإطلاع شعبنا.

أشعر بهدوء نفس اليوم أكثر مما كنت أشعر به قبل ٢٦ يوماً. وبما أن هناك أموراً ما زالت تحدث في غمرة حالة الانتظار القصيرة، فإن بوسعي أن أجدد التأكيد وأن أغني المعلومات الموجهة للرأي العام المحلي والدولي.

لقد التزم أوباما بأن يحضر في الثاني من تموز/يوليو مباراة الربع النهائي حالما حققت بلاده النصر في الثمن النهائي. لا بد وأنه يعرف أكثر من أي أحد آخر أن هذه الألعاب الرباعية ربما لا تقام، إذ أن أحداثاً بالغة الخطورة ستسبقها، على الأقل من واجبه أن يعرف ذلك.

في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو، نشرت وكالة أنباء دولية معروفة بدقة ما تنقله من تفاصيل إخبارية، تصريحات «... قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، الأميرال علي فدوي» –محذراً– من أن «الرد على الولايات المتحدة وحلفائها سيكون في الخليج الفارسي ومضيق هرمز في حال الإقدام على تفتيش السفن الإيرانية في المياه الدولية».

هذا النبأ تم نقله عن وكالة الأنباء الإيرانية المحلية «مهر».

وحسبما جاء في البرقية الصحفية، فقد نقلت الوكالة المذكورة عن فدوي إضافته بأن«القوات البحرية التابعة للحرس الثوري تتمتع حالياً بمئات السفن المزودة بقاذفات الصواريخ».

هذا النبأ، الذي تمت صياغته في ذات الساعة تقريباً التي ظهر فيها ما نشرته صحيفة «غرانما» أو ربما قبل ذلك، بدا في بعض نقاطه وكأنه نسخة مطابقة تماماً لفقرات التأمل الذي نُشر يوم الخميس الموافق الرابع والعشرين من حزيران/يونيو، ونشرته الصحيفة المذكورة يوم الجمعة الموافق ٢٥.

ما يفسّر هذا التوافق هو الاستخدام الأساسي الذي أطبقه على التفكير المنطقي. لم أكن أعرف أنا كلمة واحدة مما نشرته وكالة الأنباء المحلية الإيرانية.

لا يراودني أدنى شك بأنه حالما تشغل القطع البحرية الحربية الأمريكية والإسرائيلية مواقعها –إلى جانب باقي السفن الحربية الأمريكية المتواجدة على مقربة من السواحل الإيرانية– مواقعها وحاولت تفتيش أول سفينة تجارية إيرانية، سينهال وابل من الصواريخ باتجاه وبآخر. ستكون تلك اللحظة الدقيقة التي ستبدأ فيها الحرب المريعة. لا يمكن لأحد أن يتكهن بعدد القطع البحرية التي ستغرق ولا العلَم الذي ترفعه كل منها.

معرفة الحقيقة في أوانها هو الأمر الأهم بالنسبة لشعبنا.

لا يهم أن كان الأمل يحدو الجميع تقريباً، ويمكن القول ٩٩.٩ بالمائة أو أكثر من أبناء وطني، وبدافع الفطرة الطبيعية، بأن أكون مخطئاً. لقد تحدثت إلى أشخاص من أقرب الأوساط، وتلقيت في ذات الوقت أنباء من كثيرين جداً من مواطنين نبلاء ومتفانين ومنفذين لواجباتهم، الذين، وعند قراءاتهم لتأملاتي، لا يطعنون البتة في وجهات النظر الواردة فيها، فيؤمنون بما أعرضه من تحليل ويروّعهم، غير أنهم يمضون على الفور في القيام بواجبهم في العمل، الذي يكرّسون له كل طاقاتهم.

هذا هو بالذات ما نريده من أبناء وطننا. الأسوأ هو أن ترد بشكل مفاجئ أنباء الأحداث الخطيرة، من دون أن يسبقها سماع أي نبأ عن مثل هذه الاحتمالات، فيدبّ حينها الذعر والحيرة، وهو ما لا يستحق الوقوع فيه شعب بطل كالشعب الكوبي، الذي كان على وشك التحوّل إلى هدف لهجوم نووي واسع في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، ولم يتردد لحظة في القيام بواجبه.

في أدائهم لمهمات أممية بطولية، كان هناك مقاتلون وقادة بواسل من القوات المسلحة الثورية على وشك الذهاب ضحية هجمات نووية على القوات الكوبية القريبة التي كانت تقترب من الحدود الجنوبية لأنغولا، حيث كان قد تم طرد القوات العنصرية الجنوب أفريقية على أثر معركة كويتو كوانافالي والتي أخذت تتخندق على الحدود مع ناميبيا.

رائحة الحرب تزكم الأنوف

أكدت افتتاحية قاسيون في عددها الأخير الصادر في ٢٠١٠/٦/٢٦ أن «سماء المنطقة ملبدة بالغيوم، فالأحداث تتوالى بسرعة كبيرة بعد الاعتداء على قافلة الحرية الأولى، وهي تحمل مؤشرات هامة وخطيرة»..

وتوقفت الافتتاحية عند بعض هذه المؤشرات:

«. عبرت ١٢ سفينة وبارجة أمريكية وإسرائيلية السويس نحو البحر الأحمر باتجاه الخليج، مع تأمينات مصرية أمنية كبيرة على جانبي قناة السويس.

. تتوالى التهديدات الإسرائيلية ضد سفن المساعدات المحتملة باعتبارها عملاً إرهابياً، بينما تستعد سفينتا مريم وناجي العلي للانطلاق في ١٥ تموز المقبل من طرابلس إلى غزة، وعلى متنهما مساعدات إنسانية ومتطوعون من جنسيات مختلفة.

. يتصاعد تطبيق العقوبات على إيران متجاوزاً حدود «صفقة» مجلس الأمن ما دفع بعض المسؤولين الروس لإبداء خيبة أملهم.

. تستلم إسرائيل شحنات إضافية من أسلحة مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمها قنابل الأعماق «الذكية».

. إسرائيل تعلم واشنطن باستكمال استعداداتها لحرب ضد لبنان.

. يزداد التوتر الأمني في تركيا ضد المراكز والمنشآت العسكرية، بما في ذلك إحباط محاولة اغتيال أردوغان.

. يزداد الفشل العسكري الأمريكي- الأطلسي في أفغانستان، وكانت قمة التخبط استبدال قائد القوات الأمريكية- الأطلسية في أفغانستان ستانلي ماكريستال مؤخراً...».

خلاصة القول، إن رائحة حرب عدوانية أمريكية- صهيونية جديدة في المنطقة باتت تزكم الأنوف، وكل المؤشرات تؤكد أنها باتت وشيكة جداً، ولا مجال لتغاضي أحد عنها أو الزعم بأن مؤشراتها لم تكن واضحة بالنسبة إليه للتنصل من استحقاقاتها الكبرى..

الحرب قادمة، وهي امتحان حقيقي للقوى والأحزاب والتيارات والدول والحكومات والشعوب والسياسات والشعارات، وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان...

■■

بمعرفة رئيس الولايات المتحدة، زوّد البنتاغون العنصريين الجنوب أفارقة بحوالي ١٤ قنبلة نووية عبر إسرائيل، وهي قنابل أقوى من تلك التي تم إلقاؤها على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، كما شرحنا في تأملات سابقة.

لست نبياً ولا منجماً. لم يخبرني أحد بكلمة واحدة عمّا سيحدث، كل هذا جاء ثمرة ما أصنّفه اليوم بأنه تفكير منطقي.

لسنا بجدد على هذا الموضوع المعقد ولا دخلاء عليه.

في الفترة اللاحقة للأزمة النووية، يمكن التكهن بما سيحدث في بقية أنحاء القارة الأمريكية الناطقة بالإسبانية.

في مثل هذه الظروف، لن يكون بالإمكان الحديث عن رأسمالية أو اشتراكية. إنما ستشق طريقها مرحلة إدارة الممتلكات والخدمات المتوفرة في هذا الجزء من القارة. سيواصل الحكم في كل بلد حتماً أولئك الذين يقودون الحكم اليوم، العديد منهم قريب جداً من الاشتراكية، وآخرون مطمئنون وسعداء لفتح السوق العالمي المفتوح اليوم أمام الوقود واليورانيوم والنحاس والليثيوم والحديد وغيرها من المعادن التي يتم إرسالها اليوم إلى البلدان المتقدمة والثرية التي ستختفي من الوجود على حين غرّة.

كمّ وافر من المواد الغذائية التي يتم تصديرها اليوم إلى ذلك السوق العالمي ستندثر أيضاً بين ليلة وضحاها.

في مثل هذه الظروف، السلع الأساسية اللازمة للعيش: المواد الغذائية، الماء، الوَقود وموارد الجزء الواقع جنوب الولايات المتحدة من القارة، تكفي من أجل المحافظة على شيء من الحضارة، الذي سارت قفزاته الخارجية عن السيطرة بالعالم إلى مثل هذه الكارثة.

غير أن هناك أموراً غير مؤكدة بعد، هل يمكن للقوتين النوويتين العظميين، الولايات المتحدة وروسيا، الامتناع عن استخدام أسلحتهما النووية واحدة ضد الأخرى؟

ما لا يحتمل أدنى شك هو أنه انطلاقاً من أوروبا، الأسلحة النووية التي تملكها بريطانيا وفرنسا، حليفتا الولايات المتحدة وإسرائيل –التي فرضت جميعها وبحماس القرار الذي سيفجّر الحرب دون شك، وهي حرب ستتحول للأسباب التي سبق شرحها إلى حرب نووية–، تهدد الأراضي الروسية، مع أن هذا البلد سعى لتفاديها، على غرار ما فعلت الصين، وكل منهما وفق القوى والإمكانيات المتاحة لكل منهما.

اقتصاد القوة العظمى سينهار كقلعة وهمية. المجتمع الأمريكي هو المجتمع الأقل استعداداً لتحمّل كارثة كالكارثة التي خلقتها الإمبراطورية في موطن نشوئها نفسه.

نجهل ما ستكون عليه الآثار البيئية للأسلحة النووية، التي لا بد وأنها ستنفجر في أماكن مختلفة من الكوكب، وفي أقل الحالات خطورة، سيتم إنتاجها بكثرة.

الجرأة على الافتراض من شأنه أن يكون علم خيال محض من جانبي.

٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٠ - الساعة: ٢:١٥ ظهراً

■■

مطبات

«نزع الوجه»

◄ عبد الرزاق دياب

العنوان لفيلم أمريكي من بطولة نيكولاس كيج وجون ترافولتا، ويحكي عن مشاعرنا ومصائرنا وعذاباتنا إذا استبدلنا وجوهنا. ماذا لو لبس المجرم وجه الشرطي، والقاتل وجه الضحية؟ وحتى العشيقة هل تدرك رائحة عشيقها لو تغير وجهه؟.

الفيلم مزدحم بالمشاعر الإنسانية، الموت كلحظة تذكر أبدية، الحب كذاكرة عن اللحظات الخاصة التي لا يشترك بها أكثر من اثنين، والقتل كهوية للبعض، ودفاع عن الحياة في لحظة أخرى، خليط من المشاعر الإنسانية التي تحتدم وتتصارع دفعة واحدة.. لكن الحديث عن الفيلم ليس الغرض، هنا كم من المشاعر المتشابهة رغم اختلاف المواقف تتقاطع مع أبطاله، معنا نحن أبطال الواقع اليومي.

الآذن الذي يحمل البريد إلى معلمه ليوقع بقلمه صلاحية ما نفعل، الآذن الموظف البائس يلبس في لحظة وقوفه على الباب وجه معلمه، ويقذف بخبث وجهه بعيداً عن المراجعين، المراجع الواقف بانتظار رحمة الوجه الجديد ينظر إلى جيبه العامرة، ويسأل في أعماقه كيف سيكون الوجه الذي خلف الباب؟.

الوجه الذي يسكن خلف الباب أمام الكاميرا، ماذا تقدمون من خدمات للناس؟ كيف تعاملون مراجعيكم؟ ما هي التسهيلات التي وضعتموها لتسهيل معاملات المواطنين؟

تنهمر الأسئلة على المدير، من درج مكتبه الوثير يسحب وجه (الآذن)، وينزع وجهه بقوة البقاء على الكرسي، لسان يشبه ألسنتنا في الرجاء أو الدعاء، لسان ينطق بما يوحي به الوجه المسكين من عطف، وامتنان، شكراً للمواطن الذي يقبل تسهيلاتنا، وبعض أخطائنا، طوبى للمواطن حين نخفق في إرضائه ولا يدعو علينا بالزوال.. الوجه المسكين لا يستطيع أن يخفي نظرات مكبوتة وقاسية.

على طول الطريق من الموقف الأول المخصص لركوبك في السرفيس، والمخصص أحياناً لماسح أحذية أو لعاشقين متعبين من الحب، عاشقين يحاولان اقتناص قبلة سريعة، من ذلك الموقف إلى لحظة وصولك إلى المكان الذي تنشده، ينزع السائق وجهه مرة كل موقف، الوجه الساخط عندما يتحدث عن المواطن الذي يلاحقه من أجل خمس ليرات أو أقل، عن تغيير الخطوط أو إلغائها، عن شركات النقل الخاصة التي تحصد الركاب من أمامه، أما الوجه البريء فيلصقه أمام الشرطي إذا أراد أن يخافه بسبب عرقلة السير أو الرعونة، وجه العاشق حينما يشير الراكب بيده ويدفع بصمت، وجه الفاسد حينما يضع كرسياً جانبياً مخالفاً، أو يطلب من الراكب الجلوس مقرفصاً على غطاء الدولاب.. وجوه تشي بالتلون وقتما تشاء المصلحة، وقت حساب القانون على قدر المنفعة.

على قارعة الطريق يفرش المتسول أدعيته، بالتوفيق ووجه الشفقة إن مددت يدك، إن أدرت وجهك كي لا تنظر إلى عيني سائل ربما تنهال عليك أدعية عدم التوفيق، والغضب الإلهي، وبعض المشتغلين بمهنة التسول ينزعون أرجلهم، وآذانهم، وحتى أصابع أقدامهم... من أجل المال الذي انتزع قبل كل ما سبق كرامة أعماقهم.

المرأة عند الباب تقبل وجنتي الزوج الذاهب لجني المال، في جلساتها تنزع اللسان الودود والشفاه الآسرة، وترتدي في جلسة الحريم وجه الكيد والضحية والمضحية معاً. في المساء وجه الخادمة. اطلب تعطَ أيها الرجل، في وسط الشهر حينما ينكسر الرجل ويبدأ في الاستدانة، تسحب على مهل وجهها السليط، وتشكو من الدهر الذي ابتلاها برجل فقير، في سوق الصاغة وجه الملاك المحب، في عيد الزواج وجه العاشقة مع هدية، بدونها ترمي كل الوجوه إلا وجهها الأول.

في مهنتنا يمارس البعض لعبة تبديل وجهه في كل مقال، وأحياناً في كل سطر، وجه لمديح المدير العام، وجه لذم الموظف الصغير، وجه لابتزاز المخالف، وجه للشاعر والفنان والصناعي، وجه لمن يدفع ووجه لمن يمنع.. وجوه على قياس المتنفذ والقوي والملآن.

لم تسقط الأقنعة فقط.. سقطت الوجوه.

■■

مفارقات جديدة للجمعية التعاونية للعاملين في التربية

إن البحث عن الحقيقة سبيل شائك وطويل، وفي هذا السبيل قد نُصيب أحياناً ونخطئ أخرى، وقد تموت الحقيقة وتندثر في واقع عشّش فيه الفساد وتجذّر، فقد نشرت «قاسيون» في العدد ٤٥٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٦/١١ مقالاً بعنوان «كيف تتم سرقة المال العام» حول بعض التجاوزات القانونية بإدارة الجمعية التعاونية للعاملين في التربية وإهمال وهدر أموال الجمعية. وبناء عليه وردت إلى «قاسيون» وثائق أخرى رداً على ما جاء في المقال تغايرها تماماً. وجاء في التوضيح الأول: «بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ تم إبلاغ مجلس الإدارة قرار وزارة الاقتصاد بحل المجلس وتكليف المجلس المؤقت، وحددت المادة /٤/ منه أنه يتوجب على المجلس القائم حالياً المبادرة فوراً لتسليم مجلس الإدارة المؤقت دون إعطاء أية مهلة. فبادر المجلس المنحل إلى الاعتراض وشن حملة على بعض العمال وبعض مجالس الإدارة السابقة وعلى مديرية التجارة وعلى وزارة الاقتصاد، وهمهم الأكبر هو فقط التمسك بعضوية المجلس، وليس همهم أعمال الجمعية كما يدّعون، وعَمَدوا إلى إغلاق باب الإدارة وتوقيف أعمال الجمعية، علماً أنهم تعهدوا أمام النيابة العامة بالتسليم الفوري حسب ضبط الشرطة. فقام المجلس المؤقت بإقامة دعوى على المجلس المحلول لتنفيذ قرار وزارة الاقتصاد وتمّت مخاطبة وزارة الاقتصاد ومديرية التجارة بمحافظة ريف دمشق حول تصرفات المجلس المنحل في ممانعته في الاستسلام والتسليم.» من شدة حرصهم وخوفهم على أموال الجمعية» قام أعضاء مجلس الإدارة المنحل قبل إقفال باب الإدارة بسرقة دفاتر شيكات وأختام أساسية للجمعية وفروا هاربين، ثم عادوا وسلّموها بعد شهر من تاريخ تبلغهم القرار.

وبتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٩ وأثناء انعقاد مجلس الإدارة المؤقت قام السيد (ب.ع.) وأعضاء مجلس الإدارة المنحل بالتهجم والسب والشتم على أعضاء مجلس الإدارة بألفاظ لا تليق بأي مُعلّم، وأثناء الاجتماع أقدم على سرقة بريد رسمي من العاملات في الجمعية وفرّ بها. وجواباً على كتاب مجلس الإدارة المؤقت ومديرية التجارة حول اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل الاستسلام والتسليم حرصاً على مصلحة الجمعية، وكتاب وزارة الاقتصاد حول تحميل مجلس الإدارة المنحل كافة الآثار الناجمة عن عدم قيام المجلس بتسليم العهدة أصولاً، بادر المجلس المؤقت برفع دعوى قضائية حول ما قاموا به من أفعال تضر بمصلحة الجمعية وأموالها، مثل: فصل عمال دائمين. نقل العمال المصالح شخصية - مخالفين الأنظمة والقوانين.

وحول أعمال مجلس الإدارة المنحل منذ تاريخ استلامه بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٧ ولغاية ٢٠١٠/٥/٢٩، تقدم مجموعة من المساهمين بشكوى إلى وزارة الاقتصاد حول المخالفات المرتكبة، وتقدم المدير السابق للجمعية بشكوى إلى وزارة الاقتصاد بين فيها المخالفات مع الوثائق، كما تقدم أحد العاملين بشكوى إلى وزارة الاقتصاد حول المخالفات المرتكبة للفت الانتباه إلى عدم تحصيل أية ذمة سابقة لبعض المساهمين وغيرهم حسب سجل الأقساط. وخسارة الجمعية بحدود /٥/ مليون. حسب كتاب المحاسبة، وتوقيع على الشيكات على بياض من قبل (ب.ع.) وكأنها شيكات له أو من أمواله لأهداف شخصية أو مادية وحسب كتاب سائق متعهد الغاز وارد إلى الجمعية برقم ٤٨/د تاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ حول إعطائه /٨٠٠/ أسطوانة غاز حديد فارغة إضافة إلى العدد المسلم له سابقاً دون أي ضمان ودون أي محضر جلسة نظامي والاكتفاء بتعهد من المستلم وهذا الإجراء يسبب ضياعاً لأموال الجمعية.

مما يشير إلى أن مجلس الإدارة المنحل لم يعمل منذ تاريخ قدومه وحتى قرار مجلس الإدارة على مصلحة الجمعية والحفاظ على أموالها، لذلك كان قرار وزارة الاقتصاد بحل المجلس صائباً للحفاظ على أموال الجمعية والمساهمين».

كما ورد رد آخر هذا نصه: «القطاع التعاوني قطاع هام، ويساهم بدرجة لا بأس بها بتأمين الكثير من المواد الاستهلاكية والتموينية للعديد من المواطنين والمساهمين. وبالمتابعة لهذه الجمعيات لوحظ تعثر الكثير منها بسبب قلة خبرة مجالس الإدارة، والأخطاء التي تمت ممارستها في هذه الجمعيات، ومنها مجلس الإدارة المنتخب الذي ورد ذكره في المقالة السابقة الذي ضم خمسة من المعلمين علّقنا عليهم الآمال الكثيرة، ولكن ضحالة خبرتهم بالعمل التعاوني وعدم انسجامهم مع بعضهم البعض، الذي كان واضحاً أثناء لقائهم كل على حدة، وتقديم عدد منهم استقالتهم عدة مرات وسحب الاستقالات من قبل أحد أعضاء المجلس وإصراره على الاستمرار رغم العديد من الأخطاء المرتكبة، واعتراف رئيس مجلس الإدارة المُقال بسيطرة إحدى العاملات على المجلس وتحكّمها بالعديد من الأمور رغم وجود العديد من الكتب المُدينة لها من الهيئة، وكف يدها عن الأعمال المالية في الجمعية، ومنها الكتب: كتاب رقم ٣/٧/٦/٣٦٠/٣٢١٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨. كتاب رقم ٢/٧/٦٠٨/٩٩٠ر تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣. قرار المحكمة أساس ١٦١/ ٢٠٠٦. قرار ٢٠٣ لعام ٢٠٠٦. قرار المحكمة رقم ١/ع/١٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧. كتاب رقم ٤٩٢/ص/٢٠٠٨ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٦. والقرار رقم ٣/٢٧/٥٦٢/٧٨٠٧ تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٢. كما تم تسطير عدة شكاوى من قبل المساهمين ومنها الشكوى رقم وارد وزارة ٦٦٣٢ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤ خوفاً على السنة المالية للجمعية.

وعند العودة لمبيعات الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠ كانت النتائج كما ورد بالكتاب رقم ٢٠١٠/٦/١٢/١٣٨ الموجّه من المحاسبة لمجلس الإدارة وخسارة الجمعية ما يعادل /٥٠٨٣٢٨٢/ ل.س علماً أنها في الأعوام السابقة كانت رابحة. فكيف يمكن تصدير كتاب بمبلغ /١١٨٧٥٠/ ل.س بدون رقم ولا تاريخ وبتوقيع فقط أمين الصندوق؟! نرفق صورة عن الكتاب مع صور لعدد من الشيكات الموقعة من أحد أعضاء مجلس الإدارة على بَياض. فكيف يمكن أن تكون دفاتر الشيكات وختم الجمعية خارج الجمعية؟ لماذا؟ وكيف؟

نزولاً عند هذه الأمور وخوفاً على مصلحة الجمعية وأموالها كان لابد من اقتراح حل مجلس الإدارة وتعيين أناس جدد نتمنى أن يساعدوا الجمعية بالخروج من وضعها المالي المتردي».

كل الوثائق المذكورة آنفاً موجودة لدى «قاسيون»، فما هي الحقيقة؟! وأين هي؟! ومن يملكها؟! أم أن هناك صراعاً على المصالح والمكاسب، وتشويشاً الغاية منه إعاقة الجمعيات التعاونية من التعافي وإعاقة أية انطلاقة جديدة صحيحة لها..

■■

كل الشكاوى لم تلقَ آذاناً صاغية

خطر أبراج تقوية الاتصالات الخليوية مازال ينتشر

رغم كل التحذيرات، ورغم الندوات التي تتحدث عن مخاطر الأشعة الكهرومغناطيسية التي تطلقها أبراج تقوية الاتصالات الخليوية على الصحة العامة، وخطورة الأمراض التي قد تسببها مع الزمن، لم تنفع الشكاوى المرفوعة من المواطنين لإزالتها من المناطق المأهولة، بل نرى أبراجاً جديدة تُنصَب باستمرار، وذلك يتم باستغلال الضائقة المادية لدى أحد المواطنين، وإغرائه بمبالغ مالية فيسمح لهم باستخدام عقاره لنصب البرج مضحياً بصحته وصحة جيرانه، متجاهلاً ما قد يصيبه من أمراض مستقبلاً. وقد تقدم بعض أهالي مدينة داعل في محافظة درعا بشكوى إلى المحامي العام بدرعا يشكون فيها نصب برج جديد فوق أحد المباني السكنية، مطالبين بإزالته، وهذا نص الشكوى: «إلى السيد المحامي العام بدرعا المكرم: نحن الموقعين أدناه القاطنين في حي الشهداء شارع النهضة في مدينة داعل، نعرض إليكم موضوع تركيب برج لشركة MTN للاتصالات الخلوية، ونتقدم بشكوانا هذه راجين منكم إرسال لجنة لمعالجة الموضوع على الواقع، حيث تفاجأنا بتركيب برج في بناية المواطن (ي.م.ح.) الواقعة على طريق طفس وبجوار كل من الموقّعين أدناه، مع العلم أن هذا يضر بالصحة العامة بالنسبة لنا، حيث يسبب لنا أمراضاً مختلفة وخطيرة، وفقاً لعدة مؤتمرات ومقالات لمختصين في هذا المجال. وللعلم أيضاً نذكركم بأن هذا الأمر حدث دون موافقة الجيران.

ونرفق مع طلبنا هذا صوراً تؤكد صحة ما ذكرناه. راجين من سيادتكم إزاحة وإيقاف هذا الكابوس من الحي، ومن فوق الراقدين تحته بأمتار قليلة ولمدة /٢٤/ ساعة في اليوم».

كما أرسل أهالي الحي كتاباً إلى محافظ درعا يلتمسون فيه إزالة هذا البرج، وجاء في الشكوى: «السيد محافظ درعا: نرفق موجزاً عن أحد المؤتمرات التي لم يحضرها السيد المهندس المسؤول عن الهواتف الخلوية في مؤسسة الاتصالات، وقد لا يكون جاهلاً عن أخطارها، علماً أن المؤتمر تم في أسبوع العلم الرابع والأربعين الذي هو مفخرة لسورية، وقد تحدث فيه الدكتور محمد أيمن شنشول رئيس قسم الفيزياء والكيمياء في أعلى صرح علمي في سورية، ألا وهي أكاديمية الأسد للعلوم العسكرية، عن أخطار الأشعة الكهرومغناطيسية وأبراج الخليوي، نلتمس من سيادتكم إزاحة هذا الكابوس من فوق الراقدين تحته بأمتار لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة».

وقد ذُيّلت الشكوى بتواقيع لأكثر من خمسين مواطناً من أهالي الحي.

كما نلفت الانتباه إلى أن هناك برجاً آخر على الثانوية الصناعية المهنية بداعل، وهي منطقة مكتظة بالسكان والطلاب، وإن «قاسيون» إذ يهمها الحفاظ على صحة المواطنين وأمانهم تضم صوتها لأصحاب الشكوى مطالبة المعنيين بالأمر إبعاد هذا الخطر عن التجمعات السكنية والطلابية والمرافق الصحية، فالحفاظ على الصحة والسلامة العامة للمواطنين يجب أن تكون فوق كل اعتبار.

■■

منطقة وادي النضارة الأكثر تعرُّضاً للزلازل

الإجراءات المقاومة للزلازل معدومة في الأبنية الحديثة

◄ تيسير مخول

بدأت أيدي بعض تجار البناء تخرب منطقة وادي النضارة الجميلة والخلابة بطبيعتها من جبال وأودية وأحراج وهواء عليل وماء عذب يتدفق من بين الصخور البلورية، وهان عليهم الاستهتار بأرواح الناس أمام طمعهم وأرباحهم الفاحشة، ودون رقيب أو حسيب، وخاصة عندما كثرت الأبنية بالارتفاع الطابقي، متجاهلين قانون ضابطة البناء والعلوم الهندسية المعتمدة من نقابة المهندسين، متعاونين مع ضعاف النفوس في بعض البلديات، حيث لا يزال المعنيون في معظم البلديات يساهمون بشكل أو بآخر بزيادة نسبة المخالفات تحت مسميات مختلفة، فالمنهاج المتبع لدى البلديات هو تمرير المخالفة من أجل تحقيق الأرباح على حساب أرواح الناس، والجميع يعرف بأن تلك المنطقة معرضة للزلازل أكثر من كل المناطق في سورية.

وبالإطلاع على ملحق قيم التسارعات الأرضية العظمى PGA المحتملة للطبقة الصخرية الصلبة لأهم مراكز المدن والبلدات السورية نجد في الصفحة ٣١١ حول الكود العربي السوري مقدراً بالـ cm/s2: الحسكة ٧٥، تدمر ١٥٠، دمشق ٢٥٠، حلب ٢٥٠، تلكلخ ٣٠٠- ٤٠٠. وهنا نجد أن منطقة تلكلخ هي الأكثر تأثراً.

وحول الاحتياطات في طرائق الإنشاء والتسليح للمساهمة في مقاومة الزلازل، جاء في الفقرة ٢/١١/٧ب الصفحة ١٥٥ من الكود العربي السوري الطبعة ٣ دمشق ٢٠٠٤: في حال تنفيذ إطارات بحيث تحقق الاحتياطات والاشتراطات، يمكن الاستغناء عن الحساب لمقاومة الزلزال للأبنية العادية شبه المتناظرة والمنتظمة، وذلك في الحالات التالية: في المناطق الزلزالية ٢A، ٢B، ٢C شريطة ألا تزيد المسافة الشاقولية لارتفاعه الكلي من منسوب السطح العلوي حتى الأساس على ٨,٥ م في حال عدم استعمال جدران قص بالاتجاهين، وعلى ١٥ م في حال استعمال جدران قص باتجاهين. ويشترط في تطبيق الاستثناءات أن يتم استعمال جداري قص على الأقل في كل اتجاه ومتناظرين قدر الإمكان بأطوال تحددها الدراسة.

في منطقة وادي النضارة تتغاضى البلديات عن وجود جدران القص الاستنادية المقاومة للزلازل مع أنه يتم إشادة أبنية بارتفاع ١٥ مَتراً فوق مستوى الطريق، وأكثر من هذا الارتفاع تحت مستوى الطريق على السفوح الجبلية، وكل هذه الكتل الاسمنتية على حساب أمن صحة وسلامة المواطنين، وعلى حساب البيئة والطبيعة الخضراء التي تتعرض للتدمير عن قصد بهدف الربح الفاحش.

إذا كان لابد من التوسع العمراني ليطال غاباتنا وجبالنا الخضراء نتمنى من الجهات المعنية إعادة الدراسات والتحقيق حول هذه الأبنية التي شُيدت بطرق غير آمنة من اجل السلامة العامة من يتحمل تبعات تمريرات كهذه ؟ مع أن المخالفات بكافة أشكالها وأنواعها تحرم خزينة الدولة من عائدات ضخمة، ناهيك عن التلوث البصري والبيئي والسياحي وفي كل المجالات! إننا على يقين من وجود اجتهادات فنية إدارية وقانونية محترفة قد تفيد بلمسة الجرح النازف، مع قناعتنا بوجود كفاءات وطنية جديرة بالاحترام المهني العلمي الأخلاقي والخبرة أيضاً.

■■

المخدرات.. آفة العصر والطريق إلى الهاوية

محمد هاني الحمصي

أضحت آفة المخدرات واحدة من أبرز آفات العصر، وأزمة عصية تهدد العالم بأسره فهي تقف إلى جانب الأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية بندية من حيث الخطورة والدمار، مما يجعل مكافحتها والحد من انتشارها مطلباً أساسياً للشعوب ومعظم الدول.

وتعد المخدرات ظاهرة دخيلة على المجتمع السوري، لكنها اتسعت مؤخراً وأخذت تنخر عقول الشباب المهمشين واقعياً، وتوهمهم بأنها ستقدم حياة أفضل.. إنها شبح يتسلل في الظلام، على وقع خطواته يثير الفزع، وتقتل أصابعه كل رغبة في الحياة.. إنه كابوس مرعب ما إن يدخل أي بيت حتى يحول أفراحه إلى أحزان. فالإدمان دوامة لا تتوقف عند حد معين، تقوم بدفع الشاب إلى مواقف الرذيلة وتحرك الأوهام والأكاذيب لديه، بعد أن صدق أقاويل تجار الموت المروجين لها الذين نشروا وينشرون سمومها بين ضعاف النفوس والإرادة، فاندفعوا خلف سراب الأوهام الكاذبة والأحلام البراقة ليقعوا في قفص الإدمان، فغابت عقولهم وتحطمت طموحاتهم قبل أن يكتشفوا بعد فوات الأوان، أن المخدرات لا يمكن أن تكون مصدراً للسعادة، والضياع الحتمي هو أقل نتائجها الكارثية.

تؤثر المخدرات عادة على خلايا ألياف الجملة العصبية المركزية حيث تأخذ حيزاً من تكوينها البلازي، مما يجعل المريض يطلب المزيد وبشكل مستمر. وللمريض حالتان، الأولى: هي الخمول وعدم القدرة على العمل. بينما الحالة الثانية التهيج والتوتر والقلق مع آلام عضلية وعصبية تشتد عند زوال تأثير المخدر، وهذا ما يؤدي إلى طلب المزيد منها، ما قد يؤدي إلى حالات التسمم الحاد، ودرجات مختلفة من فقدان الوعي، وبطء في ضربات القلب مع انخفاض في الحرارة، وتوسع في حدقة العين، ونسبة من الإنتانات الرئوية والكبدية الخطيرة. بالإضافة إلى المشاكل الصحية في أماكن الحقن مثل التهاب الوريد، والتهاب النسيج الخلوي تحت الجلد مع الخراجات، وفي كثير من الأحيان قد توصل المخدرات المتعاطي إلى مرض الإيدز..

ولتناول المخدرات أسباب عديدة في مجتمعنا أهمها:

المشاكل الاقتصادية والنفسية التي قد يعاني منها الفرد نتيجة سوء أو انعدام العدالة الاجتماعية.

التفكك الأسري.

قلة الوعي عامة، والصحي خاصة.

وجود من يتعاطى داخل الأسرة.

انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لدى الفرد.

وأهم أنواع المخدرات المنتشرة في سورية هي: حشيشة الكيف والهيروئين والكوكائين، وتبين الدراسات أن نسبة التعاطي في سورية تتركز في الفئات العمرية بين /٢٠ ـ ٣٠/ سنة، حيث يبلغ /٣٠٪/، ثم المرحلة العمرية /٣١ ـ ٤١/ سنة وتبلغ /٣٤٪/. وأكثر المحافظات السورية تعاطياً هي دير الزور. والنسبة المذكورة هي في تزايد واضح، وهذا ما يعني أن هناك تقصيراً من الجهات الحكومية في العمل للحد أو للقضاء على هذه الظاهرة الملعونة، وهذا برسم وزارة الداخلية أولاً لبذل جهود أكبر لوقف انتشار المخدرات وإلقاء القبض على المجرمين الذين يروجون لهذه السموم دون أي تهاون، وبرسم وزارات الشؤون الاجتماعية والإعلام والتربية للتوجه إلى الشباب والشرائح المستهدفة وتقديم التوعية الصحية والتعريف بأخطار تعاطي هذه المواد السامة الضارة بالعقل والروح والجسد، عن طريق الإعلام المرئي والمقروء والمسموع. وأصبح من أولويات وزارة الصحة تقديم العلاج المجاني للمصابين وتبني شعار: «المدمن يعتبر مريضاً ويجب تقديم المساعدة الطبية له»، والعمل على إجراء الدراسات النفسية والاجتماعية للمتعاطين والاستفادة من نتائجها، والوقوف على الثغرات التي أدت لوصول المدمن لهذا الوضع الصعب، والأهم هو العمل على تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للناس، لنتمكن من حماية ومساعدة وعلاج شبابنا فهم أملنا، والأساس لبناء مستقبل بلدنا.

■■

السحر والشعوذة في تزايد.. لماذا؟

◄ رولا السعدي

من الظواهر المنتشرة بشدة في المجتمع السوري تاريخياً ظاهرة السحر والشعوذة ولكنها تزداد تفشياً اليوم، وتستهدف النفوس الضعيفة لأناس أصابهم الملل والضيق من كثرة مشاكلهم العامة والشخصية، ومن كثرة الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها، فدعاهم يأسهم إلى التوجه إلى السحرة والمشعوذين بحثاً عن أمل جديد بحل مشاكل يأسوا من حلها، خصوصاً بعدما سمعوا عن الشيخ أو العراف الفلاني الذي لديه الحل لهذه المشاكل المستعصية. ناهيك عن أن هناك أناساً يدعوهم الفضول للذهاب لهؤلاء الدجالين لتكذيب أو تصديق ما سمعوه على لسان فلان أو فلان. وفي العموم هي مشكلة كبيرة وخطرة تفترس ضحاياها الباحثين عن الأمل.. مشعوذون وسحرة يسترون تحت غطاء الدين أو معرفة علوم الفلك والفنجان والكف للوصول إلى مآربهم والتي تتركز في سلب أموال من يلجؤون لهم بعد أن يخدعوهم ويوهموهم أن مشاكلهم المستعصية سوف تحل قريباً، وأمراضهم سوف يشفون منها، ويستهدفون الجميع، النساء مستغلين عاطفتهن فيعدونهن بأن رجالهن سوف يعودون إلى أحضانهن وستزداد المحبة بينهم، والشباب بقرب وصال الحبيب، والرجال باقتراب الثروة.. وهكذا.. مستغلين الاكتئاب الذي تمر به الضحية الواقعة بين مخالبهم.. ومن السلوكيات الخطرة المنتشرة هي أن بعض السحرة والمشعوذين يلجؤون إلى الاعتداء الجنسي على النساء اللواتي يرتدنهم لمساعدتهن على الإنجاب، بحجة فك السحر حيث يقومون ببعض الخدع التي تجعل المرأة لا تعي ماذا يحصل.

ولهذه الظاهرة المنتشرة أسباب كثيرة يجب السير نحو حلها، ألا وهي قلة الوعي والجهل عند بعض الناس المدمنين على زيارة السحرة لعدم قدرتهم على التفرقة بين السحر الأسود والمرض النفسي أو العصبي، وتعاظم المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية والنفسية لدى شرائح متزايدة من السوريين، والإحساس المفرط بالإحباط لدى الكثيرين منهم.

واللافت أن هذه المشكلة في تزايد في بلدنا، وفي عالمنا العربي حيث تقول الإحصاءات إن /٢٥٠/ ألف رجل يمارسون الشعوذة في العالم العربي، وأن نسبة المتعلمات اللاجئات للسحرة قد تصل إلى /٥٥٪/ وهذا يدعو للاستغراب، بينما النسبة أقل /٢٤٪/ لدى من لا يجيدون القراءة، وأن خمسة مليارات دولار تصرف سنوياً في هذا المجال. فهل نبقى صامتين، أم نصرخ بصوت عال بوجه هؤلاء الدجالين ومن يتستر عليهم ويساعد في انتشارهم كالطاعون في المجتمع السوري؟

إن المطلوب من الجهات المسؤولة ملاحقة هؤلاء الدجالين ومحاسبتهم لحماية الناس من خدعهم، وأن توضع قوانين أشد صرامة للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تعبث بآمال الناس وأحلامهم..

■■

السيارات.. كماليات أم ضرورات؟

◄ أحمد محمد العمر

في حوار مع وزير المالية لصحيفة الثورة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦ حول قضايا الاقتصاد الوطني والإجراءات المتعلقة بعمل وزارة المالية لتعزيز الثقة بين المواطن وهذه الوزارة، ركز الوزير على موضوع دور الدولة في تخفيض أسعار السيارات السياحية في ظل القرارات الصادرة بهذا الخصوص والعمل على كسر حاجز الاحتكار وتخفيض الرسوم الجمركية وعدم بقاء السيارات من الأحلام الكمالية للمواطن. أما على صعيد الضرائب فقال: لا ضرائب جديدة..

وها نحن الآن تخطينا الخمس سنوات من هذه الجمل المطمئنة، فلنر ماذا تحقق على أرض الواقع..

تفوق ضريبة الرفاهية للسيارات سعرها عالمياً، وهي تتدرج تحت قائمة الاحتياجات الضرورية للفرد، وإلى الآن ما تزال قيد جملة الكماليات في وطننا، فسورية الوحيدة ربما عالمياً التي تحظى بأقوى الأسعار من حيث الرفاهية والترسيم، ومن حيث ضرائب البيئة، والتي تتفوق بها على الدول المالكة للسيارات الكهربائية صديقة البيئة. فعلى سبيل المثال: تستطيع في بريطانيا المصنفة من أغلى دول العالم غلاءً أن تشتري سيارة بجزءٍ يسير جداً من راتبك، أما في سورية فإن المبلغ يحتاج لسنوات طويلة من الادخار لشراء سيارة مستعملة، وإذا فكر المواطن بالجديدة فسيصدم كثيراً بسعر السيارة وما يستحق عليها من رسوم وضرائب وتأمين، وإلى ما هنالك من إجراءات.. وسيفكر كثيراً قبل أن يدفع قيمتها حيث سينتابه شعور بأنه كمن يستأجر السيارة من الدولة ومن ثم يدفع لها معظم دخله رسوماً وضرائب ومخالفات مترتبة غيابياً ومصروف بنزين!!.

ثم على من يشتري السيارة أن يضع بحسبانه وحساباته أنه سوف يمشي بها على طرقات غير صالحة للارتياد، ناهيك عن عدد الدوريات التي لم يعد يكفي البعض من عناصرها إلا تسعيرة كبيرة للتهرب من كتابة المخالفة.

فمثلاً: كان المواطن يدفع في الحد الأقصى لمخالفة عدم وضع حزام الأمان /٥٠ ليرة/ بينما الآن لا ينجو إلا بدفع /١٠٪/ من قيمة المخالفة المترتبة على ذلك.

والمفاجأة الجديدة اليوم، أنه لم تعد توجد ضرائب جديدة على السيارات، ولكن يوجد الأعظم، حيث قامت الحكومة بخطوة «تقدّر عليها وتشكر» وهي أنها قسمت ترسيم السيارات إلى شرائح بعدما كانت تقسم من قبل على أساس المحرك، وهذه الشرائح بالتفصيل:

إن خطوة تقسيم ترسيم السيارات إلى شرائح التي أصدرتها الحكومة مؤخراً بعدما كان يتم التقسيم قبل على أساس سعة محرك السيارة تعد خطوة أكثر تكلفة لأصحاب هذه السيارات، وهذه الشرائح باتت اليوم على الشكل التالي:

- السيارة التي استطاعتها /١٦٠٠/ س س كانت تدفع /٨٠٠٠/ أما الآن فإنها تدفع نحو ١١٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /١٨٠٠/ س س أصبحت تدفع ما يقارب ١٧٠٠٠ ـ ١٨٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٢٠٠٠/ س س أصبحت تدفع ما يقارب ٢٠٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٢٦٠٠/ س س أصبحت تدفع نحو ٢٨٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٣٠٠٠/ س س أصبحت تدفع نحو ٣٥٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٤٠٠٠/ س س أصبحت تدفع الآن ٥٠٠٠٠ ـ ٦٠٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٤٦٠٠/ س س أصبحت تدفع نحو ٦٠٠٠٠ ل س.
- السيارة التي استطاعتها /٥٢٠٠/ س س أصبحت تدفع ما يزيد عن ٨٠٠٠٠ ل س.

وبالمقارنة مع دول الجوار (دول الخليج، لبنان، والعراق) نجد أننا نستطيع بسعر سيارة واحدة في بلادنا شراء ٥ ـ ٦ سيارات من ذات النوعية «الموديل» في هذه البلدان، على الرغم من أننا جميعاً مستوردون لهذه السيارات، فلماذا لا تتشابه أسعار سياراتنا مع أسعارهم؟! ومن الذي يقف وراء ذلك؟ وما هو السر الدفين الذي يجعل المواطن السوري نهباً لجشع المسؤولين والتجار والمتنفذين وتخلف القوانين؟.

مكتومو القيد السوريون أباً عن جد.. لماذا يبقون محرومين من الجنسية

مازال في كثير من المناطق في سورية مواطنون لا يحملون الجنسية السورية ومازالوا مكتومي القيد مع أنهم سوريون أباً عن جد، وهذا يحرم الوطن من كثير من القدرات البشرية، ويحرم البشر أنفسهم من إنسانيتهم وشخصيتهم. وهذا عائد إلى عدة عوامل أولها الجهل الذي كان متفشياً بين سكان البادية والأرياف البعيدة قبل عقود من الزمن، وحين يصحو هؤلاء من جهلهم يصطدمون بجدار صلب من القوانين القديمة، وقد يواجهون معاملات بيروقراطية من موظف ليس لديه أية نية لمساعدتهم والبحث معهم عن حقوقهم الضائعة على مر السنين.

من هذه الأمثلة أن مواطناً من دير الزور، ناحية الكسرة قرية الكبر، يدعى (ف ق م ف) قد تقدم بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ بمعاملة مكتومية طالباً تسجيله وأشقائه في السجلات السورية، والدهم (ق م ف) متوفى وهو مكتوم القيد، وأحيلت المعاملة من المديرية العامة للأحوال بدمشق إلى شعبة الأمن السياسي وإدارة الهجرة والجوازات لأخذ رأيهما للتسجيل، فوافقت شعبة الأمن السياسي على التسجيل ولكن إدارة الهجرة والجوازات لم توافق بحجة أنه لا يوجد قيد لأحد أصوله لأبيه (الجد) في السجلات المدنية، فأصدرت اللجنة المركزية قرارها بعدم الموافقة معتمدة على رأي الهجرة والجوازات. بنيت عدم موافقة الهجرة والجوازات على أساس خاطئ ومخالف لواقع الحال، حيث يوجد قيد لجد المكتومين بالمسكن خا٦١ الكبر ـ عشائر دير الزور.

تبلغ أصحاب العلاقة مضمون قرار اللجنة المركزية بالرفض بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ أي بعد مضي أكثر من سنتين تقريباً على تاريخ القرار، وحيث أن المادة /٢٠/ من المرسوم التشريعي /٢٦/ لعام ٢٠٠٧ أعطت الحق للمتضرر من قرار اللجنة للاعتراض أمام وزير الداخلية خلال شهر من تبلغ أصحاب العلاقة مضمون القرار. وحيث أنهم لم يتقدموا بالاعتراض إلا بعد مضي سنتين تقريباً، فإن هذا الأمر حال دون التمكن من إعادة العرض على إدارة الهجرة والجوازات لتعديل قرارها القاضي بعدم الموافقة إلى الموافقة على التسجيل الذي يستحقونه.

اضطر المكتومون أصحاب الشكوى إلى تقديم طلب لوزير الداخلية لوضع حل لمشكلتهم المستعصية، مع الرجاء باستثنائهم من موضوع الاعتراض خلال فترة الشهر، والتوجيه إلى إدارة الهجرة والجوازات لإعادة النظر برأيها بعدم الموافقة.

وبعد التسويفات والحجج غير المبررة أيضاً، وبعد أن أغلقت بوجهم كل الأبواب قدموا كتاباً إلى الجهات المعنية لشرح معاناتهم، جاء فيه: «سبق أن تقدمنا للسيد وزير الداخلية بمعروض بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠ يتضمن الاعتراض أمامه على قرار اللجنة المركزية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ والمتضمنة طلبنا معاملة مكتومية حيث قدمنا كل الإثباتات الضرورية كوننا من أسرة من ريف ديرالزور ننتمي إلى عشيرة البو صالح (عشيرة البقارة) وهي من أكبر العشائر العربية في وادي الفرات منطقة ديرالزور. وبتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٣ أبلغنا شفهياً معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية ومدير الأحوال المدينة بدمشق أن المعاملة أصبحت للحفظ، ونحن نستغرب ونتساءل ما هو مصير هذه العوائل الموجودة في هذه المنطقة عشائرياً وواقعياً؟ وهل يبقون بدون قيود، وما هو مبرر حفظ المعاملة وعدم تنفيذها؟ علماً أن كثيرين من أبناء المنطقة تم تسجيلهم بطرق ملتوية لا يمكننا سلوكها لالتزامنا الأخلاقي، ولا نريد سلوك مثل هذا الطريق، وقدمنا جميع الوثائق النظامية للجهات المختصة».

نعم إن هناك الكثير من العائلات السورية مكتومة السجلات، فهل تعاقبهم الحكومة على

جهلهم بالقانون وبحقوقهم التي يستحقونها؟ وإلى متى سيبقى هؤلاء محرومين من إنسانيتهم وانتمائهم؟ هذه قضية هامة وخطيرة تستلزم الحل الجذري الذي فيه ضمان كرامة الوطن والمواطن!!

■■

نعوة وذكرى

حدثت في مطلع الخمسينات، فورة سياسية في السلمية، فاتجه معظم الشباب للانخراط في الأحزاب، وقد كان عمري آنذاك نحو /١٤/ سنة، وأذكر أن أحدهم، واسمه محمد عابدين الحلاق ويلقب بمحمد صدران، كان يريد الانتساب لحزب، إلا أنه وقد احتار بين الحزبين الشيوعي، والعربي الاشتراكي، فقد طلب إجراء مناظرة بين ممثلين عن كل حزب. فكان الراحل حسن ناصر، ممثلاً عن العربي الاشتراكي، أما عن الحزب الشيوعي، فكان الراحل الذي ننعيه اليوم، وهو محمد علي عجوب..

وقد دار نقاش حول مواضيع عديدة بين الرجلين، ومنها موضوع التملك والإرث، وقد كانت الغلبة للراحل محمد علي عجوب.. فكانت هذه المناظرة هي السبب في انتسابي للحزب الشيوعي السوري، قبل أن تتوالى الأحداث العديدة المعروفة في الحزب الشيوعي السوري، التي كانت السبب في انسحابي من التنظيم، مع بقائي قريباً منه كل الوقت.

لم أر من وسيلة أنعي بها الرفيق الراحل، إلا العودة للذكرى والعرفان، فهو من وضع اللبنات الأولى للحزب الشيوعي السوري في السلمية.

تاج الدين أحمد الشعراني

في المجلس العام لاتحاد الفلاحين:

حضور قوي للقضايا الساخنة وللمشكلات السنوية الدائمة!!

متابعة وإعداد علي نمر

عقد المجلس العام لاتحاد الفلاحين اجتماعه الدوري بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ بحضور ممثلي الحكومة الذين أكدوا من خلال ردودهم أن المسألة الزراعية تشكل أولوية وهدفاً رئيسياً في خطط الحكومة وبرامجها التنموية، وأن مسيرة التنمية الزراعية في سورية تشكل عصب الحياة، ولابد من تكامل الجهود لتطوير القطاع الزراعي وتنفيذ الخطط الإنتاجية الزراعية، واستخدام التقانات الحديثة والاستفادة من البحوث العلمية لزيادة الإنتاج في وحدة المساحة بما يحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتعزيز القرار الوطني وصمود سورية، في حين تناول أعضاء المجلس في مداخلاتهم مواضيع وقضايا حساسة تمس عمق المعوقات التي تواجهها الزراعة والفلاح معاً وذهبت بعيداً عما تكرره الحكومة، فماذا قال الأعضاء؟

مداخلات متفاوتة السخونة

علي سليمان مرتكوش رئيس اتحاد اللاذقية:

نزع اليد قرارات مزاجية وارتجالية وشخصية!

«كل عام نتحدث ونصف ونعرض لإيماننا ببارقة أمل بحلول ناجعة، لكن على ما يبدو مللنا ومللتم، ونحن نذكر مشاكلنا ونقترح ونطالب ولا مجيب.

فمشكلة التسويق لمادة الحمضيات مازالت تراوح مكانها.. لا أسواق خارجية ولا معامل للتوضيب والعصير وعراقيل في مسألة التسويق عبر المنافذ الحدودية ولا دعم للمصدرين ولا ... ولا ...

وأما الموضوع الأهم فهو مسألة الدعم..ونحن ندرك جميعاً بأنها كانت نتيجة طبيعية بسبب تحرير الأسمدة بأنواعها.. لكن المفاجأة ما صدر عن صندوق الدعم مؤخراً فأعطى ما قيمته /١٤٠٠/ ل.س للدونم الواحد، فعلى ماذا تم الاعتماد بهذه الدراسة؟؟ وهل يلبي هذا الدعم طموحات الفلاحين ونداءاتهم ليعطى دونم الزيتون /٥٠٠/ ل.س، بينما المقترح كان /١٥٠٠/ ل.س، والتفاح /١٠٠٠/ ل.س، بينما كان المقترح /٢٠٠٠/ ل.س.

فكيف هي الطريقة التي ستتبع للحصول على هذا الدعم؟ مازالت تعترضنا عقبات كثيرة لابد من تذليلها، ومنها تقديم وثائق الملكية للحصول على الدعم المذكور، وتناسينا أنه لا مجال لتأمين هذه الوثائق من الفلاحين بنسبة أكثر من /٥٠٪/ نظراً لتعاقب الملكيات، ومازالت بأسماء الأجداد والآباء ومساحات كثيرة ما تزال على الشيوع، وغير مصححة أوصافها، وقرى ما تزال في مسألة التحديد والتحرير. إضافة إلى عوامل أخرى منها الاستملاكات السياحية وغيرها..

لنا عتب على قرارات أخرى كنزع اليد والذي له انعكاسات سلبية، ولم نتعود عليه أبداً والذي كثر استخدامه في الآونة الأخيرة، وأصبح بالجملة.

نحن كمنظمة فلاحية لا يمكن أن نوافق على ذلك ونتحفظ وسنتحفظ دائماً، لأن مثل هذه القرارات الصادرة مزاجية وارتجالية وشخصية، وتتجاهل إلى حد ما رأينا كمنظمة فلاحية، والقصد واضح.. ننزع اليد من الفلاح ونؤجر إلى أشخاص أو جهات، أو أصحاب شأن ونفوذ!. بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ تفاجأ الفلاحون بقيام لجنة من الزراعة بإجراء كشف حسي على عقارات في محافظة اللاذقية، وحصرت أسماء الفلاحين وشاغليها، وفيما بعد صدر القرار رقم /٣٠٧/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٧ الذي يتضمن نزع يد سبع عائلات فلاحية عن هذه المساحة وطردهم من مساكنهم، وتوجيه السلطات المعنية لتنفيذ مضمون هذا القرار.

لذلك وحرصاً على مصلحة الفلاحين وأسرهم ومساكنهم، نؤكد على ضرورة إبقائهم في أرضهم وتأجيرهم القسم الذي يشغلونه استناداً للبلاغ رقم /١/ للعام ١٩٩٤ .

ولا أريد أن أتحدث أكثر لأن هنالك أموراً مماثلة وكثيرة نرجو أن تعالج، خاصة مشكلة العقارين /٢٤٥-٢٤٦/ في محافظة اللاذقية/ قرية الصنوبر العقارية، حيث يشغل هذان العقاران مائتي عائلة، وقد صدر قرار نزع اليد مؤخراً بحجة أن العقار حراجي، فلا يجوز أن نعاقب الفلاحين الذين سددوا ذممهم وما عليهم من مستحقات تحت عنوان التضامن والتكافل، بدلاً من إنصافهم وتكريمهم.

كمنظمة فلاحية لا يمكن أن نوافق على قرار نزع اليد الذي له انعكاسات سلبية لأنه مزاجي وارتجالي وشخصي..

إن موضوع الاستملاك السياحي أصبح مسألة شائكة وما نقدمه من حلول ومقترحات لا يلقى آذاناً صاغية في الجهات المعنية، بل توصد كل الأبواب ولا سيما أبواب وزارة السياحة التي تغرد على هواها ... فاليوم تقدم إنذارات، وغداً تنتقل الملكيات من أسماء أصحابها لمصلحة الوزارة، وبعدها ستبدأ حكماً بطرد الفلاحين من قراهم ومساكنهم.

فهل يعقل أن يكون الاستملاك عشوائياً وتعتمد فيه المصورات دون الرجوع إلى أرض الواقع»؟.

خضر المحيسن رئيس اتحاد فلاحي الحسكة:

المحافظة بحاجة لتنمية شاملة

«لقد حصل عجز لدى الفلاحين يتمثل في عدم قدرتهم عن سداد الديون المترتبة عليهم مع فوائدها، والتي تراكمت عبر سنوات الجفاف، وما رافقها سواءً للعاملين في الجانب النباتي أو الحيواني، والتي تعود للمصارف الحكومية، علماً أن هذا الواقع يشمل كل المحافظات، وبغية معالجة هذا الواقع الذي أثقل كاهل الفلاحين وبشكل جذري من خلال تدخل الحكومة اقترح التالي:

- إطفاء جميع فوائد ديون المصرف الزراعي المترتبة على الفلاحين، وكذلك ديون هيئة مكافحة البطالة، وتقسيط الديون المترتبة لوزارة الكهرباء للمشاريع الزراعية مع كامل الفوائد المترتبة..

- إن محصول القمح الطري قد تعرض لإصابة مرضية في هذا الموسم (الصدأ الأصفر)، وخشية الوقوع بالجائحة نفسها في المواسم القادمة، وللمحافظة على زراعة الأصناف الطرية التي تستعمل في صناعة الرغيف، وكي لا يتم العزوف عن زراعة هذه الأصناف خوفاً من تكرار الإصابة التي أضعفت الإنتاج، يجب العمل على استنباط أصناف جديدة من تلك الأقماح، مقاومة للأمراض والعوامل الجوية، وتأمين الكميات الكافية من البذار لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم.

- إن محافظة الحسكة تفتقر إلى المشاريع التنموية التي هي بأمس الحاجة إليها لامتصاص البطالة، والحد من الهجرة إلى المحافظات الداخلية وخلق نوع من الاستقرار لدى أبناء المحافظة، لذا نرجو إيلاء التنمية الشاملة في هذه المحافظة الأهمية التي تستحقها وإدراجها ضمن خطط الدولة وبرامجها. وأخيراً أدعو رئيس مجلس الوزراء أن يتكرم بزيارة المحافظة مع وفد حكومي مختص من أجل دراسة واقع المحافظة التنموي والاستثماري ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذ التنمية في المحافظة والإطلاع على واقعها».

أحمد صالح إبراهيم رئيس اتحاد فلاحي حلب:

يجب تعويض الفلاحين الذين غمرت أراضيهم.

- تأمين قيم المحاصيل الزراعية في أوقاتها المحددة..

وفي حالة التأخير يتم استيفاء غرامة التأخير وأجور الجباية من المؤسسات والشركات التي تتولى تسويق هذه المحاصيل..

- السماح للفلاحين باختيار شبكة الري الحديث حسب رغبتهم.

- تحديد المصدر المائي الذي سيغذي سد خانطومان، وأن تتم عمليات استصلاح الأراضي بالتوازي مع العمل بالسد.

- تعويض الفلاحين الذين غمرت أراضيهم في سد تشرين والذين لديهم أحكام قضائية مبرمة وموضوعة بالتنفيذ منذ خمسة أعوام.

مداخلة اتحاد فلاحي القنيطرة:

تثبيت الفلاحين في أراضيهم

«إن معاناة الفلاحين بالشؤون الزراعية في القنيطرة ترتبط بعدة أمور، أهمها:

- إعادة النظر بغلاء الأسمدة ووضع تسعيرة بما يتناسب مع الإنتاج.

السماح بالبناء ضمن الأراضي الزراعية.

- يعاني بعض الفلاحين من مشكلة لم نجد لها حلاً حتى الآن وهي قروض المصرف الزراعي التي لم يستطع الفلاحون سدادها في وقت الاستحقاق بحيث أصبح رأسمال القرض أضعاف قيمة القرض الفعلي.

تم استصلاح الأراضي التي تقع غرب وادي الرقاد والمحاذية لخط وقف إطلاق النار، نطالب بإجراء الدراسة اللازمة لإرواء هذه الأراضي من السدود لما لها من أهمية سياسية واقتصادية، ولتثبيت الفلاحين في أراضيهم، وحل مشكلة أراضي الإصلاح الزراعي وأملاك الدولة التي تم تأجيرها للفلاحين بعقود إيجار بمحافظة القنيطرة التي لها ظروف استثنائية بسبب وجود الاحتلال..».

مداخلة اتحاد فلاحي حمص:

إثبات الحيازة الزراعية مشكلة كبيرة

- تعديل المرسوم رقم /٤٣٧/ لعام ٢٠٠٠ المتضمن قيم الأراضي والأشجار الواقعة ضمن الاستملاك نظراً للفرق الكبير بين الأسعار الموضوعة والأسعار الحالية.

- إبقاء خطة زراعة الشوندر السكري بالمحافظة نظراً لرغبة المرازعين في زراعة هذا المحصول.

- معالجة موضوع إثبات الحيازة الزراعية والاكتفاء بجدول إثبات الحيازة الزراعية المصدق من التنظيم الفلاحين عند إجراء الترخيص الزراعي لأراضي المحافظة مملوكة آغلبها على الشيوع ووضع اليد وصغر المساحات الزراعية بسبب تفتت الملكية.

- العمل على زيادة تعويضات الدارسين في المعاهد الفلاحية ورفع تعويضات المتدربين والمحاضرين في الدورات التدريبية القصيرة.

- مراقبة أسلوب انتشار المحميات وإيقاف إنشاء المحميات التشاركية وتوحيد جهة الإشراف على محميات البادية.

- إعادة توزيع الأعلاف عن طريق المنظمة حرصاً على شد العضو التعاوني وارتباطه بمنظمته الفلاحية.

- تقديم خدمات مميزة للعضو التعاوني تحفيزاً للانتساب للتنظيم الفلاحي».

صبحي الحنان رئيس اتحاد فلاحي دير الزور:

إنجاز مخططات أملاك الدولة

- الإسراع بإنجاز مخططات أملاك الدولة من مديرية حوض الفرات في القطاع السادس وتسليمها إلى مديرية الزراعة ليتم بها البحث الاجتماعي وتوزيعها على الفلاحين.

- إعطاء الفلاحين تعويضاتهم في القطاع السادس والبالغة /٢٥٠/ مليون علماً أن مديرية حوض الفرات لم تعطي فلاحينا سوى عن عام ٢٠٠٦ .

أقترح الإسراع بإعطاء التعويضات لحاجة فلاحينا الماسة.

- الإسراع بتسليم قيم المحاصيل للفلاحين حتى يتمكنوا من تسديد التزاماتهم.

- ارتفاع سعر الدونم في استصلاح الأراضي من /٣٠-٤٠/ ألف ليرة وهذا سعر باهظ وكأن فلاحينا يشترون الأرض من جديد . أقترح المعالجة مع وزير الري.

- تمنع وزارة الزراعة زراعة الأشجار المثمرة في البادية، نأمل السماح بزراعة خمسة دونم على كل بئر لأنها تمنع التصحر.

- تخفيض سعر الكهرباء للجمعيات التي تعمل محركاتها على الكهرباء وذلك تشجيعاً للزراعة والحد من الهدر على الديزل.

مداخلة المكتب التنفيذي بالرقة:

رفع إشارة الاستملاك عن الأراضي

- تعويض الفلاحين المتضررين من محصول القمح المروي المصاب بمرض الصدأ والمزروع ضمن الخطة المقررة بالمحافظة وتقسيط ديون الفلاحين لمدة أقلها /٣/ سنوات لهذا الموسم.

- التوسع بعمليات الاستصلاح في البليخ (٣،٥،٦) ومشروع حوض الرصافة والجرنية لما لهما أهمية اقتصادية واجتماعية.

- اتخاذ قرار مناسب لرفع إشارة الاستملاك عن الأراضي في قرية الصفصافة والمستملكة لمصلحة سد الفرات.

- اعتماد الكشوف الحسية لترخيص أراضي الفلاحين بشكل دائم وسنوي لعدم توفر الثبوتيات نتيجة الإرث القائم.

- إيجاد صيغة مناسبة لترخيص الأراضي الواقعة على ضفاف بحيرة الأسد والمزروعة بأشجار الزيتون وذلك لوجود أكثر من /٢/ مليون من هذه الأشجار.

- استلام محصول الذرة الصفراء من الفلاحين وكذلك لورودها في خطة الدولة علماً بأنه يتم زراعة مساحة /٣٢٩٨٤٩/ هكتار شعير بعل في المحافظة.

- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالأوقات المحددة لهذه الزراعات والأسمدة المطلوبة.

- تأمين الأدوية البيطرية مجاناً للثروة الحيوانية وكذلك اللقاحات.

- عدم التوسع بالمحميات الخاصة والتشاركية ووضع جميع هذه المحميات تحت إشراف الدولة.

- العمل على زيادة الآبار في البادية ووضع السدود على الأودية الكبيرة علماً أن المطالبات بشكل دائم بدون جدوى.

- إعطاء الفلاحين الذين يعملون في الأراضي البعلية البذار لأرضيهم من صندوق الدعم الزراعي لأنه لا يوجد مورد آخر.

توفيق الدريس رئيس اتحاد فلاحي إدلب:

يجب إنجاز نقل المكية على الشريط الحدودي

«يجب الإسراع في تنفيذ الدراسات لإنشاء وتنفيذ السدود، حيث يتم سنوياً هدر ملايين الأمتار المكعبة خلال فصل الشتاء عبر نهر العاصي إلى البحر.

تخفيض الرسوم المالية وضريبة التركات على نقل الملكية مما يسهل عملية الحصول على وثيقة حيازة وهذا يسهم في عملية تسهيل عملية التنظيم الزراعية والحصول على مستلزمات الإنتاج والدعم الزراعي مع الإبقاء على العمل في اللجنة المكانية حتى الانتهاء من عمليات نقل الملكية واعتمادها بالتنظيم الزراعي والدعم الزراعي.

- إعادة النظر في قانون الاستملاك والربع المحاني. والاقتطاع والتعويض وفق الأسعار الرائجة.

- الإسراع في إحداث صندوق التأمين الزراعي بسبب تعرض الزراعة سنوياً لكوارث طبيعية كما حصل في هذا العام الإصابة بالصدأ والجفاف والصقيع وإمكانية تعويض الفلاحين نتيجة الإصابة التي حصلت هذا العام.

- تأمين بذار قمح عالي الإنتاج مقاوم للأمراض لهذا العام والموسم القادم. لأنه سوف يكون هناك عزوف عن زراعة الأقماح الطرية وخاصة صنف شام ٨ والأقماح الطرية هي مادة أساسية في صناعة الخبز وتأمين الرغيف.

- عدم ربط صرف قيم الدعم لمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة بالتكافل والتضامن.

- الإسراع في إنجاز نقل المكية على الشريط الحدودي.

- الإسراع في تجفيف مياه السبحة امتداد الجزء الثاني من مشروع خارطومان ٢ حيث تغمر أكثر من /١٠٠٠٠/ دونم».

لؤي محمد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس:

إعادة النظر بموضوع حصر أراضي أملاك الدولة

العمل على وقف عمليات الاستملاك للأراضي المشجرة والمروية، والالتزام بالتعاميم الصادرة بهذا الخصوص حيث تم إنجاز إضبارتين استملاكيتين لإقامة مشاريع سكنية داخل المخطط التنظيمي وتم رفع الاضبارتين ٢٠١٠/١/١ وبتاريخ ٢٠١٠/٣/٣ تم إعادة الاضبارتين من رئاسة مجلس الوزراء بتوقيع وزير الدولة لشؤون المشروعات الحيوية مع التذكير بالبلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء التي تؤكد بوضوع تام على منع إقامة أية منشآت في الأراضي الخصبة والمشجرة وإخراجها من المخططات التنظيمية مع العلم بأن لجنة الاستملاك في المحافظة لم توافق على استملاك /٢٠/ هكتاراً خارج المخطط التنظيمي لصالح السكن الشبابي والذي يوجد فيه /٢٩٩٠/ شجرة زيتون /٤٩٨٠/ شجرة حمضيات ورغم ذلك فقد تم تشكيل لجنة خاصة للاستملاك ويقال بأن الاستملاك قد تم وستقام المنشآت عليه.

تم تحويل قيم الدعم لمادة البندورة إلى المصارف الزراعية لكن المصارف اشترطت لتسليم قيم الدعم أن تكون الجمعيات بريئة الذمة، وفي هذه الحالة لم يستفد الفلاح بريء الذمة والذي تقدم بثبوتيات الملكية من قيمة الدعم، بل تم

إعادة النظر بموضوع حصر أراضي أملاك الدولة التي تمت عام ١٩٨٦ كون هذه العملية قد شملت مساحات كبيرة من راضي الزراعية، وعملية الحصر نفذها غير المتخصصين، وكانت تقريبية، وفي حالات أخرى تم اعتماد الصور الجوية التي تم أخذها هام ١٩٥٦ .

حل مشكلة أراضي الإصلاح الزراعي وأملاك الدولة التي تم تأجيرها للفلاحين بعقود إيجار وتثبيت الفلاحين في أراضيهم

ماجد شحادة رئيس اتحاد فلاحي درعا:

تنظيم عقود إيجار واضعي اليد

- زيادة خطة الآبار الارتوازية في منطقة البادية لإرواء الثروة الحيوانية.

- تنظيم عقود آجار للفلاحين واضعي اليد على أراض أملاك الدولة عام ١٩٨٧ .

- إعطاء فرصة أخيره للفلاحين المدانين للمشروع استصلاح اللأراضي بدفع نصف المطلوب منهم أسوة بالفلاحين الذين استفادوا من هذه المنحة.

- تأمين مبيدات الأعشاب العريضة والرفيعة كونها في هذا العام كانت مفقودة في القطاعين العام والخاص مما أدى إلى رفض الكثير من الأقماح خصوصاً الحقول الإكثارية.

مذكرة اتحاد فلاحي حماه:

الصقيع أباد المحصول فماذا عن الديون؟

«إن ربط التمويل بالنسبة القروض الري الحديث بموافقة المالك مشكلة كبيرة كون غالبية المالكين غير متواجدين داخل القطر، بالإضافة لعدم منح قروض الري الحديث للآبار غير المرخصة مع العلم أن هذه الآبار مستثمرة وداخلة ضمن التنظيم الزراعي على أساس مروي.

هناك إلزام للفلاحين بشركات معينة لاستجرار مستلزمات الري الحديث، وهذا يؤدي إلى احتكار وزيادة الأسعار من قبل أصحاب هذه الشركات.

بالنسبة للوضع الزراعي بالمحافظة: اجتاحت المحافظة موجه صقيع قاسية أثرت بشكل كبير على كافة المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وهناك أقساط مستحقة الدفع على الفلاحين وأمام هذه الظروف أصبح الفلاحون غير قادرين على تسديد هذه الأقساط يرجى إعادة جدولة الديون المستحقة للمصارف الزراعية لمدة عشرة سنوات وإعفاؤها من الفوائد والغرامات.

هناك معاناة كبيرة بخصوص نقل الملكية في أراضي الإصلاح الزراعي وخاصة في منطقة الغاب بسبب قلة المساحة، وارتفاع رسوم نقل الملكية المفروضة من وزارة المالية يرجى إعفاء الفلاحين من هذه الرسوم حتى يتمكنوا من نقل الملكية والقدرة على تنفيذ الخطة والاستفادة من صندوق الدعم والتخلص من موضوع الكشف الحي.

ali@kassioun.org ■

د. عابد فضلية:

يجب إعادة النظر بتثقيلات سلة الاستهلاك بما يتناسب مع التغيرات الحالية

تثقيلات سلة الاستهلاك المعتمدة لدى المكتب المركزي للإحصاء لم تعد تعكس واقع الاستهلاك الحقيقي لدى المواطن السوري، لكونها تتعامل مع بعض السلع على أنها هامشية، بينما التطور الحالي حوّلها لإحدى متطلبات الحياة الأساسية، و تصرّ سلتنا الاستهلاكية على اعتبارها ثانوية..
وقد بين د. عابد فضلية الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بهذا الخصوص، إلى أنه يجب إعادة النظر في تثقيلات سلة الاستهلاك الحالية، وذلك في ضوء مستوى الأسعار الجديد من جهة، وفي ضوء الاحتياجات الجدية للمواطن التي لم تعد مقتصرة على مكونات السلة النافذة حالياً من جهة أخرى، مؤكداً أنه يجب إدخال خدمات أخرى إلى السلة لم تكن موجودة كالاتصالات الحديثة ومصاريف الانترنت والسوفت وير وأجهزة التعليم والتعلم، وتكاليف المدارس والتعلم في الجامعات.

مكونات غير واقعية

وبالنظر إلى مكونات السلة نجد أن مكوناتها الأساسية لا تعكس بالحد الأدنى النسب اللازمة لتغطية تكاليف المعيشة، وهذه المكونات من أصل ١٠٠٠ نقطة على الشكل التالي:

الأغذية والمشروبات الروحية ٤١٨,٦ نقطة، أي نحو ٤٢٪.
المشروبات الكحولية والتبغ ٢١,٥ نقطة، أي نحو ٢,١٪.
الملابس والأحذية ٨٤,٨ نقطة، أي نحو ٨,٥٪.
السكن والمياه والكهرباء ٢٢٠,٦ نقطة، أي نحو ٢٢٪.
الصحة ٦٤,٤ نقطة، أي نحو ٦,٤٪.
النقل ٣١,٩ نقطة، أي نحو ٣,٢٪.
الاتصالات ٢٦,٦ نقطة، أي نحو ٢,٧٪.
التعليم ٩,٧ نقطة، أي نحو ١,٠٪.
مطاعم وفنادق ١٧,٧ نقطة، أي نحو ٢,٠٪.

وانطلاقاً من أن متوسط إنفاق الأسرة السورية المعلن من جانب الحكومة السورية والبالغ ٢٤ ألف ليرة سورية، نصل إلى أن مخصصات الأغذية والمشروبات ١٠٠٣٢ ل.س.. فهل تكفي هذه لتغطية حاجات الأسرة فعلياً. ثم إن حجم السكن والمياه والكهرباء ٥٢٨٠ ل.س، فهل يوجد أساساً إيجار بيت بهذا المبلغ المعتمد ليكون كافياً لتغطية نفقات الكهرباء والمياه بالإضافة إليه؟.

وبالنسبة لتكلفة الاتصالات فمحددة بـ٦٢٤ ل.س، بينما أقل فاتورة هاتف أرضي أو محمول لا تقل في حدها الأدنى عن ١٠٠٠ ل.س، فكيف الاثنتان معاً، إذا ما علمنا أن كل أسرة تمتلك أكثر من جهاز خلوي؟

هذا التفصيل الجزئي يوضح حجم الخلل في السلة المعتمدة، وعند هذا الخلل الواضح أكد د. فضلية أن الوقود والإضاءة ارتفعت تسعيرتهما رسمياً منذ سنتين حتى الآن، وبالتالي لم تعد تكفي هذه النسبة المعتمدة لدى المكتب المركزي في تغطية هذين المكونين إضافة لارتفاع أسعار الإيجارات أيضاً، كما أن ارتفاع مستوى أسعار الغذاء، وبخاصة أسعار السلع الغذائية الأساسية بشكل واضح منذ العام ٢٠٠٧ حتى الآن، يجعل من النسبة المعتمدة لدى المكتب المركزي للإحصاء (٤١٪ من مجمل السلة الاستهلاكية) غير كافية.

وطالب د. فضلية بإعادة النظر بمكونات سلة الاستهلاك كماً ونوعاً، مشيراً إلى أن التعليم الحكومي تراجع، وكذلك الخدمات الطبية، وبالتالي أصبح المواطن مضطراً لدفع قيمتها لدى القطاع الخاص، وكذلك الدروس الخصوصية، كما أن تكلفة الاتصالات كانت محسوبة على الهاتف الثابت فقط، أما اليوم فالهاتف الخلوي بات يسيّر أمور الحياة والعمل في ظل غلاء تكلفة الاتصالات أساساً، وهذه الخدمة لم تكن موجودة أو ضرورية في السابق.

حلول

ونظراً لكون التغير في تثقيلات السلع الاستهلاكية المعتمدة لدى السلة يؤدي إلى تغيير حجم التضخم، وهذا ما أشرنا إليه في العدد السابق من جريدة قاسيون - حيث إن معدل التضخم خلال شهر نيسان ارتفع إلى نحو ٧,٢٧ نقطة مئوية بدلاً من ٥,٦٤ نقطة مئوية تبعاً لاختلاف تثقيلين أساسيين -، فقد سألنا د. فضلية، ألا يتطلب هذا الخلل إعادة النظر في تثقيلات سلة الاستهلاك لكي نصل إلى أرقام تضخم قريبة من الواقع؟ فأجاب د. فضلية أن هناك ضرورة بإعادة النظر بتثقيلات سلة الاستهلاك بما يتناسب مع التغيرات الحالية بعد ارتفاع أسعار أغلب السلع، وإضافة سلع لم تكن موجودة في السابق، والذي سيؤدي بدوره إلى تقريب معدل التضخم من الواقع بشكل أفضل..

■■

تشريح الخطة الخمسية «الجدلية» العاشرة.. يؤكد فشلها

حظيت الخطة الخمسية العاشرة بنقاش وجدل كبيرين لم تشهدهما أية خطة خمسية سابقة، سواء في طبيعة توجهاتها، أو في النتائج المرتقب تحقيقها منها، فكما كانت نتائج الخمسية التاسعة أرضية للخطة العاشرة، ستكون الخطة الحالية كذلك أرضية للحادية عشرة، وهذا يدفعنا للتساؤل، هل ستسلم الخطة الخمسية الحالية للخمسية التي تليها واقعاً أفضل مما استلمته هي، أم أن هذا الواقع سيكون أسوأ مما كان عليه في السابق؟ لتكون بذلك السنوات الخمس الماضية عبئاً على الاقتصاد السوري، لأنها أعادت عجلته إلى الوراء، ليقال لمخططيها ومنفذيها: «كأنك يا أبو زيد ما غزيت» أو بالأحرى ليتك ما غزيت، خصوصاً وأن كبار منظري ومنفذي الخطة الخمسية بدؤوا يتملصون من النتائج، وعلى رأسهم النائب الاقتصادي بقوله: « لا يمكن لمس نتائج الخطة الخمسية العاشرة أو حتى التي تليها على أرض الواقع في جميع القطاعات بشكل مباشر». إذاً، هؤلاء المتفائلون الذين أرهقوا أحلام الشعب السوري بوعودهم المؤكدة أن الخطة الحالية ستساهم بتحسين المستوى المعيشي والاقتصاد السوري على حد سواء، (طلعوا فافوش).

من تحت الركام

من تحت الركام، وفي ظل واقع اقتصادي شبه جامد، استطاعت الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) تحقيق نتائج متواضعة نفتقد إلى تحقيقها، ونتحسر عليها اليوم، حيث تمكنت هذه الخطة من تحقيق نمو في مجال الزراعة بنسبة ٣,٧٪، وكان متوسط التضخم ٣,٤٪، واستطاع الاقتصاد الوطني تأمين نحو ١٤٠ ألف فرصة عمل وسطياً في كل عام، وبالتالي فإن عدد العاطلين عن العمل كان يتزايد ٥٦ ألف شخص سنوياً، وحافظت الخطة الخمسية التاسعة على حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي بحيث بلغت ٣٨٪، وكان وسطي الادخار من الدخل المتاح نحو ٣٥٪، فهذه النتائج برأينا هي أهم مؤشرات نجاح الخطة الخمسية العاشرة عند البدء بأية محاولة لتقييمها أو الحكم عليها..

تحليق التضخم عالياً

التوازن بين التدفق السلعي والنقدي المرتبط بالتضخم، والذي لم يتعدّ متوسطه في الخمسية التاسعة ٣,٤٪، قرر التحليق عالياً في الخمسية العاشرة، ولم يكن ذلك بقرار منفرد، بل بفضل السياسات التي انتهجتها الحكومة وفريقها الاقتصادي، حيث تضاعفت أسعار أغلب السلع والخدمات، وانخفضت القدرة الشرائية لليرة السورية وللمواطن السوري أيضاً. وتشير أرقام المصرف المركزي إلى أن التضخم السنوي التراكمي هو:

١٠,٣٪ في العام ٢٠٠٦
٤,٥٪ في العام ٢٠٠٧
١٥,١٥٪ في العام ٢٠٠٨
٢,٨ في العام ٢٠٠٩

ومن المتوقع أن يكون ٥٪ حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أي أن التضخم التراكمي وصل إلى ١٤٣,٢٦٪ على اعتبار أن العام ٢٠٠٥ هو سنة الأساس = ١٠٠، وبالتالي فإن متوسط التضخم خلال الخطة الخمسية العاشرة هو بحدود ٨,٦٥٪، أي أن التضخم تضاعف عما كان عليه في الخمسية التاسعة، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة لدى المواطن السوري عما كان عليه في الخمسية التاسعة..

أين الزراعة

وضعت الخمسية العاشرة في حساباتها تحقيق معدل نمو يصل إلى ٤٪ في المجال الزراعي، حيث ستكون مساهمة قطاع الزراعة بحدود ٣٣٠٥٦٢ مليون ليرة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٥٠٥٣٣٧ مليون ليرة سورية)، مقارنة بـ٢٦٧٨١٢ في الخمسية التاسعة، وبنسبة تصل إلى ٢٢٪ من الناتج، هذا إذا ما حققت الخطة نمواً بنسبة ٥٪، وهذه النسبة من النمو المحقق يؤكدها أغلب المسؤولين اليوم، لكنه، وبالانطلاق من تثقيلات الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٠٠، يتبين لنا أن الإنتاج النباتي ٨٠ نوعاً يشكل ٦٤٢ نقطة من أصل ١٠٠٠ نقطة، حيث احتلت الحبوب المركز الأول بـ١٧٧ نقطة موزعة على الشكل التالي:(قمح١٤٥ نقطة، شعير٢٥ نقطة، محاصيل أخرى ٧ نقاط)، والمحاصيل الصناعية استحوذت على ١٢٤ نقطة ثقلها الأساسي القطن بـ٩٨ نقطة، أما الأشجار المثمرة فإنها شكلت ٢٠٢ نقطة..

فوسطي إنتاج القمح خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة ٣٢٦٤ ألف طن، أي ما يشكل ١٤,٥٪ من مجمل قيمة الإنتاج الزراعي، بينما كان وسطي هذا الإنتاج في الخطة الخمسية التاسعة ٤٧٢٨ ألف طن، أي أن سدس الإنتاج الزراعي السوري قد تراجع بنسبة ٣١٪ خلال الخطة الحالية..

وبالانتقال إلى الشعير الذي حقق إنتاجاً وسطياً خلال سنوات الخطة العاشرة يقدر بـ٨٥٩ ألف طن، بينما كان وسطي إنتاجه خلال الخطة التاسعة ١٠٥٠ ألف طن، أي أن إنتاجه تراجع أيضاً بنسبة ١٩٪ في سنوات الخطة الحالية.

أما القطن، فإن وسطي إنتاجه خلال سنوات الخطة العاشرة ٦٧٤ ألف طن، في الوقت الذي كان وسطي إنتاجه في الخطة التاسعة ٩٣٥ ألف طن، أي أن عشر الإنتاج الزراعي السوري قد تراجع أيضاً مع انخفاض إنتاج القطن السوري بنسبة تصل إلى ٢٨٪ في الخطة الخمسية الحالية...

أي أن أكثر من ثلث الإنتاج النباتي، وربع الإنتاج الزراعي قد تراجع إنتاجه وسطياً بنسبة ٢٦٪، وبالتالي فإن قيمته بالأسعار الثابتة قد تراجعت حتى لو حاول البعض بالتضليل من خلال اعتماد قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية التي لا تعكس حقيقة نمو هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى، وهذا يعني أن الخطة الخمسية العاشرة فشلت في تحقيق نمو ايجابي في محاصيلها الأساسية الثلاثة..

ارتفاع مؤكد

تسعى الخطة الخمسية العاشرة لتحقيق ١٢٥٠ ألف فرصة عمل وتخفيض معدل البطالة إلى ٨٪، كما أشارت الخطة في بند تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات إلى أن إحداث اثر ايجابي واضح على الحد من الفقر يكون عن طريق تطوير القطاع الزراعي، واعتباره من القطاعات الرائدة التي يتوجب زيادة إسهامها في الناتج الإجمالي لأنه من خلالها يمكن إيجاد المزيد من فرص العمل الزراعية وغير الزراعية في الريف والبادية، وهذا يعني أن تراجع الإنتاج الزراعي أدى عملياً إلى زيادة البطالة والفقر أتوماتيكياً، على اعتبار أن الخطة هي التي ربطت بين نمو الزراعة وانخفاض كل منهما، كما أن أرقام عدد العاطلين عن العمل - حسب المكتب المركزي للإحصاء - هم اليوم بحدود ٤٥٨ ألف متعطل، يشكلون ٨,٥٪ من قوة عمل إجمالية تقدر بـ٥٣٨٢ ألف، لكن قوة العمل في سنوات الخمسية التاسعة وكذلك نسبة البطالة (٨٪) كانت أقل مما هي عليه اليوم، وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل قد تزايد خلال الخمسية العاشرة، لأنه حتى لو حافظت نسبة البطالة على نسبة ٨٪ فلا يعني هذا بكل الأحوال استقرار أعداد العاطلين عن العمل بل يعكس ارتفاعهم، وذلك بحكم عامل النمو السكاني الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم قوة العمل في سورية...

أسئلة مشروعة

من المعروف أن حصة الرواتب والأجور كانت بحدود ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الخطة الخمسية التاسعة، لكن العديد من الاقتصاديين يشيرون إلى أن هذه النسبة لا تتعدى اليوم ٢٠٪ من الناتج الإجمالي، هذه النسبة التي يتوقف على أساسها ارتفاع أو انخفاض المستوى المعيشي للسوريين..

فهل يستطيع المسؤولون الاقتصاديون تحديد نسبة «معامل جيني» الذي كان بحدود ٣٧٪ في الخمسية التاسعة، هذا المعامل الذي يحدد ويبيّن عدالة توزيع الدخل الوطني من عدمه، وكذلك حجم ونوعية الفئات القادرة على الادخار، لأنه يبنى على أساس تشريح عوائد النمو الاقتصادي، خصوصاً وأن النمو الاقتصادي المحقق في السنوات الخمس السابقة كان في القطاعات الريعية التي تعود بالفائدة الكبرى على أصحابها وبالصغرى على الاقتصاد الوطني؟؟..

■■

أعد الصفحة: حسان منجه

المتلكات العامة

المواطنة أولاً

◄ **نجوان عيسى**

يكفي أن يتجول أحدنا في شوارع وحدائق أية مدينة سورية، حتى يتبادر إلى ذهنه أن أغلب المواطنين لا يحترمون الأملاك العامة، ولا يعتبرون صيانتها ونظافتها مسألة تعنيهم من قريب أو بعيد. ومما يثبّت هذا الانطباع أن الأمر لا يقتصر على نظافة الشوارع، أو الحفاظ على مقاعد الحدائق، بل إنه يمتد إلى درجات أخطر تتمثل في قيام بعض المواطنين بالاعتداء على شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، مما يعود بالضرر المباشر على المواطنين أنفسهم.

ومما لا شك فيه أن تلك ظاهرة تحمل في طياتها دلالات غاية في الخطورة، لكن البحث في عمقها يظهر قضايا مختبئة، مختلفة ومتنوعة، أولها عدم شعور المواطن بالانتماء للمدينة التي يعيش فيها، إلا أن الأخطر من الظاهرة نفسها، هو الطريقة السائدة في فهمها وتحليلها ومحاولة معالجتها رسمياً وإعلامياً، إذ غالباً ما يتم إلقاء اللائمة على المواطنين لاستهتارهم وعدم احترامهم للملكية العامة، وتتجه محاولات المعالجة إلى القيام بحملات توعية حول مسائل النظافة وضرورة عدم الإضرار بالمرافق العامة صيانةً لأموال خزينة الدولة، فضلاً عن الدعوات لفرض غرامات عالية على أي استهتار بسلامة الممتلكات العامة أو نظافتها، وسوى ذلك من المحاولات التي لم تفض يوماً إلى أي انحسار أو تراجع حقيقي لهذه الظاهرة.

ينبغي لفهم هذه الظاهرة العودة أولاً إلى مفهوم الملكية العامة، إذ تعرّف المادة ٩٠ من القانون المدني السوري الأموال العامة بأنها «العقارات والمنقولات التي للدولة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة»، وإذا كان الفقه القانوني في بعض الدول يعتبر أن هذه الأموال مملوكة للدولة، فإنها تبقى ملكية من نوع خاص، إذ ليس لأجهزة الدولة عليها حقوق المالك، وهو ما دفع الدستور السوري إلى اعتبارها «ملكية الشعب» صراحة، وتقوم الدولة على استثمارها والإشراف على إدارتها وذلك في المادة ١٤ منه. وهكذا، فإن الأملاك العامة في الحقيقة ملك لمجموع أفراد الشعب، وعليه فإن المنطق والفهم الحقوقي يقتضي أن يعتني بها أفراد الشعب عناية المالك بملكه، وإذا لم يفعلوا فإن هذا قبل أن يعني أنهم مستهترون أو أنهم بحاجة لحملات توعية، فإنه يعني أن أفراد الشعب لا يشعرون بملكيتهم لهذه المرافق، وهذا ما يحتاج فعلياً إلى بحث جدي في الأسباب الكامنة وراءه.

ارتبط التحول في مفهوم ملكية الدولة للمرافق العامة إلى اعتبارها ملكية للشعب تقوم الدولة على إدارتها بتبلور مفهوم المواطنة والدولة المدنية، ويبقى مفهوم ملكية الشعب هذه مفهوماً مجرداً لا يمكنه أن يتبلور في وعي «الشعب» ما لم يتحول أفراده من «رعايا» إلى «مواطنين»، أي ما لم يمارسوا مفهوم المواطنة (بمعناه الحقيقي)، تلك الممارسة التي تعد الحامل السياسي-الاجتماعي الأساسي الذي ينقل مفهوم «ملكية الشعب» من المجرد إلى المعاش واليومي.

تبدأ عشرات العبارات التي تحض على صيانة المرافق العامة بعبارة «أخي المواطن»، إلا أنها لا تلقى أي صدى عند جموع «المواطنين»، وهكذا فإن بداية المعالجة تنطلق من إعادة النظر في الكيفية السائدة لممارسة المواطنة، لأن استهتار الشعب بملكيته، دليل واضح على الخلل الكبير في هذه الممارسة، أما الاكتفاء بانتقاد أفراد المجتمع ومحاولة إسداء النصح لهم من قبل من يعرف مفهوم المواطنة نظرياً، دون العمل على جعل هؤلاء يعيشونها ممارسة يومية، سيبقى عملاً في الفراغ، ولن يلقى آذاناً صاغية.

■■

حرب الضرورة

◄ **إبراهيم البدراوي - القاهرة**

بعد إعلان ما سمي استراتيجية أوباما الجديدة التي لا تعدو كونها «وثيقة أزمة»، تكشف التطورات عن مدى تعاظم المأزق الذي تعانيه كل البلدان الامبريالية خاصة الولايات المتحدة (وبالتبعية الكيان الصهيوني)، وفي مناخ يبرز فيه التشابك والتفاعل والتغذية المتبادلة بين عناصر المأزق.

كانت نتائج قمة العشرين ثم قمة الثماني كاشفة بجلاء عن المأزق. وأثبتت بجلاء أن ماكانت تلجأ إليه الامبريالية في الماضي من خيارات وحيل لتجاوز أزماتها باتت في ذمة التاريخ، وولت بلا رجعة.

القضية المفتاحية التي أبرزت عمق المأزق هي التوجهان المتضادان لكل من أوربا وأمريكا لدى بحث سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية. إذ بينما تحمل أوربا عبء الأزمة التي صنعتها الرأسمالية المتوحشة على الطبقة العاملة والفقراء، عبر تخفيض الانفاق الذي يترجم إلى تخفيض الرواتب والمعاشات والانفاق الاجتماعي، فإن أمريكا ترى أن الحل هو في زيادة الانفاق لخلق الانتعاش.

أوربياً فإن مقاومة هذه السياسات خاصة في اليونان وأسبانيا والبرتغال وحتى رومانيا تزداد شراسة وسوف تنتقل إلى البلدان الأخرى. غير أن هذه المقاومة قد انتقلت في اليونان إلى مستوى جديد، حيث شاعت في أوساط الرأي العام مقولة أن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي كان نقمة، وتسبب في نهب الثروات الوطنية. أي أنه كان مجرد الحاق بالمعنى الاستعماري، تم لحساب الاحتكارات الدولية الكبرى. وهو ما يشير إلى بداية وضع علامات استفهام أمام مصير الاتحاد الأوربي بطبيعته الامبريالية الراهنة، خصوصاً مع تصاعد حدة الصراع الطبقي في مجتمعاته.

أمريكياً فإن الأمر الأشد غرابة، يكمن في الإعلان عن سياسة التوسع في الإنفاق. ففي حين تم ضخ ما يقارب تريليون دولار لدى تفجر الأزمة التي كانت كامنة، ولم تسفر عن تحسن الوضع، فإن السؤال المطروح هو من أين؟ هل عبر سندات على الخزانة تشتريها الصين؟ أم بتشغيل مطابع مجلس الاحتياط الفدرالي بأكثر من طاقتها لانتاج مئات المليارات من «ورق الدولار»؟ أو بالأمرين كليهما ليصل الدين العام إلى عنان السماء؟

المفارقة المضحكة هي في ازدياد ثروات أصحاب المليارات حسب ما أعلن عنه، في ظروف الأزمة الخانقة، الأمر الذي يؤكد أن الخلل الهيكلي والانحطاط الهائل في هذا النظام الرأسمالي قد بلغا أوجهما، وأن ازدياد الثروات الشخصية في ظل أزمة الاقتصاد بوجه عام وبخاصة الاقتصاد الحقيقي تؤكد الطابع المافيوي غير المشروع قانونياً وسياسياً وأخلاقياً، وأنه لاسبيل لإصلاحه.

أين نحن من ذلك الوضع؟

منطقتنا هي الأكثر سخونة. صحيح أنه توجد بؤر أخرى للتوتر مثل شبه الجزيرة الكورية، ولكن إقليمنا العربي– الإسلامي هو الأكثر أهمية في الحسابات الإستراتيجية. في حين أن كيان الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وبخاصة منذ انتصار حزب الله في حرب ٢٠٠٦، يعاني من تراجع شديد، وتتسع الدوائر الجماهيرية، بل والحكومية، في كل أصقاع الأرض، التي تعتبره كياناً عنصرياً مثل جنوب افريقيا في السابق، بينما يزداد وهن وانكشاف ما يسمى محور الاعتدال العربي وكل قوى اليمين أصحاب المشروع الليبرالي التابع.

وفي المقابل تزداد الدول المقاومة (إيران وسورية) وحزب الله والقوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، قوة وتماسكاً وتلاحماً ويستعر العداء للحلف الصهيو–امبريالي وعملائه المحليين على المستوى الشعبي العربي والإسلامي بشكل لا سابق له.

لكن ذلك لا يعني زوال المخاطر التي تواجهها منطقتنا.

أوربا والحرب:

صحيح أن وحدة الموقف الأوربي– الأمريكي، إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي قائمة.. وصحيح أيضاً أن موقفهم موحد ازاء البرنامج النووي الإيراني، لكن التفاعلات الأوربية– الأمريكية خلال السنوات الماضية، واستدراج الأوربيين إلى حربي أفغانستان والعراق قد خلقا موقفاً معقداً إزاء قضية الحرب. إذ أدركت أوربا واستوعبت الدرس الناتج عن التقديرات الأمريكية الخاطئة ومغبة الانجرار وراءها. إذ لم تعد عليها هذه الحروب بأي مكاسب بل عادت حتى الآن بالنكبات. كما وأنه «لو» تحققت مكاسب في المستقبل فإنه يستحيل على أوربا استخلاص بعضها من الأمريكيين.

لذلك فإن السبب الدافع للحروب الأوربية تاريخياً وهو تصدير أزماتها الى الخارج، قد بدأ ينزاح جانبا ولو إلى حين.

أمريكا (وإسرائيل) والحرب :

تاريخياً كانت أمريكا تدخل الحروب في أعقاب أزمة و بداية الانتعاش.

تحدثت وثيقة أوباما عن التوجه للاهتمام بالاقتصاد ، كما أعلن عن سياسته بالنسبة لزيادة الانفاق.

بما يستفاد منه العمل على الخروج من الأزمة وتحقيق قدر من الانتعاش والنمو يسمح له باتباع السياق الأمريكي التاريخي في دخول الحروب .

كانت أمريكا في الماضي (خصوصاً في زمن الحرب الباردة) تعتمد «الإعلام» كسلاح فعال في صراعاتها وحروبها المحدودة الكثيرة. وكان الإعلام هو حامل الايديولوجية العدوانية التوسعية المتشحة بمسوح الديمقراطية الأمريكية وحقوق الانسان والقيم الأمريكية وصولاً إلى الحرب على الإرهاب.

الرهان على الاقتصاد لتجاوز الأزمة الى الانتعاش رهان خاسر. وفي أفضل الأحوال يستلزم وقتا غير معلوم. والإعلام حامل إيديولوجية التضليل الأمريكية فقد الكثير جداً من فاعليته نتيجة الافلاس الايديولوجي وافتضاح أمره من ناحية ، ولوجود الاعلام الواسع خصوصا المضاد من ناحية أخرى.

وبما أن القادم أسوأ بالنسبة للرأسمالية عموماً وقيادتها الأمريكية بوجه خاص حسب كل المعطيات الواقعية، وحيث التعقيدات الراهنة، وفي ظروف مناخ الحرب التي تخيم على المنطقة، والتي تدفع الكيان الصهيوني– الذي بدأ يستشعر الخطر على وجوده، ورفض كل شعوب المنطقة له، فإن الولايات المتحدة ربما لا تستطيع الانتظار طويلاً لحين انتعاش لن يتحقق. وبالتالي تخرج عن السياق التاريخي لحروبها، لتدخل «حرب ضرورة».

■■

إعلان النصر الأمريكي على الشاشات!

◄ **موفق إسماعيل**

كل عناصر التشويق توفرت في الخبر، فانسكب حبر المقالات الصحفية والأعمدة، وانشغلت نشرات الأخبار والبرامج التحليلية في نقاش ضحل عن «حزم» أوباما في معالجة «عصيان» ستانلي ماك–كريستال. ولأكثر من أسبوع، واظب إعلام الشركات الكبرى، عاشق سير الجنرالات، على تلميع صورة «الجنرال الكبير الذي طار»، متجاهلاً الجزء الأهم من تقرير «مات هاستينغز» لمجلة «رولينغ ستونز»، الذي يقدم وصفاً للجيش كمؤسسة قاصرة تراوح في مكانها، عاجزة عن الانسحاب من أفغانستان، كونه يمثل اعترافاً بالهزيمة، وعاجزة في الوقت ذاته عن تحقيق «النجاح» المستحيل المكلفة بإحرازه.

إضافة إلى أن التقرير ذاته يطعن بإمكانية نجاح الحملة العسكرية في تحقيق أي هدف من أهدافها، ويصف فريق عمل ماك–كريستال بأنه «مجموعة منتقاة تضم قتلة وجواسيس ونوابغ ووطنيين متعصبين ودهاة سياسة ومهووسين، يلقبون أنفسهم بفريق أمريكا Team America».

في عزّ المعمعة، حرص أوباما على إظهار ثقته بماك–كريستال، رغم أنّ الأخير مع فريقه، كممثلين للمجمع الصناعي العسكري، كانوا قد أظهروا ازدراءهم الشديد للرئيس ولمستشاريه الذين لا يعرفون شيئاً عن «المهمة».

فما هي المهمة في أفغانستان وباكستان؟

يقول بيبيه إسكوبار، المحلل في «أخبار آسيا» إن فريق أوباما يستخدم أفغانستان تكتيكياً كبيدق في فسحة الصراع الدائر مع إيران، للإيقاع بين شيعة إيران ووهابيي المملكة السعودية، ودفعهما نحو الاصطدام. أما المجمع الصناعي العسكري فيتطلع إلى ما هو أبعد، إلى رقعة اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا، انطلاقاً من إيمان البنتاغون بـ «مبدأ السيطرة الشاملة» التي تستلزم تجهيز القواعد العسكرية الاستراتيجية في أفغانستان للسيطرة على المنافسين الاستراتيجيين روسيا والصين، ومراقبتهما عن قرب. ولذلك، مثلاً، تتكرر الحكاية القديمة ذاتها، عن ضرورة تحطيم حركة طالبان أو عزلها أو رشوتها، بحيث يتحقق حلم مدّ خطوط أنابيب النفط العابرة لأفغانستان ناقلة غاز تركمانستان إلى أسواق الغرب، ويتوقف العمل بخط أنابيب إيران–باكستان المنافس.

أما الجزء الثاني الذي تجاهلته كافة وسائل إعلام الشركات الكبرى، فيكمن في أن كل التصريحات التي أدلى بها ماك–كريستال وفريقه لم تقترب من انتقاد المؤسسة العسكرية وخططها في أفغانستان وباكستان، إنما تجرأ أصحابها على إعلان نية العسكر عدم الانسحاب من أفغانستان، وهو ما لا يريد البنتاغون إعلانه.

فكل الجهد الإعلامي الدائر حول لبّ القضية في مقولة أوباما «لا تغيير في الاستراتيجية»، لا يعني أن الحرب مستمرة وحسب، إنما في حين تجهل واشنطن من هو «العدو» في أفغانستان، يتولى العسكر تحديده، ويضمنون استمرار الحرب إلى ما لا نهاية. وهل يمكن أن ننسى في هذا السياق، مثلما ينسى الإعلام الغربي، أن الذي «هندس» العدو لماك–كريستال، ورسم له المخطط العام، هو معلمه الجنرال المفروز إلى باكستان وأفغانستان دايفيد بترايوس؟!

قبل أقل من سنة انحنى بترايوس لرغبة أوباما ببدء سحب القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول تموز، عام ٢٠١١. وعندما أقر الرئيس الأمريكي إرسال التعزيزات العسكرية في أواخر عام ٢٠٠٩، كان بترايوس قد أكد له أن الجيش الأمريكي قادر على قلب أمور الجبهة في مدة أقصاها ثمانية عشر شهراً، وتسليم الجيش الأفغاني مهام الأمن في البلاد.

حينها، حسبما يذكره جوناثان أولتر في كتابه «الوعد: الرئيس أوباما، العام الأول»، دار الحوار التالي بين أوباما وبترايوس والأدميرال مايك مولن:

أوباما: أريدك أن تكون صادقاً معي. هل تستطيع إنجاز هذا خلال ثمانية عشر شهراً؟

بترايوس: سيدي، أنا واثق من قدرتنا على تدريب الجيش الوطني الأفغاني وتسليمه الأمور خلال هذه الفترة الزمنية.

أوباما: وطالما أنك قادر على إنجاز ما تطرحه لنا، خلال ثمانية عشر شهراً، فلن يتقدم إلينا أحد باقتراح البقاء هناك مستقبلاً، أليس كذلك؟

بترايوس: نعم سيدي، أتفق معك.

مولن: نعم سيدي.

لكن لدى جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، والمُعين الأول لماك–كريستال في محنته، رأي آخر، عبر عنه بالقول تعليقاً على الحوار: «أراهن على أنك بحلول تموز ٢٠١١ ستشهد إزاحة الكثير من الشخصيات»، حسب جوناثان أولتر أيضاً.

خسرت الولايات المتحدة حربها في فييتنام، إنما كسبتها في هوليوود. والحرب التي خسرتها في العراق ربحتها في التلفزيونات. والآن، تحاول الإمبراطورية، بأقصى طاقتها، أن تطيل إلى ما لا نهاية أمد النقاش حول إمكانية تحقيق «نجاح» مبهم في حرب خسرتها منذ سبعة أعوام، علها تتمكّن من إعلان النصر على الشاشات.

mwaffak_ismail@yahoo.com

«إسرائيل» تستغل عسكرياً أموال البحث العلمي الأوربي

أقرت مصادر بالاتحاد الأوربي أن الإعانات التي رصدها للبحث العلمي المدني الهادف لخفض التلوث من الطائرات المدنية، قد تساعد على تطوير مقاتلات حربية أكثر قدرة على القتل من تلك الموجودة حالياً.. فقد خصص الإتحاد الأوربي نحو ١.٦ مليار يورو (نحو مليار دولار) للمشروع المسمى «السماء النظيفة» الذي يهدف لإنتاج محركات طائرات تبعث نصف كمية أوكسيد الكربون التي تصدر عن الطائرات الموجودة حالياً. فقد قرر الاتحاد الأوربي أن يشارك كل من القطاع الصناعي الخاص والأموال العامة التي تجمعها الدول الأعضاء من المواطنين دافعي الضرائب، في تمويل هذا المشروع، الذي يتيح حسب نشرة «آي بي أس» للشركات المشاركة طلب تسجيل براءات الابتكارات التي تنتجها خلال فترة البحوث التي تجريها. كما تقول المفوضية الأوربية إن شيئا لن يمنع هذه الشركات من استخدام التكنولوجيات التي تطورها، في خدمة أغراض عسكرية.

ولقد أثارت مشاركة الصناعة الجوية «الإسرائيلية» في هذا المشروع انتقادات من عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد أنتجت هذه الصناعة العديد من الأسلحة التي استخدمها الكيان الصهيوني في هجماته على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من عدم كونها عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوربي، تشارك «إسرائيل» في برنامج البحث العلمي التابع للاتحاد، بل وتدأب للحصول على المنح والمساعدات من معظم دول الاتحاد الأوربي. وقد صرح مسؤول في الاتحاد الأوربي اشترط عدم الكشف عن هويته أن أنشطة البحوث في الاتحاد الأوربي ذات طابع مدني رسمياً، ومع ذلك فلا يمكن إعطاء أية ضمانات بأن ثمارها لن تكون لها تطبيقات عسكرية. وبيّن أن «(الإسرائيليين) لا يلعبون وفقا للقواعد التي يتبعها غيرهم».

وبدوره صرح فرانك سليبر، من الحملة الهولندية لمكافحة تجارة الأسلحة، «لا أستطيع أن أفهم كيف تحصل شركات الأسلحة الإسرائيلية من المفوضية الأوربية على أموال لأبحاثها».. مضيفاً: «فيما أعلم، لا تنتج الصناعة الجوية «الإسرائيلية» سوى القليل جداً من المنتجات المدنية. إنها مجرد شركة أسلحة، بل وأسهمت إسهاماً واضحاً ومباشراً في الشرق الأوسط ضد الفلسطينيين واللبنانيين».

يذكر أن أهداف برنامج «السماء النظيفة» تشمل إنتاج طائرات تستهلك وقوداً أقل، ويصدر عنها قدر أقل من الضوضاء، فضلاً عن تخفيض انبعاثاتها من غازات التغيير المناخي، وهو ما عدّه سليبر «مشروعاً مغرياً لشركات صناعة الأسلحة». ويضيف: «في الغالب، يقولون إن الأمور تسير على العكس من ذلك، أي أن الإعانات التي تذهب للبحوث الأوربية في قطاع الطيران العسكري أنما تأتي بتأثير عرضي على بحوث الطائرات المدنية، لكن الأمر يتعلق هنا باستفادة الجيوش في نهاية المطاف من إعانات خفض التلوث من الطائرات المدنية، فكلما كانت المقاتلات صامتة، كلما أمكن استهدافها لمواقع القصف دون رصدها»..

■■

شوارع تورنتو تفضح الرأسمالية المنهارة
قمة العشرين تطلب من الفقراء إنقاذ الأغنياء!

◄ **إعداد وسيم الدهان**

لم تهدأ شوارع تورنتو الكندية ساعةً واحدة خلال استقبالها لقمة العشرين الأخيرة، حيث عمت المظاهرات العارمة كل الشوارع وعلى مدار ثلاثة أيام متتالية، فصبت الجماهير الغاضبة جام غضبها على قمة الثماني الكبار ومجموعة العشرين، ورفعت يافطات تندد بسياسات الخصخصة والإفقار وتسميم كوكب الأرض ونهب ثرواته الطبيعية.

وشاركت في المظاهرات الاحتجاجية عشرات القوى النقابية ولجان مناهضة العولمة والفقر وحتى جماعات الفوضويين، مؤكدين جميعاً على رفض الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي، وطالبوا كذلك بوقف الحروب في أفغانستان والعراق وأفريقيا والشرق الأوسط، والحد من سيطرة البنوك والشركات على الاقتصاد العالمي وشطب القوانين والتشريعات التي تستهدف جموع الفقراء والعمال والمهاجرين في الدول الصناعية.

في هذه الأثناء جاءت القمة الاقتصادية للدول الثماني الكبرى التي تضم (بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وفرنسا واليابان وألمانيا وروسيا وايطاليا) في حين ما تزال الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العظمى تبث الرعب في نفوس إدارات البلدان الرأسمالية كافة، وتلاحق نتائجها الكارثية دولاً تلو أخرى في أوربا وآسيا، فضلاً عن مثول شبح تسرب النفط في مياة خليج المكسيك فوق صدور الأمريكيين وهو الأمر الذي أثار المزيد من السخط على شركات البترول والغاز والآثار المدمرة التي تتركها على البيئة وحياة الشعوب.

وقال أحد المشاركين في التظاهرات: «هؤلاء (الزعماء) يريدوننا أن ندفع ثمن سياستهم، فبدل أن تحل هذه الدول مشاكل الناس علينا نحن البسطاء أن نحل مشاكل الأغنياء وأن نساعد أصحاب البنوك وشركات التأمين الكبرى على الخروج من أزمتهم.. هذا هو الهراء والجنون بعينه»!.

وعلى هامش القمة، رفضت لجان مناهضة الفقر في تورنتو ما تسوقه الحكومات الغربية من أسباب واهية لتراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات والمرافق الاجتماعية، ورفضت كذلك اقتطاع الدعم الصحي والضمان الاجتماعي من الطبقات الأكثر تضرراً وفقراً، معبرةً بذلك عما يجول في صدر كل الشعوب المتضررة من الليبرالية الجديدة وحماتها حول العالم، كما رفض العديد من النقابات والهيئات والأحزاب السياسية حماية الكبار وأمنهم المالي واستخدام الدولة والضرائب لتأمين الاقتصاديات المهيمنة، فيما تسقط بلدان بشعوبها في فخ الدين العام المدبر من صندوق النقد الدولي والمصارف الكبيرة حول العالم، تماماً كما يجري الآن في اليونان وغيرها من دول الاتحاد الأوربي واليابان.

وعلى صعيد القمة المشؤومة أعلنت أغنى الدول في مجموعة العشرين أنها سوف تخفض عجز حكوماتها إلى النصف بحلول العام ٢٠١٣ وأنها ستسعى إلى «إرساء الاستقرار» في حجم دينها بحلول العام ٢٠١٦؛ وهو مؤشر بالنسبة إلى الأسواق العالمية والجمهور السياسي المحلي على أنها تأخذ على محمل الجد الحاجة إلى وقف الإنفاق التحفيزي، ولكن من الواضح أن هذا الوقف يصب عكس مصلحة مواطني هذه البلدان.

وقد أشار اجتماع مجموعة العشرين الأخير إلى أن الاقتصاد العالمي قد انتقل إلى مرحلة جديدة من الأزمة أكثر استعصاءً، وجاء البيان الختامي لأعمال الاجتماع ليغطي الانقسامات بين الولايات المتحدة وأوربا التي ظهرت جلية خلال التحضير للقمة، إذ كانت الولايات المتحدة قد حذرت من أن الإسراع في تخفيض العجز والإنفاق التحفيزي قد يؤدي إلى ركود عالمي آخر، كما حذرت الدول الأوربية، ولاسيما ألمانيا، من أنه قد ينجم عن التحرك بوتيرة بطيئة للغاية أحجام دين غير مستدامة ومعدلات فائدة مرتفعة وحتى عمليات عجز عن السداد.

وفي ظل تجاذب الطرفين، توصلت كلّ من الولايات المتحدة وأوربا إلى ما دعاها مسؤول أميركي بـ«الصفقة المركبة»، حيث وافقت الولايات المتحدة على جعل هدف تقليص العجز إلى النصف مبادرة مجموعة العشرين مقابل دعم مجموعة العشرين لجعل النمو هو الأولوية، على حد تعبير أحد المسؤولين الأوروبيين.

أما وقائع الاقتصاد العالمي قبل الاجتماع وبعده، فتمثلت بأن البطالة العالمية سجلت أعلى مستوياتها على الإطلاق بمقدار أكثر من ٢١٠ ملايين شخص، إلى جانب تعمق الإحساس بالظلم الاجتماعي الذي كان يعتبر فيما مضى مشكلة في البلدان النامية أساساً، حيث أخذ هذا البؤس في الانتشار بسرعة في العديد من البلدان المتقدمة، مترافقاً بتزايد التوترات والاضطرابات الاجتماعية في شكل احتجاجات شعبية ضد تدابير التقشف ومن أجل فرص العمل.

■■

هل هناك مخرج حقيقي من الأزمة المالية؟

◄ روبير بيبو
ترجمة قاسيون

على العكس مما يعلنه العديد من المحللين، لا يتمثل هدف عملية المضاربة الهادفة إلى زعزعة اليورو في الإضرار بـ«الديمقراطية الأوربية». أورد هنا مقتطفاً من نصّ نشرته مؤخراً صحيفة لوموند: «هذه الحوكمة المالية العالمية (التي اقترحها رئيس صندوق النقد الدولي) مع وضع الاقتصادات الوطنية وتدمير الديمقراطيات». يتذكّر الجميع أنّ إنشاء الاتحاد الأوربي واليورو كانا عمليتين معاديتين للديمقراطية وللوطنية حقاً. حين رفض الشعب الفرنسي اتفاقية «ماستريخت» بالاستفتاء، تخيّلت الحكومة الفرنسية والزعماء الأوربيون معاهدة لشبونة، ودفعت المجلس الوطني الفرنسي لتبنيه دون استفتاء خشية أن يرفضه الشعب الفرنسي مثلما فعل الشعب الايرلندي.

إنّ إنجاز حركة عولمة الاقتصاد وتابعه التبادل الحرّ عبر تدمير الحواجز الضريبية الحامية للصناعات الوطنية، وعولمة الإنتاج والتبادلات لا تشكلان تغيراً في الاتجاه المعادي للديمقراطية، بل تشكّلان خاتمةً حتميةً لنهاية العالم التي أطلقتها منذ بضع سنوات جولة كندي واتفاقيات «الغات»، وجولة أوروغواي التي تلتها.

يزعم المقال أنّ قادة صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية، وكذلك المضاربين في البورصات، يحلمون بالاستفادة من الأزمة المالية التي استخدم عجزها المؤثّر الميزانيات القومية في بلدان الاتحاد الأوروبي لتحويل المسار بهدف إطلاق عملة دولية وبنك دولي مشترك، أي باختصار لإعادة إطلاق مشروع «بانكور». هذا الفهم خاطئ.

مؤخراً، قام رئيس صندوق النقد الدولي «دومينيك شتراوس كان» بإطلاق فقاعة الاختبار هذه بهدف تحديد موضعه في هذه المسيرة المالية الطويلة تحسباً لترشحه إلى انتخابات الرئاسة الفرنسية للعام ٢٠١٢. هذا الرجل يعرف أكثر مما يعرف أيّ كان أنّ هذه العملة الدولية موجودة أصلاً، وهي الدولار الأمريكي، وأنّ هذا المصرف الدولي موجود أو شبه موجود، إنّه نظام الاحتياطي الفدرالي. لا تعتمدوا على هذا الصديق للأمريكيين لخلق عملة دولية منافسة للدولار الأمريكي. وبسبب محاولة بعض البلدان الأوربية، ومنها فرنسا، فعل ذلك بالمشاركة مع بعض البلدان الناشئة، ومنها الصين، تقع هذه البلدان اليوم في قلب الإعصار المالي. كان نظام بانكور المالي، الذي تخيله في العام ١٩٤٤ جون مينارد كينز، المدافع المتحمس عن الاقتصادات الوطنية المتوازنة، يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني لكلّ من البلدان الأعضاء في الاتحاد المصرفي العالمي عبر التأكد من ألاّ يصبح أيّ من الاقتصادات اقتصاد فرط استهلاك (مدين)، ولا اقتصاد فرط إنتاج (دائن)، مثلما يشهد على ذلك المقتطف الذي يورده السيد نوشي في صحيفة لوموند: «نظامٌ دوليٌ للدفع يعاقب البلدان التي تصدّر أو تستورد أكثر مما ينبغي. إذا ابتعد بلدٌ عن التوازن، يتمّ إرغامه على إعادة التقييم أو السماح له بخفض قيمة عملته وهذا أمرٌ لا يسمح به اليورو».

والحقيقة أنّ القوى الإمبريالية في ذلك الزمان، وعلى رأسها الولايات المتحدة، قد رفضت نظام بانكور لتجنب معاقبتها لفرط صادراتها أو وارداتها، وبالتالي معاقبتها على تبعيتها للمنتجات أو للأسواق الخارجية. لا تعتمدوا على هذه القوى نفسها لإعادة فرض الحمائية التي رفضتها تلك القوى في العام ١٩٤٤ وتجهد لتدميرها اليوم.

التبادل الحر المتكامل هو الذي يسعى إليه الأمريكيون، وهو تبادلٌ حرٌ يلعب فيه كلّ اقتصاد دوره الدولي التابع والمشايع، حيث توفّر المملكةُ العربية السعودية النفط الرخيص وتوفّر الصين المنتجات المصنّعة يدوياً وذات القيمة المضافة الضئيلة، وتوفّر اليابان وألمانيا المنتجات ذات التقنية الرفيعة والنوعية الجيدة، وتوفّر فرنسا الشمبانيا والكونياك ومنتجات الرفاه الأخرى، وتوفّر كندا الخشب والألمنيوم، وتوفّر جامايكا البوكسيت، إلخ. وتغذي كلّ هذه البلدان بضعة أسواق محظوظة، وعلى رأسها الأسواق الأمريكية والأوروبية الغربية واليابانية وبعض المحميات مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا و«إسرائيل». بالتعريف، جميع هذه البلدان تصدّر أو تستورد أكثر مما يجب. ينظّم الدولار، العملة العالمية، كلّ شيء إلى هذا الحدّ أو ذاك، ويصدّر الأمريكيون القدْر المطلوب من الدولارات ممولين بذلك خساراتهم، على حساب الآخرين. لفهم المصدر الأول للأزمات المالية التي تهزّ النظام الاقتصادي العالمي دورياً، ينبغي فهم التناقض الرئيس الذي يدفع الاقتصاد منذ بنيت العولمة على دمار الاقتصادات الوطنية.

إنّها المفارقة بين العرض المتزايد للبضائع والخدمات بفضل أرباح الإنتاجية، وبين الطلب المتناقص لأنّ أرباح التطور الاقتصادي وزيادات الإنتاجية لا توزّع على جميع الفاعلين الاجتماعيين، بل تستحوذ عليها بنهم أقليةٌ تزداد ثراءً لكنّها لا تستطيع استهلاك أكثر مما تستهلكه الآن- في مواجهة كتلة من المستهلكين الذين يتزايدون فقراً واستدانةً وعَجزاً عن الاستهلاك إلاّ بالاقتراض ولزمن محدود. كلما فرضت «عقيدة» التبادل الحر نفسها دولياً، لاحظنا تقلصاً في الإنتاج العالمي لأنّ الاستهلاك (الطلب) لا يتبعها. الاقتصادات الدولية تدمرت، قدرات الإنتاج الوطنية صفّيت وتمّت التضحية بها على مذبح الإنتاجية، انخفاضٌ في الأجور وتقليصٌ للنفقات، الوظائف تدمرت، صدّرت إلى بلدان الجنوب الناشئة حيث يتم دفع أجور اليد العاملة ولا تستطيع تعويض أسواق الشمال الضائعة.

سوف تؤدي الوصفة التي يقدّمها الاقتصاديون المؤثّرون والمتمثلة في خفض عجز الميزانيات عبر ضغط النفقات الحكومية إلى مزيد من تسريح العاملين وانخفاض دخل العمال- المستهلكين وبالتالي مقدار أقل من الدخل بالنسبة للدولة (انخفاض الضرائب الاستهلاكية، تقليص عوائد ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الأجور، الخ) ومزيد من الكلف الاجتماعية لدعم العائلات المعسرة. باختصار، يفاقم الحل المقترح ابتعاد الحكومات عن إمكانية الوصول إلى توازن الميزانية.

للإفلات من هذا النظام النزاعي الذي يوصل جميع الاقتصادات الوطنية إلى الإفلاس، سعت بعض الدول إلى تصوّر نظام جديد لتحويل العملات مقابل بعضها بعضاً، لا إلى تصوّر عملة كونية جديدة، لا فائدة منها. يتمثّل هذا النظام في سلّةٍ من بعض العملات القوية ومن بينها الين واليورو والريل واليوان والريال، تستند إلى الذهب، القيمة الملجأ، كمعيار للتحويل، وتتذبذب هذه السلّة وفق السوق. سوف يسمح مثل هذا النظام، الممكن تماماً والقابل للتطبيق، بمخرج مؤقت من الأزمة النقدية ومن تبعية الاقتصاد العالمي للدولار الأمريكي المثقل بأكبر دين على المدى الطويل وأضخم عجز في الميزانية حالياً وأكبر عجز تجاري في التاريخ.

إنّ المضاربين الماليين ومضاربي البورصة الدوليين، لا يسعون إلى تدمير اليورو، بل يسعون إلى إخضاعه، بالتساوي مع الدولار، بحيث لا يعود اليورو يطمح إلى تقديم نفسه بوصفه بديلاً للدولار المنحدر. بعد هذه العملية، سوف تتأدب الصين واليابان وروسيا وفنزويلا وإيران، وكذلك جميع الطامحين لإخراج اقتصادهم من سيطرة التبادل الحر. لكن لسوء الحظ، لا تحلّ هذه البلدان الساعية لإخراج نفسها من سيطرة الدولار التناقض الأساسي للاقتصاد العالمي بين العرض المتزايد والطلب المتناقص القادر على التسديد، بل تطبّق حل «دولار» دون دولار.

لا يخطئ المحللون تماماً حين يؤكدون بأنّ: «العولميين، بمن فيهم دومينيك شتراوس كان، يريدون استغلال الأزمة الاقتصادية التي يعلمون أنّه يجري تنظيمها بمهارة بمساعدتهم في عالم الأموال والمضاربة، وأنّهم يواصلون مفاقمتها بهدف المزيد من تركيز قوة التنظيم المالية عالمياً بين أيدي البعض على حساب الشعوب والأمم ذات السيادة».

لكنّهم يخطئون التاريخ فقط، إذ لم يعد لسيادة الأمم وجودٌ عملياً، فقد تمّت التضحية بها أثناء انضمامها إلى اتفاقيات الغات وغيرها، وبالنسبة لأوربا حين انضمّت إلى معاهدة ماستريخت، ثمّ إلى اتفاقية لشبونة.

يتوجب اليوم على شعوب أوروبا وأممها استعادة سيادتها، وربما تتمكّن حينذاك من إعادة تفعيل اقتصادها الوطني وتطوير التبادلات الثنائية بين البلدان ذات السيادة والتجارة، خارج التبادل الحر المدمّر. ■■

وأخيراً.. أفصحوا عن خوفهم!

◄ حمزة منذر

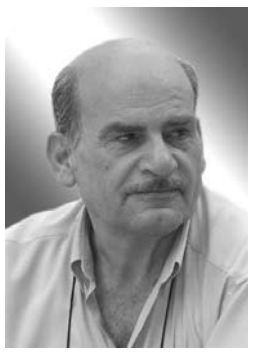

منذ أيام أعرب رئيس وزراء إسبانيا السابق خوسيه ماريا أزنار عن مخاوف الغرب الإمبريالي من احتمالات انهيار الكيان الصهيوني في المستقبل المنظور، محذراً من «أن انهيار إسرائيل سيقود بالتالي إلى انهيار الغرب»!.. ولذلك دعا أزنار إلى دعم الكيان الصهيوني في المواجهات التي يخوضها «ضد الإرهاب والتطرف»..

وقد سبق للمستشارة الألمانية ميركل ورئيس الوزراء الإيطالي أن تفاخرا في بيان رسمي بدور أسطولهما البحري في المتوسط بحراسة المياه الإقليمية اللبنانية ومراقبتها منعاً لوصول أي سلاح لحزب الله، وكذلك فعل ساركوزي الذي تعهد بتوطيد التحالف الفرنسي الإسرائيلي سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً.. أما الموقف الأمريكي فلا يحتاج إلى توضيح طالما اعتبر أوباما وكل الرؤساء الذين سبقوه أن «الأمن الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي..»!

لعل هذا العرض الأولي المختصر جداً يؤكد أن حقيقة الصراع ما زالت مستمرة منذ زمن طويل بين الإمبريالية والشعوب، فالطرف الأول معتد على طول الخط والثاني يرد على العدوان رغم الفارق الهائل في ميزان القوى..

.. ومن هنا نقول إن صراع شعوب الشرق العظيم مع الغرب الإمبريالي بجناحيه الأمريكي والأوربي ليس لها يد فيه، طالما أن الرأسمالية العالمية قبل دخولها مرحلة الاحتكار وعلى مدار القرن العشرين بكامله تعلن جهاراً أن «لها الحق في وضع يدها على بلادنا واستغلال مواردها ونهبها للمحافظة على تقدمها الصناعي والتكنولوجي».

.. ومن نافل القول إن اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني كثكنة عسكرية متقدمة في الجسر البري الواصل بين آسيا وأفريقيا العربيتين، كان نقطة الانطلاق نحو تأمين السيطرة الشاملة على دول المنطقة وشعوبها وتوسيع الدائرة لاحقاً إلى ما نشهده اليوم من أوضاع واحتلالات مباشرة وغير مباشرة من المتوسط حتى بحر قزوين.

عندما يعترف الزعماء الرأسماليون بأن «الأمن القومي للغرب يرتبط بوجود إسرائيل قوية» يتضح زيف الادعاء بأن المليارات التي يقدمها الغرب للكيان الصهيوني هي «تعويض عن مآسي اليهود»، أو «تشكل حلاً للمسألة اليهودية»، والتي هي من صنعهم منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وبكلام آخر، إن الدعم المطلق للكيان الصهيوني والخوف على مستقبله جراء تنامي المقاومة ضده، يرتبط بالخوف على المصالح الإمبريالية وأطماعها في المنطقة ومصير مشروعها الكوني والذي بدأ انسداد الأفق التاريخي أمامه بفعل بداية النهوض الشعبي العالمي، ومن هنا لا غرابة أن يتخلى الغرب الإمبريالي عن «شعارات العدل والإخاء والمساواة والديمقراطية»، ويتجه بشكل مكشوف نحو تغطية العنصرية الصهيونية والدفاع عن جرائمها الموصوفة ضد الإنسانية.

إذا أخذنا الأمور بمنطق شكسبير في «تاجر البندقية» فمن حق الغرب أن يخاف على الكيان الصهيوني الذي لا يعدو كونه استثماراً تاريخياً للإمبريالية العالمية، فالأزمة الرأسمالية العالمية قد بدأت تصل إلى الكيان، والتجمع الاستيطاني فيه ذاهب إلى التفسخ خصوصاً بعد أن ذهب زمن الحروب السريعة الرابحة، وبعد أن أصيبت نظرية «الردع» الإسرائيلية في الصميم، بعد حرب تموز ٢٠٠٦..

من هنا تزداد جريمة وخيانة قادة دول الاعتلال العربي، فهم أيضاً يخافون على الكيان الصهيوني من الانهيار، ويحاولون سجن إرادة الشعوب العربية عبر الاستبداد والقمع وتشويه الذاكرة الشعبية، ففي مقابلة صحفية له مؤخراً مع قناة «روسيا اليوم» تجرأ وزير خارجية النظام المصري «أبو الغيط» على القول «إن القوى المتطرفة في العالم العربي تحاول إعادة مصر إلى قعقعة السلاح والابتعاد عن السلام»!!

وإذا كان كلام أبو الغيط لا يحتاج إلى تعليق، فإن الذاكرة الجمعية لدى شعوبنا تعلم أن مجد مصر المفقود سببه التخلي عن شرف حمل السلاح والمقاومة على أيدي نظام السادات ووريثه نظام مبارك الحالي الذي لا يرى نفسه إلاّ في مركب واحد مع التحالف الإمبريالي- الصهيوني ضد المقاومة، شرف وضمير هذا العصر!

.. وفي الوقت الذي يعلن فيه الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز أن «إسرائيل دولة إبادة جماعية تتصرف كقاتل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية وتهددنا جميعاً»، وفي الوقت الذي يعلن فيه الرئيس أحمدي نجاد عن شروط إيران للتفاوض مع الغرب، نجد الملك السعودي يعلن من البيت الأبيض أن «الرئيس الأمريكي يحظى باحترام العالم بوصفه رجلاً شريفاً، ونحن ندعم جهود مجموعة ٥+١ فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي»!

وهكذا تتضح التخوم بين من يخافون على مصيرهم ومستقبل الكيان الصهيوني وبين شعوب هذا الشرق الذين فرض عليهم القتل والقتال في معركة لا تنفع معها أنصاف الحلول، بل أخذ زمام المبادرة وإعلان الحرب العادلة عبر المقاومة الشاملة ضد مشعلي الحروب الظالمة من إمبرياليين وصهاينة حتى النصر الأكيد..

h.monther@kassioun.org

الفوضى المنظمة في آسيا الوسطى

◄ إعداد أ. جانتي

بعد الفشل الذريع الذي منيت به نظرية «الفوضى المنظمة» في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، يتضح أكثر فأكثر أن الأمريكيين انتقلوا إلى تجريبها في بلدان آسيا الوسطى، انطلاقاً من قرغيزيا هذه المرة.

لمن تفتح القواعد!

يقول ألكسندر شوستوف، الخبير في شؤون آسيا الوسطى، إن الولايات المتحدة كانت تستعد قبل مجزرة «أوش» الأخيرة، لإنشاء مركز تدريب عسكري في منطقة «باتكن» القرغيزية، إضافة إلى قاعدتها العسكرية في «ماناس» القريبة من المطار الدولي في بيشكيك. وهو ما أكدته المجلة الصادرة عن مؤسسة «جيمس تاون» (التي يتصدر زبيغنيو بريجنسكي مجلس مستشاريها)، في مقال نشرته في الحادي عشر من آذار الماضي بعنوان «الولايات المتحدة تساعد قرغيزيا في إنشاء مركز مكافحة الإرهاب في باتكن»، الذي نستنتج منه أن القاعدة العسكرية الأمريكية موجودة في قلب آسيا للاستخدام في حال نشوب نزاع مسلح بين قرغيزيا وأوزبكستان، وليس من أجل إمدادات الحملة على أفغانستان.

يورد المقال المذكور تصريح الرئيس القرغيزي الأسبق باكييف أثناء لقائه بالجنرال الأمريكي بترايوس، حول أن التهديد الأكبر الذي تواجهه بيشكيك لا يأتي من أفغانستان، بل إن الخطر الحقيقي، الذي يجعل قرغيزيا تقبل الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها، مصدره أوزبكستان المجاورة، فيما لو حاولت الأخيرة حماية سكان الأقلية الأوزبكية في أوش وباتكن، والسيطرة على موارد المياه القرغيزية! كما ينقل المقال تصريحاً منسوباً إلى مسؤول مغفل الاسم في وزارة الدفاع القرغيزية حول أنه في حالة نشوب الصراعات المحلية الإقليمية المألوف وقوعها في هذه المنطقة، ستستعين بيشكيك بالقوات الأمريكية التي ستتمركز في المركز العسكري الجديد المزمع إنشاؤه. وأخبر المسؤول الصحفيين أن قرغيزيا تخطط لتجهيز «مجموعة خاصة» من الجنود المدربين على يد الأمريكيين لإسناد القدرات الدفاعية للبلد وتدعيمها.

وبهذا، يفتح المركز الجديد أمام قرغيزيا والولايات المتحدة آفاقاً جديدة واسعة لم يسبق أن أتيحت لأي من دول آسيا الوسطى. علاوة على أنهما تشتركان على إدارة قاعدة عسكرية أخرى في «توكموك». مع العلم أن المفاوضات الدائرة حول إنشاء القاعدة العسكرية الجديدة لم تتأثر سابقاً بتذبذب الرئيس باكييف وتردده الظاهري (عندما طلب مغادرة القوات الأمريكية قاعدة ماناس، وتراجع عن الطلب لاحقاً). فمن المعروف للجميع أنها كانت مجرد مناورة لابتزاز القروض من روسيا، ونجحت.

حرب الغد

من جهة أخرى، توترت في الأشهر الأخيرة علاقات أوزبكستان مع كل من قرغيزيا وطاجكستان، بسبب ضغوط طشقند على جارتيها لإيقاف بناء محطات الطاقة في كامباراتينسك وروغون، مستخدمة وسائل مختلفة، كقطع إمدادات الغاز الطبيعي أو زيادة التعرفة الجمركية وتعقيد عمليات عبور المناطق الحدودية. وهو أمر لا تستطيع الدولتان تحمله نظراً لتضاريس المنطقة، ومرور كل البضائع والنقليات عبر أوزبكستان.

ففي الأول من آذار الماضي، أغلقت أوزبكستان معبر كارا- سوو على الحدود القرغيزية أمام كافة أنواع المركبات بحجة إجراء بعض الترميمات، وتبين أنه لا وجود لأي نوع من أنواع الإصلاحات، اللهم إلا زيادة التوتر على جانبي الحدود، واصطناع أزمة تضرر منها السكان القرغيز المعتادون على شراء البضائع الصينية قرب المنطقة الحدودية. ووفقاً للسيناريو الذي يرسمه مركز جيمس تاون إياه، من المتوقع تصاعد التوتر في الفترة المقبلة، بعد تكرار حالات العبور غير الشرعي للحدود، وتحميل كل من طشقند وبيشكك مسؤولية الخروقات للطرف الآخر.

في عام ٢٠٠٨، تم تسجيل ٢١ حالة اشتباك بين الطرفين. وفي الشهر الأول من هذا العام، جرح أحد حرس الحدود القرغيز في اشتباك وقع في قرية تتوزع أراضيها بين البلدين نتيجة عدم إتمام ترسيم الحدود بينهما، وعولج واحتجز الجندي المصاب في أوزبكستان. فقام حرس الحدود القرغيز، في الأول من آذار، باحتجاز أربعة رعاة أوزبكيين في منطقة جلال آباد بتهمة العبور غير الشرعي للحدود. وفي الرابع من الشهر ذاته قتل الحرس مواطناً أوزبكياً وجرحوا آخر.

في الوقت الحالي، لم يتم الاتفاق على ترسيم ٣٠٠ كيلو متر من أصل ١٣٧٥ كيلومتر حدودي. ورغم أن منطقة وادي فيرغانا منطقة مستقلة من وجهة نظر اقتصادية (وفي الحقبة السوفييتية كانت موحدة)، إلا أن الصراع عليها الآن يبدو أمراً حتمياً، وهذا الصراع يمكن أن يتطور إلى صدام إقليمي شديد وواسع النطاق.

أخيراً، من خلال متابعته للتطورات، يرى ألكسندر شوستوف أن وقوف واشنطن موقف المتفرج بين القرغيز والأوزبك يأتي منسجماً مع المفهوم الأمريكي في تحقيق التفوق الاستراتيجي عبر إحلالها «الفوضى المنظمة» (مع أنه لا يمكن واقعياً التحكم بالفوضى). وفي حال نجاحها، تكون الولايات المتحدة قد رسخت مواقعها في جمهوريات آسيا الوسطى، السوفييتية سابقاً، سواء نفذت أو لم تنفذ واشنطن عملية سحب قواتها من أفغانستان في عام ٢٠١١. ■■

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمه المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

ملاحظات على مشروع الموضوعات البرنامجية

مصطفى عبد الرزاق

نشرت قاسيون مشروع الموضوعات البرنامجية الذي يطرح الملاحظات التالية:

أولاً: إنّ الدور الوظيفي للشيوعيين، وإن كان يحتّم وحدة فيما بينهم تبعاً لوحدة التحديات التي تواجه الطبقة التي يدافعون عنها، لكن هذا لا يعني لزوم انتظامهم في حزب وحيد للجماهير يتفرّد بتمثيل المجتمع والطبقة العاملة وسائر الكادحين. إنّ وحدة المصالح والتحديات لا تنبثق بالضرورة عنها وحدة في الحلول، بل على الأغلب إنها تتعدد تبعاً لتعدد التحليلات التي توّصف المشكلة وتضع أسبابها، ممّا يرجح قيام أكثر من حزب لا حزباً واحداً يستفرد بالحلول ويستبدّ بالقرارات، يتسق هذا مع ما جاء في المشروع من أنّ صياغة نموذج اقتصادي جديد لا يمكن أن يقوم به شخص أو حزب أو جماعة، بل هي مهمة وطنية عامة. إنّ الماركسية تفترض ذلك أيضاً، فبحسب بيان الحزب الشيوعي، وتحت عنوان «البروليتاريون والشيوعيون» فإنّ الشيوعيين لا يكيفون البروليتاريا في قالب معين، كما أنّ تنظيمها من أجل سيادتها والظفر بالديمقراطية، هو هدف لهم ولجميع الأحزاب البروليتارية، ويتم تحقيقه بتدابير مختلفة.

ثانياً، بخصوص الأزمة الحالية للرأسمالية، يتردد المشروع مابين احتمال استمرارها لعدم تمكن الرأسمالية من تصديرها بالقوة إلى الخارج أو الاستيلاء على مناطق جديدة لأسباب يوردها، ومابين إمكانية تأجيل انفجارها فيما لو أحكمت الرأسمالية قبضتها بالقوة على منطقتنا الغنية بالموارد النفطية.

ثالثاً، يتحدث المشروع عن التآخي بين شعوب الشرق العظيم، فعدا أنّ ذلك لا يتفق مع ما تضمنته الماركسية من أنّ تاريخ كلّ مجتمع هو تاريخ النضال بين طبقاته، فهو غير صحيح إلى فترات قريبة، فإيران ظلت تتقاسم الأدوار مع إسرائيل حتى قيام الثورة، كذلك تركيا لم تخرج من عباءة العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل إلاّ مؤخراً، إنّ مقولة الشرق العظيم خطيرة في احتمالاتها وتأويلاتها، فهي بصيغتها الواردة لا تنفي متناقضة الشرق والغرب، ممّا يسهل مهمة الصيادين في الماء العكر لتمرير أسطورتهم: صراع الحضارات. إنّ الإمبريالية العالمية تنتفخ بحجم الكرة الأرضية، وإنّ مهمة ثقيلة يتصدّى لها جميع البشر الساكنين على هذه الكرة.

رابعاً، يؤخذ على المشروع إشارته إلى القومية والدين والطائفة والعشيرة بإعتبارها «تناقضات» وإن لطّف ذلك بكلمة «ثانوية»، كذلك فهو حين يصف تعامل أمريكا معها، يختار لهذا كلمتي «استخدام» و«تفعيل»، ممّا يعفي أمريكا من تحمل مسؤوليتها، لأنها بذلك لا تخلق تلك التناقضات من العدم، بل تحوّلها فقط من حالة الوجود «بالقوة» إلى حالة الوجود بالفعل، أمّا بخصوص كون تلك التناقضات مكونات أساسية في المجتمع لمرحلة ما قبل الدولة الوطنية، فعدا أنّ هذا يعطي الدولة القطرية بشكلها الحالي «وهي صنيعة حدود سايكس بيكو»، دوراً متطوراً عمّا كان عليه المجتمع قبل وجودها، فهو منفيّ بتيأر الأحداث الجارية في المنطقة منذ ما قبل ذلك إلى يومنا هذا، فشهداء السادس من أيار في سورية ولبنان لم يعلقوا على أعواد المشانق لأنهم من هذه الطائفة أو ذلك المذهب، بل لأنهم سوريون وسوريون فقط، وهم حينها كانوا يعبرّون عن نبض الشارع. كذلك فإنّ محاولة فرنسا تقسيم سورية إلى دويلات طائفية قبل الاستقلال لم تلق أي قبول من أبناء الشعب السوري، بل رفضاً متعنتاً كونها تستبدل هوياتهم الوطنية بأخرى تفتيتية.

خامساً، إنّ ما ذهب إليه المشروع من أنّ قوى الفساد تستخدم اللبرلة الاقتصادية لقوننة نهبها، يضعفه اللاحق من الكلام والمتضمن أنّ تبني النهج الليبرالي الاقتصادي كان لأجل حل الإشكالات المستجدة في الاقتصاد السوري، لأنّه في مظنة الداعين له الخيار الوحيد الممكن.

سادساً، يضع المشروع البلاد تحت رحمة بديلين، إمّا بقاء النظام السياسي بأدواته الحالية، أو بقاء السياسات الليبرالية الإقتصادية، وبالرغم أنه لا يوجد خلاف على التوجهات الوطنية للنظام، فممّا لا شكّ فيه هو أنّ من يتقدم السياسات الاقتصادية الليبرالية وينفذها هي قوى هامة في جهاز الدولة، تسعي لقوننة نهبها وفسادها بالتواطؤ مع حلفاء غير محليين، مستغلة الإفلات من الرقابة والمساءلة بسبب عدم وجود حركة سياسية فاعلة في البلاد.

سابعاً، حين يضع المشروع رؤيته للملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب، لا يوضح موقفه من القطاع العام وسياسة الخصخصة إلاّ حين يتطرق إلى المشاريع العملاقة، وكأنه يغمز أنّ ذلك فضاؤه الوحيد، مع الإشارة إلى أنّ جميع تلك الملامح هي لنموذج اقتصاد رأسمالي، ولكن ليس بصيغته الليبرالية الجديدة الذي تنسحب فيه الدولة إلى أقصى الحدود من تأدية مهماتها الكلاسيكية تاركة كلّ ذلك لمقادير سوق منفلتة من كل قيد، بل بصيغة الدولة المتدخلة التي تتكفل بالرعاية الاجتماعية للمواطنين.

■■

الحزب الذي نعمل من أجله..

فرحان حلواني

بدايةً، يُسجل للموضوعات البرنامجية أنها تأتي غير مسبوقة شكلاً ومضموناً قياساً بما كان يطرح من برامج أو موضوعات خلال العقود الماضية من تاريخ الحزب..

في الشكل هي لوحة سهلة الفهم، مقتضبة، عملية البحث، ماركسية الرؤية، وطنية المضمون، منحازة لمن يعمل، تربط بين العام والخاص، وبين الجزء والكل، وتملك فهماً مميزاً للحزب، وتقدر الظروف الماضية التي عاشتها سورية، تحترم التاريخ وتبدع الحلول وتستشف المستقبل.

إنها شكل متطور في البحث والرؤيا والحلول انطلاقاً من رؤية ماركسية لينينية متطورة متحركة تحافظ على الثوابت وتقرأ المتحرك بعين بصيرة معتمدة على إنجازات العلم في كل مجالات الحياة (ثورة الاتصالات والمواصلات والإنترنيت).

إن ما كتب حول المرجعية الفكرية هام وصحيح، وأرى أن الحديث عن ماركسية معاصرة يحتاج إلى ذكر كل إنتاج فكري تم إنتاجه بعد ماركس في كل المواقع وخاصة في الدول الصناعية المتطورة، أي في المراكز الرأسمالية. كما أنه يجب أن ندرس الإنتاج الفكري في حركة التحرر العالمية، أي بمعنى آخر، التراث الفكري الإنساني الذي يصب في مصلحة إعادة إنتاج ماركسية معاصرة بما فيه التراث الفكري في الوطن العربي، والأمثلة عديدة: تجربة اليسار بما فيه الأحزاب الشيوعية والقومية في الوطن العربي..

أزمة الرأسمالية توضح ملامح الاشتراكية القادمة في القرن الحادي والعشرين. إن حتمية انهيار النظام الرأسمالي قادمة، وهي مرتبطة بالتناقض بين العمل ورأس المال وما يسرع هذه العملية هو العامل الذاتي.

السؤال، إلى أي حد يمكن أن نرصد هذا العامل الذاتي وهو نشاط العمال وأحزابهم السياسية في دفع الأزمة إلى نهايتها؟ برأيي يجب عدم المبالغة في هذا الدور، ولكن يجب العمل على دعمه ودفعه إلى الأمام.. الآن نلمح بداياته كمثال اليونان والبرتغال وإسبانيا وهنغاريا، بالإضافة إلى نشاط العمال في أمريكا نفسها.

كما يجب الإشارة إلى اتجاهات اليسار في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا..

الوضع السياسي الإقليمي والدولي

أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي تزداد عمقاً واتساعاً تؤدي حتماً إلى متغيرات سياسية في أكثر من موقع جغرافي، وهذا ما نلمسه في سياسة تركيا وتحولها، بالإضافة إلى دور إيران في مواجهة سياسة أمريكا و«إسرائيل»، ودعم المقاومة، لذلك أرى أنه بالإضافة إلى أهمية تكوين تحالف لشعوب الشرق في مواجهة مخططات أمريكا في المنطقة، يجب الحديث عن أهمية إيجاد أشكال من التعاون والوحدة بين الدول العربية لأن هذا يساعد على إيجاد حالة من القوة تساعد على تشجيع دول الجوار على السير في هذا الاتجاه، ولابد أن يقوم في المستقبل تحالف ثم اتحاد يدافع عن مصالح شعوب الشرق العظيم.

كما يجب إبراز تأثير الرأي العام العالمي ودوره في الموقف من القضية الفلسطينية، وهذا ما برز في أعمال ناشطي السلام في أسطول الحرية.

التحديات الوطنية الكبرى

يجب دراسة العقود الماضية وتقييمها سياسياً واقتصادياً والتركيب الطبقي في سورية وعمليات التحول الاجتماعي التي حدثت، من افتقر ومن اغتنى؟ وما هي طبيعة الطبقات الموجودة؟ وإذا كنا نعتمد على العمال والفلاحين ما هي ملامح وصفات هذه الطبقة؟ وإلى أي حد يمكن أن تساهم في التغيير المطلوب؟ كما يجب بحث مشكلة التطور الديمغرافي السريع وأثره على شكل اللوحة الاجتماعية.

إن ما جاء من أفكار مثل أهمية الوحدة الوطنية كسلاح فعال في مواجهة المؤامرات الخارجية، والإصلاح الجذري السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقانون انتخاب نسبي تكون فيه البلاد دائرة واحدة، وقانون الأحزاب والمطبوعات ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإصلاح القضاء، هي ذات أهمية شديدة.. وربط المهام الوطنية والاجتماعية بالمهام الديمقراطية هي أبرز ما يميز الموضوعات.

القضية الاقتصادية الاجتماعية

إن حل القضية الاقتصادية في سورية يتطلب من الشيوعيين البحث عن حلول لموضوع النموذج السابق على اعتبار أن الحلول الليبرالية مستبعدة.

هنا أقدم الأفكار التالية:

- الموقف من الملكية له تأثير هام على إنتاجيتها، وهذا ما لمسناه من موقف لا مبال حيال الملكية العامة، أسبابه غياب الرقابة العمالية وانعدام المحاسبة وضعف الأجور وغياب مبدأ اقتصادية التشغيل، بالإضافة إلى الفساد والنهب، لذلك يجب أن يتحول العمال إلى شركاء وليس إلى إجراء.

- إن حياة ديمقراطية تصون هذه الملكية من أجل أعلى نمو وأعمق عدالة توزيع قضية هامة، فإمكانيات سورية كبيرة وقابلة للتطور في حال تم حمايتها من النهب والهدر والتسيب، وإن إصلاحاً سياسياً وديمقراطياً هو المدخل إلى اقتصاد متطور وقوي وعدالة توزيع، والحديث عن الاشتراكية هو هدف قادم وليس آنياً، وهذا عائد إلى مستوى تطور سورية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما أن أفكار إعادة النظر بالسياسة الأجرية وسلة الاستهلاك والاستفادة من التطورات العملية ووضع خط مضاعفة الدخل الوطني وحل مشكلة البطالة والفقر.. هي أفكار هامة، لكن السؤال من سيحقق ذلك؟ وكيف؟ ومتى؟ الإجابة على هذه الأسئلة تحدد تطور سورية اللاحق عبر طريق النضال المشترك للشيوعيين وحلفائهم داخل وخارج الجبهة.

٧ - إن ما جاء بخصوص الدور الوظيفي للحزب يتطلب إلغاء الفصائلية وامتلاك المعرفة والأخلاق الشيوعية وعودة الحزب إلى الجماهير ومعرفة أوضاعها وصياغة مطالبها وقيادة نضالاتها من أجل حقوقها المشروعة. إن حزباً قوياً وذكياً ومبدئياً ومرناً ومبدعاً للحلول هو ما نريده ونعمل من أجله.

■■

الموضوعات البرنامجية.. والانعطاف الجذري

حلب. هاشم مستو.

العمل الهام ولو المتأخر قليلاً، مشروع الموضوعات البرنامجية، الذي تقدمت به اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ورغم ورود الأفكار ومعظم الأطروحات في النشاطات السابقة للجنة الوطنية، إلا أن أهمية ذلك تأتي من خلال طرحه كحزمة واحدة، وما سيأتي عليه من تعديلات وإضافات لاحقة أثناء التحضير للاجتماع الوطني التاسع وخلال انعقاده كعمل أساسي من أعمال الاجتماع في هذه المرحلة الانعطافية، والتي ترتسم ملامحها عالمياً بأفول الرأسمالية عبر مجموع أزماتها ونهوض شعوب الأرض قاطبة التواقة إلى الانعتاق من الرأسمالية بكافة أشكالها وشرورها، إلى عالم الحرية الواسع والعدالة الاجتماعية العميقة وفق الظروف الموضوعية والذاتية لكل شعب من الشعوب، وكل منطقة من المناطق كافة.

إن قراءتي المقدمة هي لثلاثة عناوين فرعية من فقرة القضية الاقتصادية الاجتماعية لأهميتها، حيث تشكل الزراعة ثلث الدخل الوطني في سورية ويعيش قسم هام من السكان اعتماداً عليها، وهو ما ورد في الفقرات (٤، ٥، ٦) كعناوين فقط. لعلي أضيء بعض الأفكار التي قد تكون هامة للنقاش تساعد على الوصول إلى حلول عملية ملموسة.

والمدخل العام برأيي، الذي يشكل أساس كل موضوعي هو أسلوب التملك باعتبار أن الملكية الخاصة تشكل نسبة مطلقة في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، ولكنها في الغالب مبعثرة وصغيرة وبتقدم الزمن يزداد هذا الواقع تفاقماً باطراد حسب واقع الإرث في الأسر السورية.

وعندما نتكلم عن حلول، لابد من الولوج إلى شكل الإنتاج الكبير التي تتوفر له

مقومات العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي باستخدام أعلى التقنيات، حيث نصل إلى أعلى نمو وأرفع معدلات التراكم. وهذا الشكل يتم إما بالأسلوب الرأسمالي الكبير ذي الآفاق المسدودة ولا إمكانات واقعية له لأسباب موضوعية وذاتية غير متوفرة، والشكل الآخر هو التجميع الزراعي على قاعدة: حصة للملكية، وحصة للعمل، حسب الإنتاج النهائي. أما شكل تطبيقه والنسب بين الجانبين فتحل على أساس الواقع الملموس. ولكن يقف في طريق هذا الحل عوائق كبيرة وكثيرة، أهمها مسألة الريوع العقارية والتناسب بينها وبين الإنتاج الحقيقي والقيمة المضافة الذي يخلقها. وسأضرب على ذلك مثلاً، في جميع الأرياف، وخاصة ضواحي المدن وبمسافات ليست بقليلة من حيث بعدها عن هذه المراكز، ففي إحدى ضواحي مدينة حلب وصل سعر المتر المربع من الأرض إلى نحو /٥٠/ ألف ليرة سورية. أي أن القيمة الريعية للهكتار الواحد نصف مليار ليرة سورية، أما الإنتاج للهكتار بمختلف الزراعات فلا يتجاوز سنوياً /٢٥ ـ ٣٠/ ألف ليرة سورية، وهذا الفرق في الكمون لم يخطر حتى ببال مكتشفه العالم تسلا.

ومنه ينتج لدينا مهمة عملية وعلمية، ألا وهي إلغاء الريوع العقارية في الأراضي الزراعية، واعتبار هذا الأمر في حال حدوثه بمثابة جريمة بحق الزراعة والبلد، لوقف التدهور الكبير في هذا القطاع الحيوي الهام، والتوجه نحو الإنتاج بدل المضاربة والتخريب، كما أنه من الممكن التطرق إلى تجارب فشلت عالمياً عبر انهيار التجربة الاشتراكية الأولى، وتجارب فاشلة لدينا (مزارع الدولة) لعدم وجود بيئة مناسبة لتطويرها.

إضافة إلى دور تسليفي فقط لأشكال الجمعيات المقامة لدينا عبر اتحاد الفلاحين، وعلى حل هذا الأمر يتم المدخل لحل القضية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وخلق الاستقرار السكاني في الريف.

أما الفقرات الواردة في الموضوعات عن خلق محفزات نمو في البادية تدخل ضمن خطة اقتصادية عامة تتعلق بالاستثمار، فهذا أمر حيوي وهام يساعد في التراكم وخلق فرص عمل تحد من البطالة.

والأمر الآخر الربط بين الزراعة والصناعة حسب المناطق كمدخلات ومخرجات، فله جوانب إيجابية هامة أبرزها تخفيض كلف الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن، وخلق حالة من الاستقرار والازدهار لكل منطقة حسب واقعها. مثلاً مناطق إنتاج القطن، صناعات نسيجية.. وهكذا.. والموقف من مستلزمات الإنتاج له مضمون طبقي ووطني، حيث الاتجاه إلى اقتصاد عالي النمو وعميق العدالة الاجتماعية يتطلب توفير مقوماته التي تحقق الاستقرار الاجتماعي وقوة الموقف الوطني. أما ما هو متبع حالياً من قبل الليبرالية الجديدة في سورية (قوى السوق والسوء)، فلها نموذجها وهو وضع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق بعد الانهيار الذي أدى إلى خراب الريف وهجرانه، وأعطى نتائج كارثية على تلك البلدان والشعوب أضحت من المعضلات الكبيرة أمام تطورها. وهنا ندرك أن ما تقوم به الليبرالية السورية عبر ممثليها داخل الحكومة، ليس عفو الخاطر، بل يأتي عبر تخطيط ممنهج ليس المقصود منه البعد الاقتصادي وإنما الدخول إلى حظيرة الرأسمالية بشكلها المعولم والمخطط لبلد مثل بلادنا، على أن تكون حاوية للبلدان الإمبريالية المتقدمة.

■■

في المشهد الثقافي.. بؤس الثقافة

◄ إيمان الذياب

قد يتفق كثيرون أن هناك أزمة حقيقية تعيشها الثقافة، تندرج ضمن جملة أزمات تسم عالم اليوم المضطرب الذي تعصف فيه الصراعات والتناقضات المختلفة، وهذه الصراعات التي وإن لم يخل التاريخ منها يوماً، إلا أنها تزداد في عصرنا الحالي حدة وتنوعاً وتعقيداً وانتشاراً، وربما تشوهاً أيضاً، خصوصاً أنها راحت تمس كل عناصر وتفاصيل الحياة المعاصرة.

ومن أبرز المظاهر التي يعبر بها البؤس الثقافي عن نفسه اليوم، تشكُّل جيل من أدعياء الثقافة الذين يطرحون أنفسهم كرموز للمرحلة، رغم أنهم لا يمثلون حقيقةً سوى أنفسهم، وفي أحسن الأحوال الوسط الضيق الذي يعيشون فيه أو ينتمون إليه، فالثقافة عند هؤلاء ليس لها دور أو وظيفة اجتماعية، بل إنها تعبير عن ذاتيتهم المفرطة فقط..

فإذا أخذنا الكتابة مثلاً كأحد أشكال الفعل الثقافي، نجد أن المسألة لدى العديد من الكتاب لا تتعدى كونها فعلاً مجانياً ليس له هدف أو غاية.. فهي ليست حقلاً لصراع من أي نوع كان رغم أنها، أي الكتابة، ككل الأشكال الأخرى التي تعبر الإيديولوجيا بها عن نفسها، إحدى أهم المجالات التي تعكس الصراع، وكل الذين نظّروا متأملين الانعتاق من الإيديولوجيا لم يفعلوا أكثر من محاولة تقديم وجه آخر جديد لها يبقيهم آمنين على أنفسهم خارج إطار الصراع ويقيهم شرّ معاركه، ولاحقاً يعفيهم من تحمّل مسؤولية النتائج المترتبة عنه، دون أن يدركوا أنهم بقصد أو بغير قصد، قد تحيزوا عبر ما اعتقدوا أنه حياد!.

ولأن هذه الشريحة من «المثقفين» تصر على أنها خارج دائرة الصراعات التي يضج بها العالم، فإنهم يحاولون واهمين حل ما لا يمكن حله إلا بالصراع، فهم يحلمون بالتغيير ويرفضون شروط التغيير، وأولها، وربما أهمها أن يكون لهم دور – بحكم موقعهم كمثقفين – في إحداث التغيير..

وتجدهم، وبسبب من ذاتيتهم المفرطة بالذات، يتغنون بأنفسهم، ويعيشون في عوالمهم الافتراضية مجردين أنفسهم من أي التزام سياسي أو اجتماعي، ولكن المشكلة أنهم في الوقت نفسه، يطرحون أنفسهم كأصحاب مشاريع، فكل منهم يدعي امتلاكه لمشروعه الخاص، ومع ذلك، ومهما يكن شكل هذا المشروع (قصيدة، رواية، مقالاً صحفياً.. الخ..). فإنهم لا يعطون أحداً الحق في إمكانية مناقشتهم فيه: أكان من جهة الأغراض أو الوسائل أو المضامين، أو الجهة التي يصب منتجهم في خدمتها .. فالمشروع بكل ببساطة هو ملك صاحبه فقط، وهذا المالك الحصري يكتب لمجرد الكتابة دون أن يطرح على نفسه أسئلة من أي نوع!! الماضي بالنسبة له مرفوض، والمستقبل لا أمل فيه. الحاضر فقط هو ما يعنيه.. والحاضر ليس كواقع موضوعي معني قبل غيره – على الأقل بحكم ادعائه بتمثيله للثقافة – بمعرفته وتحسين شروط الحياة فيه أو تغييره، بل حاضر يمثل إراداته الفردية فقط عبر البحث عن الخلاص الذاتي وتكريس مقولاته والدفاع عنها .

إن هذا النمط العاجز عن الرؤية، لا يستطيع فهم منطق التاريخ وحركته والتي لن يكون المثقف مؤثراً فيها إلا من خلال التزام حقيقي والتحام فعلي بالقوى المحركة للتاريخ والفاعلة فيه، التحام عضوي، يمكّن أصحابه من أن يكونوا قاعدة لهذه القوى، وهي التي بدورها ستمنحهم فرصة إغناء مشاريعهم المفترضة وإنجازها من خلال ممارسة التجربة، والإنتاج على أساسها إنتاجاً ينال المبدع ومنجزه مشروعيتهما من تأثيرهما الفعلي والحقيقي في الواقع الموضوعي.

■■

ترجمة «قصة حصار لشبونة» لساراماغو

يعكف مشروع «كلمة» للترجمة في هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث حالياً على ترجمة رواية «قصة حصار لشبونة» للكاتب البرتغالي الكبير جوسيه ساراماغو والذي وافته المنية مؤخراً في ١٨ الشهر الجاري بعد مسيرة حافلة بالإبداعات الأدبية.

تُعد رواية «قصة حصار لشبونة» الرواية التاريخية التي تتخذ من حصار مدينة لشبونة الإسلامية ١١٤٧ بوساطة البرتغاليين الإطار الرئيسي لأحداثها. بطل الرواية رجل مسلم في الخمسينات من عمره، أي أننا أمام واقعة تاريخية محددة، لكن ساراماغو يتخذها لبث التأملات الفلسفية والفكرية التي تتعلق بالكثير من القضايا، وينتقل بنا بين لشبونة الحاضر ولشبونة القرن الثاني عشر، لنتأمل من خلاله جزءاً من تاريخ الإسلام في الأندلس، إضافة إلى الجوانب الجمالية الخاصة بتقنيات السرد والخصائص الأسلوبية مثل تعدد الأصوات في الرواية «المؤلف والراوي والبطل»، والجمع بين السرد والحوار والتأمل الذاتي، والانتقال المفاجئ للأحداث، من العصور الوسطى إلى القرن العشرين، والتقاطع الزمني...الخ.

وقد وقع اختيار مشروع «كلمة» على الدكتور علي البمبي أستاذ الأدب الأسباني بكلية اللغات والترجمة بمصر لترجمة هذا العمل.

يذكر أن أعمال ساراماغو المترجمة إلى العربية هي: العمى، كل الأسماء، سنة موت ريكاردو ريس (دار المدى)، الذكريات الصغيرة، الطوف الحجري، الآخر مثلي، الكهف، انقطاعات الموت، ثورة الأرض (الهيئة العامة المصرية للكتاب)، الإنجيل يرويه المسيح (دار التكوين).

الإنسان حيوان «فيسبوكي»

◄ علي سعيد

كان أرسطو يرى أن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه، نظرا لأن الإنسان لا يستطيع العيش وحيدا، فهو في حاجة دائمة للأمن الذي يوفره الاحتماء بالجماعة أو المجتمع تحت مظلة أساسية هي الدولة، غير أن أبناء أرسطو الشرعيين من أهل المنطق اختاروا تعريف الإنسان على انه حيوان ناطق (مفكر)، ولكن هذين التعريفين ليس لهما اليوم إلا أن يوضعا على رفوف متاحف التاريخ، لأن شكل الدولة والمجتمع اختلف في وقتنا الراهن، و تعقدت العلاقات بين الأفراد مع ولوجنا عصر ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصال، فالدولة ليست تلك الدولة-المدينة، كما في مدن اليونان القديمة و تطور المجتمع مع دخولنا عصر مجتمع المعرفة والمعلومات.

● اللوحة.. مهدية آل طالب

إن إنسان اليوم أصبح أكثر قلقاً رغم وجود «الأمن» الذي توفره الدولة التي دافع عنها أرسطو في كتاب «السياسة»، ويعود هذا القلق للرغبة الجامحة عند الإنسان الحديث في الاتصال، من اجل إشباع الحاجات والرغبات التي تكون في كثير من الأحيان لأسباب غريزية؛ ومن هنا يمكن أن نجد إجابة على ما نشر أخيرا حول إدمان الكثيرين مواقع شبكات الاتصال الاجتماعية مثل «الفيس بوك»، لنذهب للقول بأن إنسان اليوم هو «حيوان اتصالي» بالدرجة الأولى، على اعتبار أن مفهوم الاتصال هو قطبٌ تدور حوله مفاهيم العصر الحديث من الإعلام و التفاعلية والمشاركة.. وغيرها، وذلك بعد أن تحققت دعوة جان دارسي الذي نادى بحق الإنسان في الاتصال، بعد أن كان ذلك العصر هو عصر الإعلام الذي تتحكم فيه النخبة الغنية، داعيا للمشاركة والتفاعل عبر إلحاق «حق الاتصال» مع حقوق الإنسان الأخرى في مقالة نشرها مدير الإذاعة في قسم الإعلام بالأمم المتحدة جان دارسي في مجلة الإذاعة التابعة للإتحاد الأوربي عام (١٩٦٩).

ومع ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين اتضحت صورة الإنسان الاتصالي أكثر عبر تأكيد الاتصال في اتجاهين (مرسل + مستقبل يحق له إعادة إرسال الرسالة)، بداية مع وسائل الإعلام الجماهيرية وصولا إلى شبكة الانترنت، غير أننا لا يمكن أن نخفي قلق الإنسان من هذا الشكل الجديد من الاتصال الذي بقدر ما ساهم في تواصل أبناء الأسرة البشرية «الكترونيا» ساهم أيضا في عزلة الناس عن بعضهم.

ويمكن تلمس هذا القلق بوضوح في لوحة التشكيلية مهدية آل طالب التي تصور مجموعة أفراد، مسجونين في زجاجات مطبوعٌ عليها مربعاتُ أحرف (لوحة المفاتيح) ترمز إلى منافذ الاتصال بالآخرين؛ في «تراجيديا بصرية» تؤكد قلق الفنان المعاصر مما آل إليه إنسان اليوم الذي لا يمكن له أن يكون إلا «حيوانا اتصاليا»!.

■ الدمام

ربما ..!

مزيداً من الخيانات

أغلبنا من العالم السفلي، من تلك الضواحي والأحياء العشوائية الفقيرة، من البيوت التي بلا طينة أو بلاط، وبلا شروط صحية. أغلبنا من هناك، من تلك الأمكنة المشبوهة، من المساكن التي بلا تنظيم ولا عناية، وتقريباً بلا أوكسجين..

وأغلبنا حين نلتقي نتبادل أحاديث حاراتنا، عن بذاءة الأولاد الذين بلا طفولة، وعن النساء والرجال، المقهورات والمقهورين من الفقر.. عن شخصيات عجائبية وعوالم أقرب إلى الخيال، فيضحكنا من يروي ويبكينا حسب مناخ الحكاية.. لكننا جميعاً حين نذهب لنكتب ننسى كل ذلك!!

نحن من العالم السفلي، أو ما يسمى بـ"الأندر غراوند"، ولكننا لا نكتب عنه إلا لماماً، لا نتحدّث عن أهله ولا نوثّق حكاياته مع أنه منجم أدبي وفكري ثمين يمكّن كاتبه من مقولات فكرية وتاريخية وسياسية، ناهيك عن الإضافات الكبيرة التي من الممكن تقديمها في كتابة هذه العوالم.

يأتي الابتعاد من فهم مغلوط لتعاليم الحداثة التي أولت الاهتمام الأكبر للذات، وهو ما جعل الشعريات العربية المعاصرة تعاني من عطب جوهري، حيث راح الشعراء يكتبون بمنطق استعراضي، لا لغرض قول ذات أو عن إفصاح عن كينونة، ضمن العلاقات المنطقية بين الذات والعالم، الأنا والآخر، وإنما ليقولوا لنا إنهم هم لا سواهم من فعل كذا، وإنهم هم من قال كذا، دون أن يكون مهماً ما قالوا أو فعلوا.

تبدو الذات الأدبية خائنة في زمننا حيث تشتغل على ما يجب أن يُنسى ويزول، ربما لأن كثيرين يزاولون الكتابة كعملية تطهر لا كفعالية عقلية وجدانية..

عنوَن غسان كنفاني إحدى مجموعاته القصصية بـ"عالم ليس لنا"، فهل يمكن أن نضيف: ونصوصه ليست عنا؟؟

رائد الوحدش
raedwahash@gmail.com

فصاحة!

محمد عصام زغلول

سأل رجل الإمام الغوطي يوماً فقال: يا إمام! كم تعد؟ قال: من واحد إلى ألف ألف، قال: لم أرد هذا! قال: فما أردت؟ قال: كم تعد من السن؟ قال: اثنان وثلاثون سِناً، قال: لم أرد هذا!، قال: فما أردت؟ قال: كم لك من السنين؟ قال: مالي منها شيء، كلها لله عز وجل. قال: فما سنك؟ قال: عظمٌ! قال: فابن كم أنت؟ قال: ابن اثنين، أب وأم! قال: فكم أتى عليك؟ قال: لو أتى علي شيء لقتلني!. قال: فكيف أقول؟. قال: قل: كم مضى من عمرك؟

الحقيقة أن القصة على طرافتها فيها من الفوائد الكثير، أجتزئ منها فائدتين، فاللفظ الصحيح واللغة السليمة في توجيه السؤال لهما كبير الأثر في المسؤول، فهي تيسّر عليه الإجابة وتختصرها، كما أن الدقة والعناية لهما أثر طيب أيضاً.

أما أن يلقي البعض السؤال دون ترتيب ودون توازن وبلغة عجيبة، ثم ينتظر من المسؤول جواباً واضحاً صريحاً، فهذا أمر عجاب!

ولهذا نرى كثيراً ممن يُسألون على شاشات الفضائيات يتهربون من الإجابة بقولهم: راجع طبيبك الخاص، أو، استشر محاميك الشخصي، أو.....! وما ذاك لقلة علمهم، بل لأنه لم يعرف السؤال رأساً من عقب. والعلة الأساس ابتدأت حين هجرنا اللغة وحاربنا الكتاب والتصقنا بالرائي.

والرائي: هو «التلفاز» بأصح التعريبات، بل ليس التعريب، فهو الكلمة العربية المناسبة لهذا المخترع الجديد، وقد أطلقها عليه أديب دمشق علي الطنطاوي رحمه الله. فحين التصقنا بالرائي، التصقنا بكل ما هو سخيف فيه، فنحن لا نبحث عن أخبار ولا برامج حوارية ولا مواد تعليمية، بل عن مسلسلات وأغان، هبطت بالمستوى اللغوي، وشتتت الأفكار في المخيخ، وحولتنا إلى جمادات، حالنا كحال المدمنين إلا قليلاً، وهذا ما يسمى «المفتر» وهو دون المخدر، يقضي على الأحاسيس وينيم العقل حتى تنتهي المسلسلات!

وحيث إني أنتقل من فكرة إلى أخرى عرضاً، لا أدري كيف سأعود لفكرتي الأصل، فغياب التعبير السليم عنا، وعجمة اللسان التي نعاني، جعلتنا نرى الباطل حقاً والعدم وجوداً والضياع طريقاً.

البارحة، فقد استوقفتني امرأة في دائرة حكومية، استأذنت بالسؤال، فخضعت لها، قصت علي قصتها بما يزيد عن عشر دقائق، والحقيقة أني لم أفهم من قصتها شيئاً، فقلت بأدب: أعيدي علي قصتك بثلاث جمل مفيدة، فأعادت مثل ما قالت في الأولى، فاستثقلت أن آمرها بالإعادة الثالثة: فقلت يا خالة! إن كنت قد فهمت مقصودك فهو كذا! فقالت: لا، قلت: فكذا! قالت لا، قلت هو إذاً كذا!. فقالت مغضبة: إما أنك لا تفقه العربية، أو أنك لن تجيبني لأني لم أدفع ثمن الاستشارة. فقلت احتراماً لها: يا خالة، لك قسمي لا هذا ولا ذاك، إلا أني. ربما لسوء في سمعي. لم أفهم مقصودك! فأنهت حديثها: «هوّ في محامي بيفهم»!!.. وسارت لدربها، ومضيت وأنا حزين لأني لم أفدها، بل لم أستطع حتى التواصل معها، فالسر في اللغة، والصمت أبين، ثم تمثلت قول أبي يوسف:

عجبت لإزراء العيي بنفسه / وصمت الذي كان بالصمت أعلما
وفي الصمت سر للعيي وإنما / صحيفة لب المرء أن يتكلما

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/6/30) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الشارع بوصفه برلماناً شعبياً

◄ رائد وحش

ما انفكت الأحداث الجارية تؤكّد أن هناك تهميشاً شديداً للشارع العربي تحد من فاعليته، وتثبت أنه عُمل الكثير لإظهاره على أنه شارع مهزوم وخارج دائرة التأثير، بينما تساهم شوارع العالم الأخرى في صنع القرار السياسي أو توجيهه.

هذا أمرٌ بحاجة إلى بحث سيكولوجيّ سوسيولوجيّ يحفر في أعماق شخصيتنا الجماعية والفردية التي حُكم عليها بالسلب للاكتفاء بالتفرج فقط، فالتّاريخ المعاصر ألقى بحمولة ثقيلة من القسر والقسوة جعلت معظم الأحزاب السياسية مرايا للسلطات وبدون أيّ تأثير عام، إضافة إلى غياب المثقف الثوري المؤهّل لتحفيز الجماهير، ونجاح العولمة، في مختلف جوانبها، في جعل الإنسان ذا بعد واحد .. كله ساهم في غياب الوعي السياسي عن الشارع بوصفه مكان التغيير الأول.

خلال الحدث العالمي الكبير الذي صاغه «أسطول الحرية» لم نرَ تحركاً شعبياً بالمعنى الحقيقي، حيث مثّل هذا الحدث فرصة نادرة لإحياء تقاليد الشارع السياسية من تظاهر وإضراب واعتصام.. لأنه حدث جامع ولا خلاف حوله. ربما بسبب الدرجة العالية من الـ«تفأرن» و الـ«تأرنب» التي تواطأ الغرب والنخب الحاكمة في الشرق لإيصال نسبة كبيرة من الناس إليها في حربهم اليومية، غير المضمونة، من أجل الرغيف، والتي باتت تشعرهم بحياد قسري كبير. كما أن المثقفين الذين اعتادوا تبديل المواقع لم تعد لهم إلا هموم مصلحية فقط، إضافة إلى قطيعة الأحزاب مع الناس، والعكس بالعكس، لأسباب معروفة..هذا وذلك جعلا الحدث يقتصر، هنا في دمشق، على إشعال الشموع من جانب بعض الشباب النشطاء.. لا شكّ أن أي نشاط في الشارع مهم وثمين لكنّ تقليداً كإشعال الشموع لا يمكن تصنيفه إلا في بند أضعف الإيمان، والمشكلة الحقيقية هي الاقتصار دوماً على أضعف الإيمان، وهو ما يميّع الهمّ لأنه يبدو أقصى ما يمكن، في حين أن النشاط يجب أن يأخذ أمدية أوسع وأكبر، ولعل تكراره بهذه الطريقة، وكأنها الوحيدة، يجعله أقل جدوى بكثير من المرتجى إعلامياً وشعبياً .

وخلال الحدث نفسه عادت من جديد تلك الكتابات التي تعود مع كل أزمة سياسية لتتحدّث عن كون الشعب العربي غير جدير بشيء، ولا يستحق أن يكون!! وما يثير الحنق ضد هذه الكتابات وأصحابها هو الذهاب الدائم إلى إعلان البراءة من الشعب، في تغاضٍ مؤسف عما تعنيه هذه الكلمة المقدّسة، والأسئلة التي يتجاهلها المتبرئون: ما قيمة المثقف الذي يغسل يديه من شعبه؟ ألا يعني هذا أنه يغسل يديه من نفسه؟ ما الذي سوف يكتبه؟ ولمن؟ لمَ لم يتعب قليلاً في سبيل تقديم رؤيا لإعادة بثّ الروح بدلاً من تأبينها؟؟ لمَ لم يأخذ على عاتقه خلق بدائل فكرية وعملية بدلاً من تسليمه بالسكونية القائمة؟

المطلوب سياسياً وثقافياً واجتماعياً هو إعادة ثقافة وتقاليد الشارع إلى الواجهة، وإعادة الاعتبار إليه كي يكون برلماناً شعبياً، حتّى تتوقف عمليات تحويله إلى مسرح دمى متحركة في المناسبات (المعروفة للجميع) التي تتكرر بين حين وحين بطريقة تزيد من الكفر به.

الشارع كان، وسيعود، منبراً للمطالبة بالحق، وميداناً للدفاع عن الحق، ومقبرة لكل طاغٍ أو غازٍ ممن يريدون سلبنا الحق.. هكذا سيكون حين نؤمن بِهِ!!

■■

بين قوسين

الضفّة الأخرى..

◄ جهاد أسعد محمد

قد لا يوجد مشرقي واحد لم تدغدغ أحلامه في فترة ما من حياته فكرة الهجرة الدائمة، أو السفر إلى الغرب للعمل أو للدراسة أو للتميز الإبداعي، دفعت تاريخياً إلى ذلك، وتدفع الكثيرين منهم اليوم، رغبة صامتة ومكبوتة بالهرب من بطش وجور واستبداد حكام الشرق ومن تخلف مجتمعاته وتزمتّها وقلّة الفرص والحريات فيها، والتهميش الممنهج للكفاءات غير المنضوية تحت عباءة السلطة الذي ما فتئت مؤسساتها تتبعه حفاظاً على وجودها واستمرارها، وكثيراً ما تكبر هذه الأحلام عند البعض وخصوصاً الشباب المتعلمين، وتتضخم بشكل مرضي، حتى تصبح هاجساً دائماً لديهم، فتقل فاعليتهم الذاتية وتتعطل حياتهم، وقد يستقيلون من الواقع بشكل شبه كلّي تماهياً مع الحلم الكبير العصي عن التحقيق غالباً، الذي رهنوا أنفسهم وطموحاتهم ومشاريعهم وانتماءهم له.

وإذا كان ذلك يعني اغتراباً مزمناً وإحباطاً متزايداً لدى أصحاب الكفاءات والمهارات العلمية والمهنية، يتمظهر على صورة لا مبالاة متفاقمة وسلبية شديدة تجاه مجمل قضايا المجتمع والكيان الوطني الذي يحملون هويته، والتي أسست لها بداية السلطات الاستبدادية المشرقية برعاية إمبريالية خفية من خلال الإقصاء والتهميش والقمع، فإنه لدى المبدعين من فنانين وأدباء، يعني أكثر وأخطر من ذلك بكثير، إذ يتجلى الحلم المكسور في مُنجزهم الإبداعي احتقاراً لمجتمعاتهم وانسلاخاً كاملاً عنها وهذياناً ذاتياً وتيهاً وتخبّطاً في الزمان والمكان، ومحاباة مطلقة -غير مُدرك جذرها وعمقها عند المحابي في كثير من الأمثلة والنماذج-، لرؤية وتقييم الغرب للشرق و«مشكلاته البنيوية»، و«طوائفه» و«مذاهبه»، و«عشائره» (وليس شعوبه)، قد تصل أحياناً -على غير وعي أيضاً لدى البعض-، حدّ الخيانة الوطنية.

فذلك «المثقف» الذي ما انفك يحلم بالهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط أو إلى ما وراء البحار الغربية، وتعلّم تعزيزاً للحلم وتهيؤاً ولهاثاً وراء تحقيقه ما استطاع إليه سبيلاً من اللغات والعادات و«البروتوكولات» اللاتينية والأنغلوساكسونية والاسكندنافية، ولم يفوّت في هذا الإطار فرصة إلا وحاول ويحاول استغلالها من طرق مستمر لأبواب السفارات والمراكز الثقافية، إلى مصادقة ووضع الذات والإمكانات والوقت بدونية وذلّ في خدمة السياح والطلاب «الشقر» الذين يزورون الشرق للاطلاع على عوالم «ألف ليلة وليلة»، أو لتعلم اللغة العربية دون التأكد من مراميهم الحقيقية، إلى فتح خطوط اتصال مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، إلى السعي للاشتراك في مهرجانات وتظاهرات أورو- أمريكية أدبية وفنية غير محبّذ وجود كثير من العرب فيها، إلى مراسلة الجامعات والجهات المدنية العابرة للحدود، إلى المساهمة في النشاطات الأنغلو والفرانكوفونية..إلخ...هذا «المثقف» الذي يقبع جسده في بلاده على غير إرادته، وتهيم روحه وأحلامه وأفكاره في بلاد أخرى، يصبح عبئاً خالصاً على مجتمعه وخاصرة رخوة فيه، ويصبح في المحصّلة هو في ضفة، والناس في ضفة.. أحلامه الفردية في ضفة، وآمال وتطلعات وهموم وآلام ومصالح بقية أبناء جلدته في ضفة أخرى..

ولعل الاطلاع على الكثير مما يُكتَب ويُرسَم ويُنحَت ويؤدّى ويُصوَّر على الساحتين الأدبية والفنية اليوم، أو الاستماع إلى مناقشات أو سجالات هؤلاء فيما بينهم، أو مع سواهم، يُظهر عمق هذه المشكلة وخطورتها، ويبيّن مستوى الشعور بالدونية والانبهار بالغرب لدرجة الانسحاق، والتهتك الوطني والإنساني والقيمي والروحي، وحتى الإبداعي، الذي أصاب الكثيرين من المتمسكين بأوهام «الضفة الأخرى» في الصميم.

لاشك أن الغرب، الغرب الرأسمالي، الذي تربت معظم التوتاليتاريات المشرقية في أروقة أجهزته السرية وما برحت تذعن لأوامره وأوامرها، يسعى دائماً لاستقطاب نوعيات محددة من المبدعين و«المثقفين» من شتى أنحاء العالم، وخصوصاً من الشرق، سواء طلبوا السفر أو اللجوء أو الهجرة، أم لا، ولكنه لا يقول «لا» نهائية لأي منهم، ليبقي الجميع في حالة أمل وترقّب واستلاب وتقديم المزيد من الطاعة «الإبداعية» المبينة في أوراق الاعتماد المتجددة، وهذه في الجوهر حالة ابتزاز واستبداد إنساني لا سابق لها في التاريخ..

mjihad@kassiou.org

«اسمي خان» ولست إرهابياً

بوليود تقول كلمتها الحضارية

◄ جهاد أبو غياضة

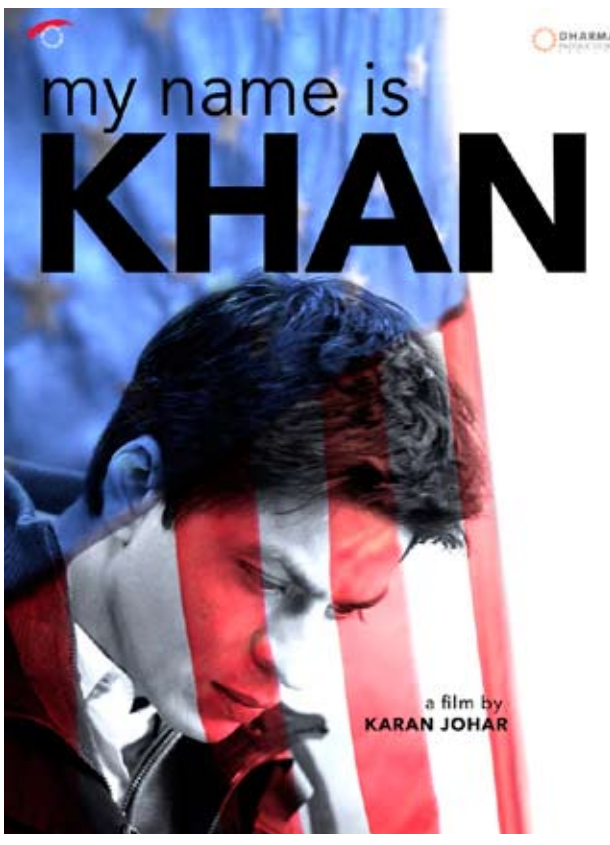

يسعى فيلم «اسمي خان» بكل عناصره السينمائية لتقديم صورة جديدة عن العمل السينمائي الهندي بشكل عام، عبر خروجه على منظومة الفيلم الاستعراضي البوليودي القائم على قصص الحب والعائلة وصراعات الأبطال، من خلال اشتغال المخرج كاران جوهر على منظور جديد لعالم لا يزال تحت تأثير نوبات التعصب الثقافي وسوء الفهم الحضاري، وهذا يعيد إلى الأذهان تجربة المخرج الهندي العظيم «ساتياجيت راي» رائد سينما الواقعية الفلسفية الهندية.

يلعب الفيلم على تيمة رئيسية هي مفرزات أحداث ١١ أيلول في أمريكا، وما خلفته من عنصرية على المستويات الرسمية والإعلامية والشعبية تجاه المسلمين، حيث يصب في صلبها مقولات الفيلم، دون أن يغض الطرف عن المجتمع الهندي وأمراضه الأثنية والطائفية.

يُسرَد الفيلم من خلال شخصية «رضوان خان»، وهو هندي مسلم مصاب بمرض التوحد، لكنه بارع جداً في إصلاح الأشياء المعطلة. خان يهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوتر الذي يحصل بين المسلمين. يتعرف على «ماندیرا» الهندوسية المطلقة والأم لطفل وحيد، وتنشأ بينهما علاقة حب تتكلل بالزواج رغم كل لعنات التحريم والمعارضات من جانب المحيطين بهما، وتتسارع الأحداث بعد ١١ أيلول وتنامي واستعار جرثومة العنصرية الأمريكية ـ الموجودة أصلا في المجتمع الأمريكي ـ لتصبح السمة الغالبة لتعامل اليانكي الشعبي والرسمي مع المختلف/ المسلم، ولو كان في عداد المواطنين الأمريكيين، وحين يقتل ابنه (كونه بات يحمل كنيته).

يعتقل خان ويتم التحقيق معه، مما يخلق شرخاً بينه وبين زوجته التي ترى أنها لو لم تتزوج بمسلم لما مات ابنها، ومن هنا سيقرر خان الذهاب لمقابلة الرئيس الأمريكي ليقول له عبارة بسيطة: «اسمي خان ولست إرهابيا». وهكذا بعين هذا البريء المحاصر بالتعصب والعنصرية والدعاية السلبية سنشاهد استكشافا للمجتمع الأمريكي، خصوصا بعد أن يغدو خان ملهما وبطلا خلال إعصار جورجيا، وهو الخروج الثاني للفيلم على منظومة البطل المقدمة سينمائيا وخصوصا في بوليود، حيث يقدم البطل الهادىء البسيط حد الوداعة كونه مصاباً بمرض التوحد، عندما تكون ردة فعله حضارية مقابل العنف والتعصب الذي يسيطر على الجميع، وخصوصا مع زوجته، وكل ذلك على خلفية أثيرية مرافقة تقوم بها الموسيقى التصويرية التي شكلت أيضا خروجا عن المألوف من خلال التطوير في استخدام الموسيقى الهادئة والمقطوعات الصوفية والأداء الغنائي المرافق لتصاعد الحدث بالطريقة الشاعرية التي قدمتها المطربة الشهيرة «راحات فاتح علي خان».

تبقى العلامة الفارقة هي الأداء المبهر لنجم أفلام الإثارة الهندي الأول شاروخان الذي قدم أداء حبس الأنفاس، إضافة لأداء النجمة كاجول الذي خرج عن مفهوم البطولة النسائية التقليدي في السينما الهندية التي تعتمد الجمال والإغراء ليكون الاعتماد على العواطف والانفعالات النفسية المختلطة لحبيبة ووالدة مكلومة.

■■

شو يعني؟

أن مذيعات الأخبار والبرامج المتنوعة يتحركن بالطريقة نفسها، وتعابيرهن الوجهية موحدة، وابتساماتهن المصطنعة من القياس واللون والإيحاء نفسه والأسوأ أن حركات الأيدي وإيماءات الرأس لهن، ذات معان تعليمية وفوقية، وهناك أخطاء كثيرة مهنية ولغوية يرتكبنها باستمرار تنتهك حس المشاهد؟

يعني أن القائمين على الاختيار والتأهيل أصحاب عقل غير خلاق، ولا يملكون القدرة على اكتشاف المواهب الإعلامية الحقيقية، وهم أنفسهم بحاجة إلى إعادة تأهيل أو الحصول على إجازة دائمة «بلا راتب»!.

وداعاً.. نبيلة النابلسي

رحلت عن عالمنا صباح يوم ٢٠١٠/٦/٢٧ الفنانة الكبيرة نبيلة النابلسي بعد صراع مع المرض. والنابلسي من فناني الجيل الأول في سورية، وقد لعبت خلال تاريخها الفني الطويل أدوارا عديدة في مختلف أنواع الفنون، ونالت عضوية نقابة الفنانين السورية عام ١٩٧٠ .. ومن أهم الأعمال التي شاركت بها في المسرح: لحظة من فضلك مطلوب مسؤول، الناس التي تحت، شباب آخر زمن، خيوط العنكبوت.. وفي السينما: رجال تحت الشمس، العار، وجه آخر للحب، نساء للشتاء، باسمة بين الدموع، شباب في محنة، بنات الحب، دمي ودموعي وابتساماتي، ناجي العلي .. وفي التلفزيون: الدروب القصيرة، أمنيات صغيرة، حمام القيشاني ج/١-٢/ ، لك يا شام، كهف المغاريب، الفراري، الأرجوحة، أحلام لا تموت، الحلم البرتقالي، اليتيم، بيت العيلة، الفصول الأربعة، قلوب في الميزان، الحور العين، أحقاد خفية، الخيط الأبيض، ليالي الصالحية.